UNODC

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الدليل المرجعي
للممارسات الجيدة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات

ICSS

INTERNATIONAL CENTRE FOR SPORT SECURITY

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات

الأمم المتحدة
نيويورك 2016

شُكر وتقدير

إن هذا الدليل المرجعي هو نِتاج الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، بالتعاون مع المركز الدولي للأمن الرياضي.
ويود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي للأمن الرياضي أن يعربا عن شكرهما للسيد باول سكوتنى لما قدمه من إسهامات كبيرة في صياغة هذا الدليل.
كما يود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي للأمن الرياضي أن يعربا عن تقديرهما وبالغ امتنانهما لمن أسهموا بدرايتهم الفنية وخبراتهم ووقتهم في مختلف مراحل تطوير هذا الدليل، وهم:
السيد باولو بيرتاكسيني بونولي، بالمدرسة الثانوية الكاثوليكية Alta Scuola Universita Cattolica، والسيد حسن حيدر، والسيد جيمس كيتشينج، والسيد بينويت باسكيير، بالإتحاد الآسيوي لكرة القدم، والسيد آدم بريكل، بالهيئة البريطانية لسباق الخيول، والسيد كيفن كاربتنر، مروج الحلول القانونية والرياضية، والدكتور روجر كورانتينج، بأمانة الكومنولث، والسيدة كاساندرا فرناندز، بمجلس أوروبا، والسيد جورج باترسون، باللجنة الأوروبية، والسيد نوربرت روبيكسيك، بمكتب الشرطة الأوروبية اليوروبول، والسيد رالف موتشكي، والسيدة جيرالدين نوني، والسيد نيكولاس راودينيسكي، بالاتحاد الدولي لكرة القدم، والسيد نيكولاس جون توفيلك, بلجنة المراهنات، والسيد دوجلاس روبينسون، بنادي الفروسية في هونغ كونغ، والسيدة ليا كليريت، والسيد ستيوارت باجي، والسيد فيرنر شولر، والسيد ويل شاند، بالمركز الدولي للأمن الرياضي، والسيدة انغريد بيوتلر، باللجنة الأولمبية الدولية، والسيد واين سنيل، والسيد ستانلي أودي، بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والسيدة لورين باوم، والسيد بيير بيرثت، والسيد باسكال فاجيت، والسيد سيلفاين نوجاس، والسيدة زافير سيميونى، بوزارة العدل الفرنسية، والسيد سيونغ كيو هيو، والسيد هيونغ ون كيم، والسيد كيونغ سو كيم، بوزارة العدل بجمهورية كوريا، والسيد جاك أندرسون، بجامعة كوينز، والسيد أوسكار برودكين، والسيد جيمس واتسون، بـشركة سبورت رادار، والبروفيسور مايك مكنامى، بجامعة سوانسى، والسيد اورس كلوسير، بالإتحاد الأوروبي لكرة القدم، والسيدة كلير آشلى، والسيدة إيميليا فيشر ستارزينيسكي، بشركة تسويق فيرو للإتصالات، والسيدة سوزان آهرين، والسيد بين روثيرفورد، بمنظمة عالم الرجبي، والسيد نيجل ماور، بـمنظمة عالم لعبة السنوكر والرشق بالسهام، والسيد فرانسيس مونتيل.
كما يود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي للأمن الرياضي أن يقر وينوه بمساهمات الموظفين التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذين اضطلعوا بمسؤولية تطوير هذا الدليل المرجعي، وهم: كانديس ويلش، رونان أولوار، جيما نورمان وشاديه أفكير، وكذا بمساهمة من قدموا خبراتهم ودرايتهم الفنية وتعليقاتهم، وهم: ديميترى فلاسيس، ديموستينيز كريسيكوس، جوليا بيلجريم، وكونستانذى فون سويهنين.

الأمم المتحدة، آب/أغسطس 2016. جميع الحقوق محفوظة، عالمياً.©

لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا التقرير والمواد الواردة فيه عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطاتها أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

النشر والانتاج: قسم النشر باللغة الإنكليزية والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تقديم

تبرز الرياضة أفضل ما لدينا؛ فالشرف واللعب النظيف هما جزء لا يتجزأ من سلوك الأحداث الرياضية، وهما ما نستمتع به فيها.
لكن ما أسهل أن تَفْسَد المتعة التى تمنحها الرياضة لملايين المشجعين في جميع أنحاء العالم من جراء الممارسات الملتوية مثل التلاعب بنتائج المباريات؛ فالفساد ودخول الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الرياضة يؤديان إلى تقويض الثقة في النتائج وتشويه السمعة. أضف إلى ذلك أن الأرباح الهائلة الناتجة عن التلاعب بنتائج المباريات يمكن توجيهها في أنشطة أخرى غير قانونية.
إن أفضل طريقة لمواجهة هذه التهديدات هو الأخذ بنهج أصحاب المصلحة المتعددين، فهذا النهج إذا ما صاحبه تركيز على زياده قدرات الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية يتيح توفير وتسخير قدر كبير من الدراية الفنية لمجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة تضم المنظمات الدولية وهيئات القطاع الخاص.
يلتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتوسيع الجهود الرامية لتعزيز مبدأ النزاهة والحوكمة الرشيدة فى الرياضة.
لقد قمنا بوضع هذا الدليل المرجعيبالتعاون مع المركز الدولي للأمن الرياضي ليكون مصدرا عمليا يستهدف مساعدة المسؤولين على كشف التلاعب بنتائج المباريات والتحقيق فيه.
ويعتمد هذا الدليل في أساسه على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واللتان تمثلان الإطار القانوني للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في مكافحة التلاعب بنتائج المباريات، كما تمثلان النقاط المرجعية ذات القبول العالمي التي تأخذ يها المنظمات الرياضية وسائر أصحاب المصلحة لدعم هذه المعركة.
وتقدم دراسات الحالة وأساليب التحقيق العملية الواردة في هذا الدليل المرجعي دعماً هاماً ومفيداً لأولئك الذين يتطلعون إلى تعزيز معارفهم ومهارات التحقيق الخاصة بهم داخل هذا المجال الذي وإن كان جديدا نسبيا فإنه ذو أهمية متزايدة.
ولن يتأتى للدول والمنظمات الرياضية حماية كل من النزاهة في الرياضة ونزاهة الرياضة إلا من خلال إظهار العزيمة والقدرة على معالجة هذا التهديد.
وآمل أن ينهض هذا الدليل المرجعي بهذه الجهود.

يورى فيدوتوف
المدير التنفيذي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقديم

يجب حماية الرياضة حتى يتسنى لنا مواصلة تقديم هذا المجال الهام لدوره في تعليم الأجيال القادمة. ومن المحزن أن عمليات الفساد والرشوة والغش والكذب والعنف تكاد تشيع لتصبح أمورا عادية ومألوفة.

وإحدى القضايا الخطيرة التي تواجه الرياضة الآن هي التلاعب بنتائج المباريات. ويحدث هذا من أجل جعل المجرمين أكثر ثراءً، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب الرياضيين المستضعفين أو المسؤولين عن المباريات.

ويعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إحدى المنظمات التي اتخذت موقفاً ضد تهديد التلاعب بنتائج المباريات وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بجهوده الرائعة في هذا المجال.

إن المركز الدولي للأمن الرياضي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعملان سويا بدمج قوتهما وخبراتهما من أجل خلق مستقبل رياضي خالي من الجريمة.

نحن فخورين بأن نقدم لكم أول ثمرة عملية لشراكتنا وهي الدليل المرجعي للممارسات الحسنة والتحقيق فى التلاعب بنتائج المباريات الصادر عن كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي للأمن الرياضي.

إن هذا المرجع الثمين سيقوم بدور المرشد والصديق، وسيكون يد العون لكل من يجد نفسه في مواجهة الجريمة في الرياضة. وسوف يساعد كل من يجد أن عليه إثبات مستويات استثنائية من الشجاعة والإقدام للمساعدة في القبض على الغشاشين.

وهذا الدليل المرجعي هو هدية للرياضة ويهدف إلى توجيه الإتحادات الدولية والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وسائر المنظمات الدولية الأخرى نحو الأفضل في كشف التلاعب بنتائج المباريات والتحقيق فيه ومقاضاته.

ويشرفنا من خلال شرحنا الدقيق والشامل للتحقيقات في نتائج التلاعب بالمباريات أن نقول أن هذا المرجع الصادر عن كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي للأمن الرياضي هو مساهمة حيوية لمستقبل أقوى للنزاهة في الرياضية.

ويسعدنا من خلال استمرار شراكتنا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ندعم مكافحة العالم الحقيقية ضد التلاعب بنتائج المباريات في الرياضة وأن نرى هذا المرجع مستخدما في جميع القارات.

تلك فقط هي بداية الرحلة ونأمل ان تنضموا جميعا إلينا.

محمد حنزاب
رئيس
المركز الدولي للأمن الرياضي

المحتوي

الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات.....1

أ. مقدمة 1
ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 3
1. منهج التعريف 3
2. الظروف النموذجية 5
3. المنظات الرياضية وهيئات إنفاذ القانون 9
4. نشأة التلاعب بنتائج المباريات: الرياضة الإليكترونية 9

س. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟ ؟ 11
1. استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين.....12
2. الأثر الرياضي 14
3. الأثر المجتمعي.....15
4. الأثر الإقتصادي 15

د. كيف يكون التلاعب بنتائج المباريات قضية دولية ؟.....16
1. نظرة عامة على الطبيعة عبر الوطنية/عبر الحدودية للتلاعب بنتائج المباريات.....16
2. العوامل المؤثرة على من سيجري التحقيق فى إحدى حالات التلاعب بنتائج المباريات عبر الوطنية.....18
3. نطاق ومدى تطبيق إتفاقيات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية القانونية والرياضية الأخرى.....20

الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات 25

أ. بعض النُهُج الشائعة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات.....25
ب. التعاون بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمحققين الرياضيين.....26
س. تسلسُل الأحداث في التحقيق النموذجي.....28
د. مصادر المعلومات، ومزاعم الادعاءات، والاستخبارات، والأدلة.....30
1. المعلومات من خلال المصادر ذات الصلة بالمراهنات.....30
2. آلية الإبلاغ عن المعلومات.....30

ى. وسائل التحقيقات.....31
ف. الأدلة.....32
1. عبء الإثبات ومعياره.....32
2. متابعة الأدلة.....33
3. التعرف على أدلة المراهنات.....33
4. تحليل أدلة المُراهنة.....34
5. استنتاج الأدلة من لقطات التصوير الخاصة بواقعة التلاعب المسبق لنتيجة مباراة.....37

6. إيجاد الروابط المبكرة باستخدام سجلات بيانات الاتصالات.....38
7. تحليل سجلات بيانات الاتصالات.....39
8. ربط الأدلة – الرسومات والجداول الزمنية.....40
9. خيارات استخبارات المصادر العلنية.....42
10. الإستعانة بالخُبراء 43

ج. إجراء المقابلات.....44
1. شاهد أم مشتبه فيه؟.....44
2. إجراء مُقابلات مع الشهود.....44
3. قيام سلطات إنفاذ القانون بالاعتقال والتفتيش والضبط.....45
4. المقابلات المبدئية للمشتبه فيهم.....45
5. المقابلات الثانية.....47

ه. الاتهام.....48
ي. مسائل التحقيق المحددة التي تواجه محققي أجهزة إنفاذ القانون.....49
1. معيار الإثبات.....49
2. الاستمرار في التحقيق بعد الاعتقال.....50
3. تتبُع أثر الأموال 50

خ. المسائل التحقيقية المحددة التي تواجه المنظمات الرياضية.....51
1. نطاق القواعد والصلاحيات.....51
2. تعارض المصالح 51
3. أثر وجود ادعاءات ضد كبار أعضاء إحدى المنظمات الرياضية.....52
4. معيار الإثبات 52
5. إستخدام الادلة.....53
6. اتخاذ الإجراءات التأديبية.....54
7. حقوق المشارك الرياضي المتهم (بما فيها الاستئنافات) 54
8. فِهم المراهنات 55

ك. العلاقة بين المحقق والمدعي العام في القضية الجنائية أو حالة التلاعب الرياضي.....55
1. الأدوار والدوافع المختلفة للمحقق والمدعي العام.....55
2. فوائد التعاون والتواصل بين المحقق والمدعي العام.....56
3. مرحلة التعاون في التحقيق.....56
4. جمع قضية الادعاء العام.....56
5. القرارات النهائية الخاصة بإثبات التهم والادعاء.....56
6. ما بعد الملاحقة القضائية 57

ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات.....57
1. كيفية التعطيل والتفكيك.....57
2. تبادل المعلومات الاستخباراتية وحماية المعلومات.....58
3. آليات الإبلاغ.....59
4. دور وسائل الإعلام.....60
5. دور مراقبة المراهنات ومذكرات التفاهم.....62
6. جهات التواصل الفردية.....64

7. مسؤولو النزاهة 64
8. وحدات النزاهة والاستراتيجيات داخل داخل المنظمات الرياضية 65

الاستنتاجات ونقاط التعلم الرئيسية 71
أ. نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات 71
ب. التحقيق فى قضايا التلاعب بنتائج المباريات 72
ت. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات..... 73

الملاحق
أ. مدى انطباق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مكافحة التلاعب بنتائج المباريات..... 75
ب. أحكام الصكوك القانونية الدولية الأخرى المقابلة للتحقيقات في التلاعب بنتائج المباريات..... 87
ت. دور العلاقات الإعلامية الفعالة أثناء حالات التلاعب بنتائج المباريات..... 91
ث. دراسات الحالة الواردة في الدليل المرجعي..... 99
ج. المصطلحات الواردة في الدليل المرجعي..... 103

الفصل الأول:
نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات

أ. مقدِمة

الرياضة جزء أساسي من الحياة اليومية، جزء فيه إثارة وحماسة وعدم قدرة على التكهن بنوع المنافسة، ومهارة وعزيمة الرياضيين وغيرهم من المشاركين(1).والأهم من ذلك أن الرياضة قد أثبتت أنها مصدر قوة للتماسك الاجتماعي والتعليمي(2).

إن ممارسة الرياضة تخضع لقيم النزاهة والمنافسة الشريفة، غير أن النزاهة في المنافسات الرياضية ونزاهة الرياضة بصورة عامة تتعرض لتهديد خطير ومتزايد من التلاعب بنتائج المباريات. وثمة مجموعة من العوامل قد سمحت لهذا التهديد بالتزايد منها الأطماع الشخصية، ضُعف هيئات الإدارة الرياضيه كقطاع، وكثرة أسواق الرهان العالمية التي يسهل الوصول إليها ويمكن استغلالها، وسوء تقدير وضع التلاعب بنتائج المباريات كتهديد ضمن أولويات الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون واستخدام عناصر إجرامية منظمة للرياضة من أجل خدمة وتعزيز مصالحهم الخاصة.

تم إعداد هذا الدليل المرجعي في المقام الأول من أجل المهتمين بفهم هذا التهديد وإيجاد الطُرق العملية لمعالجته، واستخدامه الرئيسي، في هذا الصدد، هو مساعدة المحققين التابعين للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وللمنظمات الرياضية التي تكلف بالتحقيق في إدعاءات التلاعب بنتائج المباريات. وبالإضافة الي ذلك، فإن هذا الدليل المرجعي يحتوى على معلومات قد تكون ذات أهمية لأفراد الإدعاء العام والقضاء وصناع السياسات والمشرعين، إلى جانب جهات أخرى.

و يسعي هذا الدليل المرجعي إلى تزويد القراء بالأدوات والمنهجية اللازمة للتحقيق في التلاعب بنتائج المباريات. كما يسعى إلى تزويدهم بأفضل الممارسات ذات الصلة بظروفهم الخاصة وإبراز الأطر القانونية والمعلومات الأساسية التي تيسر الفهم الأفضل للتلاعب بنتائج المباريات وطرق معالجته من منظور عام.

ينقسم هذا الدليل المرجعي إلى ثلاثة فصول مستقلة متميزة، ويتضمن ملاحق تفصيلية، ويمكن قراءته بشكل كامل أو بشكل مُنفصل حسب مجال الإهتمام الرئيسي للقارئ.

1- "مناهج التجريم الخاصة بمكافحة التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير القانونية/ غير المنظمة: منظور عالمي"، اللجنة الأولمبية الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوليه 2013 corruption/Publications/2013/Criminalization_approaches_to_combat_match-fixing.pdf /www.unodc.org/documents

2- "المراهنات الرياضية والفساد: كيفية الحفاظ على النزاهة الرياضية", معهد بحوث المعلوماتية IRIS بجامعة سالفورد، محاميين مجلس الوزراء وكلية علوم القانون الجنائي CCLS (جامعة بكين) فبراير 2012 www.spordiinfo.ee/est/g22s355

وبالنظر إلى أن التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات هو حقل جديد نسبيا يفتقد وجود معايير أو طرق أو بروتوكولات قوية راسخة، فإن هذا الدليل المرجعي يسعى إلى تزويد القارئ بالأدوات والأساليب التي يمكن اعتمادها وتعديلها لتُناسب الظروف الخاصة بذوي الاهتمام من الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون، والمنظمات الرياضية أو الهيئات الأخرى ذات الصلة.

يشكل التلاعب بنتائج المباريات جريمة في العديد من البلدان(3)، وانتهاكا للقواعد الداخلية، واللوائح التنظيمية والقواعد السلوكية فى العديد من مجالس الإدارة الرياضية، ومن ثم يخضع هذا الموضوع الى إجراءات تأديبية. يضاف إلي ذلك أنه من المقبول عالميا الآن أن التلاعب بنتائج المباريات قد اصبح من مظاهر الفساد الحديث التي يتزايد انتشارها، والتى تتضمن عناصر الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية، والتي تحتاج إلى أن يتصدى لها العديد من أصحاب المصلحة بطريقة شمولية ومنسقة.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن المواثيق الدولية، وبالتحديد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبرالوطنية، تشكل الأسس والأطر القانونية الدولية التي تعزز التعاون بين الدول وتفرض الالتزامات على الدول التي انضمت إلى تلك المواثيق وأصبحت طرفا فيها كي تسن قوانينا وتضع قيد التنفيذ إجراءات ذات صلة بمنع الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

وبالنظر إلى الدعم الذي يكاد يكون عالميا لهذه المعاهدات وصلاتها المباشرة بالقضايا المحيطة بالتلاعب في نتائج المباريات، فإن اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة يشكلان هيكل هذا الدليل المرجعي. وبالاستخدام الفعال لهاتين الاتفاقيتين يمكن للخبراء توظيفيهما كأدوات لتعزيز التدابير الوطنية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات والتي تساعد أيضا في مكافحة الجريمة والفساد بمفهومها الأوسع. وقد جاء التأكيد على دور اتفاقية مكافحة الفساد على وجه الخصوص في هذا الصدد من قبل الدول الأطراف في الإتفاقية في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السادسة، المنعقدة في سانت بيطرسبورغ، بالإتحاد الروسي، في نوفمبر 2015 في الفقرة 7 من القرار رقم 6/6، والمعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع من الفساد":

"يقرُّ بأهمية المحافظة على النزاهة في الألعاب الرياضية من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة في الرياضة، وتخفيف مخاطر الفساد التي تواجهها الرياضة على الصعيد العالمي، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع المنظمات الدولية والشركاء والجهات المانحة المعنية، إعداد الدراسات والمواد التدريبية والأدلة والأدوات لصالح الحكومات والمنظمات الرياضية لتمكينها من زيادة تعزيز التدابير المتخذة في هذا المجال، وينوِّه بالعمل الذي سبق أن قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في هذا الصدد، وخصوصا إعداد دراسات وأدلة بالاشتراك مع اللجنة الأولمبية الدولية والمركز الدولي للأمن الرياضي"[4].

هناك شكلان رئيسيان من التلاعب بنتائج المباريات:

(أ) تلاعب النتائج ذو الصلة بالمراهنات

ويوجد هذا الشكل من التلاعب عندما يقوم أشخاص من خارج ميدان الرياضة بإدارة التلاعب بنتائج المباريات لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة بإستخدام مزيج من مكاتب المراهنات الرياضية المشروعة وغير المشروعة ويتقاسمون نسبة من الربح مع أشخاص ذي صلة بالرياضة يقومون بتنفيذ التلاعب على أرض الملعب.

3- www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/Criminalization_approaches_to_combat_match-fixing.pdf

4- تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السادسة، المنعقدة في سانت بيطرسبورغ، بالإتحاد الروسي، في الفترة (2 – 6) نوفمبر 2015، والمنشور بتاريخ 3 ديسمبر 2015م www. (unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session6/V1508646e.pdf

وكبديل لذلك، يمكن تنظيم وإدارة هذا الشكل من التلاعب بنتائج المباريات عن طريق المشاركين الرياضيين وذلك بأن يقوموا هم بأنفسهم بوضع الرهان أو بإقناع شخص آخر بالقيام بذلك بالنيابة عنهم.

وعند إتمام المراهنة المتعلقة بالتلاعب بنتائج المباريات داخل أسواق المراهنات القانونية، أو في البلدان التي يوجد فيها تنظيم قوي وفعال، يكون من الأيسر للمحققين الحصول على البيانات والأدلة من خلال البحث عن الصفقات. وذلك لأن أصحاب التراخيص من مديري محال المراهنات يخضعون لمعايير محددة من حيث الشفافية ونزاهة الرهان.

والتلاعب بنتائج المباريات ذو الصلة بالمراهنات يرتبط أيضا بأشكال أخرى من النشاط الإجرامي، تضم غسيل الأموال، والإتجار بالبشر، والتهرب الضريبي، الترهيب البدني والعنف والاحتيال والرشوة والابتزاز. كما أنه قد أصبح بمثابة إحدى وسائل الجماعات الإجرامية المنظمة لزيادة رأس المال من أجل ارتكاب جرائم أخرى أكثر ربحية وخطورة.

(ب) تلاعب النتائج بدافع رياضي

هذا هو شكل التلاعب بنتائج المباريات لأسباب رياضية لا تتعلق بمراهنات ويستبعد أن تنطوي على تورط جنائي. عرضه للمشاركة الجنائية. غير أنه عادة ما يكون هناك علي الأقل فائدة مالية غير مباشرة من التلاعب. وقد يكون الدافع لهذا النوع من التلاعب بنتائج المباريات هو ضمان البقاء المالي لأحد النوادي (على سبيل المثال، قد يحدث فى نهاية الموسم أن يُدْفع لأحد الفرق ذات الترتيب العالى ليخسر أمام فريق أقل مرتبة منه لكى لا يهبط ذلك الفريق الذي يلعب ضده) [5] أو لتحسين فرص التقدم في البطولة[6] (كما كان الحال في بطولة السيدات الزوجية بلعبة كرة الريشة في دورة الألعاب الأولمبية لعام 2012). [انظر الفصل الأول، القسم ب2 - دراسة حالة: التلاعب في كرة الريشة في دورة الألعاب الأولمبية لعام 2012].

ومع ذلك، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن من يكتشف حالة تلاعب بنتائج المباريات الرياضية بدافع رياضي قد يستخدم هذه "المعلومات الداخلية" في أسواق المراهنات لتحقيق أرباح. وبصفة عامة يُعتبر التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات الرياضية ذي الصلة بالدافع الرياضي أكثر تحديًا لأنه من الصعب إثبات أن هناك جريمة جنائية قد حدثت بدون وجود رهان.

ومن عواقب التلاعب بنتائج المباريات لأسباب رياضية احتمال تعرض من شاركوا فيه لمحاولات مماثلة ممن قاموا بالتلاعب بالفعل.

ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟

1- منهج التعريف

ثمة العديد من التعريفات المستخدمة للتلاعب بنتائج المباريات، غير أنه تبعا للغرض الذي وضع له هذا الدليل المرجعي سيتم الاعتماد على التعريف الوارد هذا في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب في المسابقات الرياضية (والمعروفة أيضا بإتفاقية ماكولين) لأنه الأكثر شهرة وقبولا واستخداما على الصعيد الدولي:

"يعرف التلاعب في المسابقات الرياضية بأنه تعمد ترتيب أو ارتكاب فعل أو إغفال فعل بهدف إحداث تغيير في نتيجة مسابقة رياضية أو في مسارها بشكل غير سليم من أجل المحو الكامل أو الجزئي لطابع المسابقة الرياضية سابقة الذكر الذي لا يمكن التنبؤ به بهدف

5- شلوخاين، س. 2013. "التلاعب في نتائج المباريات: التنظيم، الهيكل، ووضع السياسات: من منظور روسي". في هابرفيلد، م. ر. و شيهان، د. (تحرير). التلاعب بنتائج المباريات في الألعاب الرياضية الدولية: العمليات الحالية، إنفاذ القانون وإستراتيجيات الوقاية. سويسرا: سبرينغر للنشر الدولي، ص ص 132-113).

6- كاربنتر، ك. "التلاعب بنتائج المباريات: الفضائح، والدروس ومستحدثات السياسة 13/2012 - الجزء 1"، القانون في الرياضة LawInSport، 1 مارس عام 2013، www.lawinsport.com/articles/anti-corruption/item/match-fixing-scandals-lessons-policy-developments-2012-13-part-1 [تم الوصول في 19 فبراير2016].

الحصول على مزية غير مستحقة لصالح من قام بذلك أو لغيره." [7]

وثمة حوادث محددة تندرج ضمن هذا التعريف تشمل الآتي:

- الخسارة المتعمدة لإحدى المباريات أو لمرحلة منها لأي سبب من الأسباب
- ضعف الأداء المتعمد من أحد المنافسين أو الانسحاب المتعمد بصورة غير لائقة قبل انتهاء المباراة (وهذا ما يشار إليه بتعمد ضعف الأداء) [8][9]
- التلاعب المحدد بأحد الأحداث الرياضية (على سبيل المثال، التلاعب المصغر، ويكون في أحد عناصر المنافسة الرياضية).
- تعمد سوء تطبيق القواعد الرياضية لإحدى الألعاب الرياضية من جانب الحكم أو مسؤولي المباريات الآخرين أو كلاهما معا.

دراسة حالة إفرادية: أحد حكام كرة السلة يزود مقامر محترف بمعلومات مستقاة من مصادر داخلية

في الولايات المتحدة الامريكيه، عوقب بالسجن حكم كرة السلة، تيم دوناغى، المقيد بالدورى الاميركى لكرة السلة للمحترفين وقضى 13 شهرا في أحد السجون الفيدرالية بعد اعترافه بأخذ أموال من مقامر محترف في مقابل تزويده بمعلومات داخلية عن أمور منها مباريات أدارها في فترة ما بين عامي 2005 و2007.

المرجع برانكا، أ. " تيم دوناغى الحكم السابق بالدورى الأميركى لكرة السلة للمحترفين: لطالما سيكون للجريمة المنظمة يد في الرياضة". صحيفة الجارديان على شبكة الإنترنت، 22 مايو 2015

www.theguardian.com/sport/2015/may/22/ex-nba-ref-tim-donaghy- organizedwill-always-have-a-hand-in-sports

- التدخل في اللعب، أو أسطح أرض الملعب أو الأدوات المستخدمة فيها من جانب الموظفين العاملين بمقر اللعب.

إن مسألة المباريات المزيفة/الوهمية من المسائل التي يجب أيضاً أن يراعيها المحققون كما يتضح من المثال الآتي بعد. وفي حين أنه لا يمكن تصنيف إساءة استخدام المعلومات الداخلية تصنيفا دقيقا داخل التعريف المذكور أعلاه لأنها لا تنطوي على تلاعب بأحد الأحداث الرياضية، فإنها وسيلة من وسائل احتيال مديري محال المراهنات التي تتم باستخدام معلومات محددة حول حدث رياضي غير متاح للرأي العام. وحتى يحقق هذا الدليل المرجعي الغرض منه، فمتى اشتُبِه في أن معلومات داخلية قد تم استخدامها عند وضع الرهانات على حدث رياضي معين، فإن هذا يعتبر إحدى جرائم التلاعب بنتائج المباريات.

دراسة حالة إفرادية: أحد مديري مكاتب المراهنات في أوروبا يدفع الرهان على نتيجة مبارة كرة قدم لم تُلْعب فى جمهورية روسيا البيضاء.

فى الثالث من فبراير 2014 ذكرت التقارير أن نادي كرة القدم سلوتسك سجل هدفين متأخرين في نهاية الشوط الثاني ليهزم فريق شاختار سوليجورسيك صاحب الأفضلية الكبرى بهدفين مقابل هدف واحد في مباراة دوري روسيا البيضاء الممتاز. وهذه هزيمة غير متوقعة بالنسبة لفريق شاختار الذي لعب في الدوري الأوروبي ودوري أبطال أوروبا اللذين ينظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA. ورغم كل ذلك فقد ثبت بعد ذلك أن المباراة لم تُلعب قط.

7- اتفاقية مجلس الأوروبا بشأن التلاعب في المسابقات الرياضية، 18 سبتمبر (www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/2152014

8- مثال 1- التنس: حيث يُزعم أن اللاعبين قد تعمدوا إظهار أداء ضعيف على أرض اللعب لأسباب تتراوح بين تحقيقهم نتيجة مربحة محتملة من المراهنة على مباراتهم الخاصة وبين مجرد الاهتمام بجمع رسوم الظهور في المباراة. (ريزفي، أ. "ضرورة بدء لعبة التنس نشر أسماء المتلاعبين بنتائج المباريات والتشهير بهم للتصدي بفاعلية لهذه المشكلة"، 10TheNational.ae, أغسطس 2015

, www.thenational.ae/sport/tennis/tennis-must-start-naming-and-shaming-match-fixers-to-effectively-tacklethe-problem

[آخر دخول في 20 ديسمبر 2015]

9 - مثال 2 - كرة السلة: "تعمد ضعف الأداء" ينال من الفرق فى الدورى الاميركى لكرة السلة للمحترفين NBAحيث يُزعم أنه إذا أدرك أحد الفرق عدم وصوله إلى النهايات فإنه يتعمد الخسارة للحصول على اختيار افضل فى اختيارات الموسم المقبل.(ديكس، م. "ما هو تعمد ضعف الأداء وما هي فريق الدوري الاميركى لكرة السلة للمحترفين التي تقوم به؟"، SBNation.com، بتاريخ 10 يناير 2014،

www.sbnation.com/2014/1/10/5266770/nba-draft-lottery-tanking-gm

[آخر دخول في 20 ديسمبر 2015]

دفع أحد وكلاء المراهنات الأوروبيون رهانا على النتيجة بعد أن تلقى تأكيدا بأن المباراة قد أجريت. ولم يكتشفت أحد بأن تلك المباراة لم تلعب سوى التحقيقات اللاحقة.

ولم تك هذه المباراة الملفقة، في ذلك الوقت، إلا الحالة الرابعة الموثقة لمثل هذا التلاعب. وذكرت التقارير أنه يشتبه في أن المتورط في قضية التلاعب بنتائج هذه المبارة هو رجل ممن كانوا يعملون من قبل بشركات جمع البيانات التي كانت تحضر المباريات وتنقل أحداث المباريات الداخلية أثناء وقوعها. ولا تزال هذه القضية مستمرة حتى وقت إعداد هذا الدليل المرجعي.

المصدر:

http://www.telegraph.co.uk/sport/football/news/11421732/Revealed-the-ghost-game-bet-onaround-the-world...that-never-actually-took-place.html)

2. الظروف النموذجية.

يقوم بالتلاعب في أحد الأحداث الرياضية إما اللاعبون المشاركون في الحدث أو المسؤول/المسؤولون عن المباراة الذين يضطلعون بمسؤولية ضمان سير المباراة داخل إطار قواعد الألعاب الرياضية. ويمكن وصف هاتين المجموعتين بأنهما أصحاب التأثير المباشر على ميدان اللعب. غير أنه من الممكن أيضا أن يتم التلاعب بنتائج المباريات داخل الأحداث الرياضية من قبل طرف ثالث، على سبيل المثال أحد الوكلاء أو أصحاب النوادي الرياضية ممن يمكنهم التأثير في البيئة التي تجري عليها فعاليات الحدث الرياضى . ويمكن وصف هذه الأطراف بأنها أصحاب التأثير غير المباشر.

وسوف يتم عرض الطرق المختلفة للتلاعب بالحدث الرياضي في الجزء المتبقي من هذا القسم، جنبا إلى جنب مع أمثلة من السوابق القضائية المنشورة، وسوف يشار إليها مجتمعة بالتلاعب بنتائج المباريات.

إذا حدث في الألعاب الرياضية الفردية مثل التنس أوالسنوكر أو كرة الريشة، والتي تتميز بطابع لاعب ضد آخر، أن تعاون كلا اللاعبين على التلاعب بنتيجة المباراة، فإن الترتيب النموذجي لهذا التلاعب يتضمن الإتفاق قبل المسبق من قبل المباراة على تحديد اللاعب الذي سيفوز في المباراة أو في مراحل منها، على سبيل المثال في إحدى المجموعات أو الأقسام. وهناك ترتيب آخر شائع يحدث عندما يتم السماح لأحد اللاعبين أو اللاعبات بالتقدم في مراحل البطولة من أجل تحسين الترتيب العام له أو لها، بينما يقوم خصومهم بأخذ أموال الجائزة كتعويض لهم لقبولهم التعرض للخسارة. وأخيرًا، فإن هناك عملية تلاعب نموذجية نمطية أخرى تحدث عندما يتعمد أحد اللاعبين خسارة المباراة أو جزء منها يخسر اللاعب عمدًا المباراة، أو جزء منها، دون علم الخصم (بما في ذلك الانسحاب المتعمد أثناء المسابقة لسبب لا يرتبط بالرياضة).

دراسة حالة إفرادية: لاعب تنس يحصل على حظر لمدة خمس سنوات لتعمُده الخسارة بعد التحاور معه عبر السكايب

فى قضية *جويلرمو أولاسو دي لا ريكا ضد وحدة سلامة ونزاهة لعبة التنس* لاحظ أحد مُنسقي المراهنات نماذج مراهنات مشبوهة تشوب مباريات التنس الخاصة بثلاثة من المحترفين "رجال" فى أواخر عام 2010. فكانت المراهنات في كل مباراة توضع على فوز اللاعب الأقل رُتبة. ثم وضع في محال المراهنات ثمانية مراهنات بقيمة 200 يورو، والذي من شأنها أن تعطي عائدا يقرب من 65000 يورو. كما وضع رهان إضافي بقيمة 500 جنيه استرليني. وقام أحد مُنسقي المراهنات بتنبيه وحدة سلامة ونزاهة لعبة التنس بالمراهنة المشبوهة.

وكان اللاعب ذو الرتبة الأعلى في إحدى تلك المباريات هو السيد جويلرمو أولاسو الذى خسر تماما المباراة المشبوهة، وقد قامت بالتحقيق فيها وحدة سلامة ونزاهة لعبة التنس، التي اتهمته بجريمة فساد وبتهمتي عدم الإبلاغ عن أنماط الفاسدين وفقا لقواعد البرنامج الموحد لمكافحة الفساد في لعبة التنس.

وبمجرد إخضاع السيد أولاسو للتحقيق، مارس المُحقق التابع لوحدة سلامة ونزاهة لعبة التنس صلاحياته واسعة التنوع للحصول على جهازي هاتف جوال وجهاز كمبيوتر محمول تمكن من خلالها استخراج رسائل فورية من محادثات سكايب (Skype) بين السيد أولاسو وشريكه في المؤامرة. وكانت هذه الرسائل بالغة الأهمية ومفتاح وصول التحقيق إلى نتائج ناجحة.

وقد اقتنعت هيئة التحكيم في محكمة التحكيم الخاصة بالرياضة بالأدلة التي حققت رضاها وقناعتها وأيدت معاقبة السيد أولاسو بحظر مدته خمس سنوات وغرامة قدرها 000 25 دولار.

المصدر: قضية رقم 3467/2014 *جويلرمو اولاسو دي لا ريكا" ضد وحدة سلامة ونزاهة لعبة التنس*. 30 سبتمبر 2014

www.tas-cas.org/fileadmin/user_uploa/Award_3467___FINAL___internet.pdf

تنطوي عمليات التلاعب الشائعة في حالة الرياضة الجماعية، مثل كرة القدم، على إتفاق مسبق يضم كلا الفريقين أو مجموعة لاعبين من كلا الفريقين. وعادةً ما يتطلب هذا النوع من التلاعب في نتائج المباريات الاتفاق على الفريق الذي سيفوز بالمباراة أو بجزء منها أو على عدد الأهداف التي سيتم تسجيلها.

وإذا لم يشترك في التلاعب سوى فريق واحد أو مجموعة واحدة داخل أحد الفريقين، فعادة ما ينطوي التلاعب على الخسارة المتعمدة للمباراة أو لبعض مراحلها أو التلاعب في عدد الأهداف أو وكلاهما معا.

دراسة حالة إفرادية: حظر نشاط رئيس أحد أندية كرة القدم مدى الحياة لإعطاءه أوامر لفريقه بالخسارة المتعمدة فى إحدى المنافسات

في الجولة الأولى المؤهلة لدوري أبطال أوروبا الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA لعام 2004-2005، جاءت قرعة نادى إف كي بوبيدا لكرة القدم من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ضد نادى إف سي بيونيك من جمهورية أرمينيا. وكانت مباراة الذهاب على أرض فريق إف كي بوبيدا والتي خسر فيها بنتيجة 1-3، ولُعِبت فى 13 يوليو 2004، وانتهت مبارة العودة بنتيجة 1-1، مما أدى إلى خسارة نادى إف كي بوبيدا لكرة القدم وخروجه من المنافسة.

و بعد تلقي تقارير بشأن نزاهة النتيجة، كلّف الاتحاد الأوروبي لكرة القدم خبيراً في المراهنة بتحليل أنماط المراهنات الخاصة بالمباراتين. وخلص الخبير إلى أن مبالغ كبيرة غير معتادة من المال كانت تراهن على اللعبة الأولى (عشرة أضعاف القدر المعتاد للمراهنات على المباريات). وبالإضافة إلى ذلك، قرر العديد من مكاتب المراهنات عدم تقديم مراهنات على مباراة العودة.

وقد استنتج الخبير من تحليل تفصيلي آخر لأنماط المراهنات أنه لا شك لديه في أن هذه المباراة إما أن تكون متفق على التلاعب بنتائجها وإما أن تكون المنظمات الإجرامية متورطة فى التأثير على نتائجها.

و في مارس 2009، استجوب مسؤولو الاتحاد الأوروبي العديد من الأشخاص بشأن الظروف المحيطة بهاتين المباراتين. وفي 29 مارس 2009، قدم مفتش اللمسائل التأديبية في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم تقريرا خُلص فيه إلى أن نادى إف كي بوبيدا لكرة القدم، من خلال رئيسه السيد زابركانيك، قد انتهك المبادئ الخاصة بالنزاهة والروح الرياضية. ومن ثم، فقد قام الاتحاد الأوربي لكرة القدم UEFA بحظر السيد زابركانيك من أي أنشطة لها علاقة بكرة القدم مدى الحياة.

وعند الاستئناف، أيدت محكمة التحكيم الخاصة بالرياضة الحكم الخاص بالسيد زابركانيك أثناء سماعها الأدلة التي ذكرها عن "التخلي عن" اللعبة بسبب الوضع المالي الضعيف للنادي، وأمه كان قد خاطب الفريق في منتصف الشوط الثاني للمبارة الثانية عندما كان نادى إف كي بوبيدا متقدماً بنتيجة 1- 0، قائلاً لهم: "إنهم سيقتلونني، إنهم سيحرقون بيتي".

المصدر: الحالة 2009/أ/1920 نادى إف كي بوبيدا لكرة القدم. اليكساندر زابركانيك. نيكولسي زدرافيسكى ضد الاتحاد الأوربي لكرة القدم، 15 ابريل 2010.

www.sportialaw.com/biblioteca/xmedia/theme/default/LAUDOSTASCAS2009/CAS_2009-A-1920_FK_Pobeda-_Aleksandar_Zabrcanec-_Nikolce_Zdraveski_v._UEFA_-_Final_award.pdf

وتتيح الرياضة الجماعية للأفراد التلاعب في عناصر محددة من اللعبة، وهو نشاط يشار إليه غالبًا بالتلاعب المصغر. وثمة مثال على ذلك في لعبة الكريكيت، حيث تورط في التلاعب ثلاثة لاعبي كريكيت باكستانيين خلال مباراة دولية لعبت في إنجلترا، مما يظهر أن مثل هذا السلوك يمكن أن يخضع لاتفاق غير رسمي يشمل أحد المشاركين الرئيسيين أو مجموعة منهم، مثل قائد الفريق ومصوب الكرات (انظر الفصل الثاني، قسم ل.4)[10]

ويمكن أيضا أن يتم التلاعب بنتائج المباريات عن طريق الحكام وغيرهم من مسؤولي المباريات. فعلى سبيل المثال، هناك في كرة القدم عدد من الطرق التي يمكن للحَكم أن يؤثر تأثيرا غير عادل على نتيجة إحدى المبارايات أو عنصر فيها، مثل عدد الأهداف التي تم تسجيلها.

دراسة حالة إفرادية: تلاعب الحكام بنتائج المباريات في مباريات الإحماء قبل كأس العالم 2010 بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)

تم تقديم عدد من الإدعاءات بخصوص المباريات الودية الدولية التي أجريت في البلد المضيف كمباريات إحماء لكأس العالم 2010 بإتحاد الفيفا في جنوب أفريقيا.

وزُعم أن هذه المباريات تم التلاعب بها من قبل مسؤولي المباريات الذين قدمتهم شركة تدعى Football 4U، التي كان يديرها أحد المشهورين بالتلاعب بنتائج المباريات والمعروف باسم ويلسون راج بيرومال(أ)، وهو ما يتعارض مع مدونة أخلاقيات الإتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) ومدونة إتحاد الفيفا للأحكام التأديبية.

وكان حكم كرة القدم، إبراهيم شايبو، وهو من جمهورية النيجر، عاملا مؤثرًا رئيسيًا في أرض الملعب للسيد بيرومال، وكان متورطا في التلاعب بنتائج أكثر من مبارة ودية من مباريات الإحماء. ويزعم أنه ورفاقه من المسؤولين الفاسدين كانوا يتقاضون مقابل التلاعب في المباراة الواحدة ما بين 60000 و75000 دولار أمريكي. وكانت قرارات السيد شابو مشبوهة حتى في نظر المراقب العادي. فعلى سبيل المثال قام شابو في مباراة جنوب أفريقيا ضد غواتيمالا باحتساب ركلتي جزاء لمخالفات لمس الكرة باليد على الرغم من أن الكرة كانت بعيدة كل البعد عن أيدي اللاعبين.

المصدر: هيل، دي ولونجمان، جيه. "التلاعب بمباريات كرة القدم يلقي بظلاله على بطولة كأس العالم"، نيويورك تايمز، 31 مايو 2014

www.nytimes.com/2014/06/01/sports/soccer/fixed-matches-cast-shadow-over-world-cup.html?_r=0
[آخر تحديث كان يوم 22 سبتمبر 2015]

(أ)Perumal, W.R., Righi, A. and Piano, E. 2014 Kelong Kings: Confessions of the world's most prolific match-fixer. Self-published.

يمكن أن يشتمل التلاعب في نتائج المباريات على عناصر بيئية أخرى من الحدث الرياضي، مثل التدخل في المعدات أو في الملعب الذي من المقرر إقامة المبارة به[11].

دراسة حالة إفرادية: التلاعب بالأضواء الكاشفة في المملكة المتحدة

زُعِم أن نقابة مراهنات ماليزية قد استهدفت ثلاث مباريات في الدوري الإنجليزي الممتاز على مدار 15 شهراً وهي: وست هام يونايتد ضد كريستال بالاس (3 نوفمبر 1997)، ويمبلدون ضد أرسنال (22 ديسمبر 1997) وشارلتون أثليتيك ضد ليفربول (13 فبراير 1999).

والطريقة التي نجح بها التلاعب كانت إطفاء الأضواء الكاشفة أثناء المباراة في وقت كان يحدد سلفا، وكان هذا الوقت الذي يخدم أغراض المراهنة في نهاية اللعبة. وعلى وجة التحديد فإن هدف منظمي التلاعب كان يتجه إلى التلاعب بنتيجة المبارة عن طريق ايقاف تسليط الأضواء الكاشفة عند توافق نتيجة المبارة مع المراهنات التي تم وضعها. وقد تم التلاعب بنجاح خلال المبارتين السابقتين.

10- مجلس الكريكيت الدولي (ICC) ضد سلمان بوت، محمد آصف ومحمد أمير، قرار المحكمة المستقلة لمكافحة الفساد، 5 فبراير 2011 http://icc-live.s3.amazonaws.com/cms/media/about_docs/518b6fcd97012International%20Cricket%20Council%20v%20But%20Salman%20Mohammad%20and%20Asif%20Mohammad%20Ami%20Determination%20-%20the%20independent%20anticorruption%20tribunal.pdf

11- "مجلس الكريكيت الدولي يوقف جاياناندا وارناويرا المسؤول عن استاد جالي لخرقه مدونة مكافحة الفساد في مجلس الكريكيت الدولي"، مجلس الكريكيت الدولي، 20 يناير 2016
www.icc-cricket.com/news/2016/media-releases/91553/icc-suspends-galle-stadium-curator-jayanandawarnaweera-for-breaching-icc-anticorruption-code
[آخر تحديث كان يوم 3مايو 2016]

غير أن التلاعب لم ينجح في مباراة تشارلتون اثليتيك ضد ليفربول حيث تم القبض على المُتلاعبين في ملعب تشارلتون أثلتيك قبل المباراة بثلاثة أيام، وقد سجنوا بتهمة التورط في التلاعب، وهؤلاء الرجال هم: انج هوا ليم، وتشي كي أونج وواي يوين ليو، وروجر فيرث مسؤول الأمن في تشارلتون.
المصدر: "التلاعب العالمي بالمباراة - المشكلة والحل"، شركة سبورت رادار للخدمات الأمنية، 2014

https://security.sportradar.com/wp-content/uploads/sites/6/201/12/Sportradar-Security-Services_World-Match-Fixing-The-Problem-and-the-Solution1.pdf

وتقدم رياضة سباق الخيل مثالا آخر على التلاعب بالمباريات المرتبط ببيئة الحدث الرياضي حيث أن يمكن أن تتأثر نتيجة سباق الخيل بشكل غير سليم باستخدام العقاقير على الخيول. وتأثير تلك العقاقير على الخيل إما أن يكون بتنشيط الأداء أو بتثبيط الأداء.
وكان هناك أيضا عدد من الحالات في سباق الخيل في المملكة المتحدة، بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حيث فاز أُناس بكميات ضخمة من الأموال من خلال معرفتهم أن أحد الخيول لن يفوز في السباق لأنه غير لائق أو لأنه مصاب.

دراسة حالة إفرادية: استخدام معلومات مستقاة من مصادر داخلية لتحقيق أرباح غير مشروعة من سباق الخيل.

في يناير 2010، تم إدخال حصان يدعى جولدن سيربرايس في سباق في وولفرهامبتون وكان قبل بداية السباق هو المرشح الأقرب للفوز. وعندما بدا السباق بدا الحصان بالركض بشكل سيئ وحقق المركز قبل الأخير.
وقد أفادت مكاتب المراهنات بعد ذلك بأن عددا من الأفراد الذين لهم صلة بالحصان ومن بينهم المالك قد حصلوا على ما يزيد عن 100000 جنيه استرليني من طريق المراهنة على خسارة جولدن سيربرايس المتعمدة.
وقبل السباق بأسبوعين، فازت نفس المجموعة من الأفراد بمبلغ مماثل من المال من فوز الحصان. لذلك اشتبه في أن تلك المجموعة لديها معلومات داخلية بأن الحصان لن يفوز بالسباق في ولفرهامبتون.
وكشف التحقيق اللاحق أنه في فترة ما بين السباق الذي فاز فيه الحصان والسباق الذي جاء فيه الحصان في المركز قبل الأخير، لم يتم تدريب الحصان على الإطلاق وبالتالي كان غير لائق عندما ركض في السباق.
وفي جلسة الاستماع التأديبية الرياضية ثبتت إدانة جميع من لهم صلة بالحصان (وهم المالك، والمدرب، وموظفي الإسطبل) وأنهم مذنبون بممارسات فساد خادعة وتم منعهم من ممارسة الرياضة لفترات طويلة.
المصدر: " جولدن سيربرايس: نتائج التحقيق"، هيئة سباقات الخيول البريطانية، 28 مارس 2010

www.britishhorseracing.com/press_releases/golden-surprice-enquiry-result

كما يمكن أن يؤدي هيكل المنافسة الرياضية إلى التشكيك في نزاهة الرياضة ويقدم الفُرص للمُتلاعبين بالمباريات ليجنوا الأموال فى أسواق المراهنات. والشكل الأكثر شيوعًا للتلاعب بنتائج المباريات في هذا الصدد هو حين يقوم أحد المُشاركين الفرديين أو أحد الفرق المشاركة في المنافسة بتعديل أدائه في إحدى المباريات للتأثير على نوعية أداء الخصم الذي سيواجهه في المباراة التالية.

دراسة حالة إفرادية: التلاعب في كرة الريشة فى الألعاب الأوليمبية 2012

إن تلاعب المباريات بدافع رياضي قد نال من دورة الألعاب الأولمبية 2012 في لندن. وقد حدث التلاعب بنتائج المباريات خلال مراحل المجموعات في بطولة الريشة الزوجية للسيدات.

وقد وقعت تلك الأحداث فى مجموعة المباريات المرنة المنحسمة (أي تلك المباريات التي لن تؤثر نتائجها على من سيتأهل للمرحلة القادمة) والتي شارك فيها أربعة أزواج من ثلاث بلدان (زوج من الصين، وزوج من اندونيسيا وزوجان من جمهورية كوريا).

وعلى الرغم من أن تلك المجموعات الزوجية قد تأهلوا بالفعل للمرحلة المقبلة، فقد كان من الواضح أن اللاعبين كانوا يحاولون خسارة مبارياتهم عمدا لتجنب اللعب في أحد الفرق عالية المستوى من الصين في مرحلة خروج المغلوب. وقد أسفر هذا عن مشاهد ضرب فيها اللاعبون كراتهم في الشبكة بطريقة يرثى لها وأضاعوا صد كرات سهلة في محاولة لتعمد خسارة مباريات نهائي المجموعات.

ولقد اتهم الإتحاد العالمي لكرة الريشة هذه الفرق الزوجية بعدم بذل أفضل ما فى وسعهم للفوز بالمباريات، ودعى إلى تشكيل اجتماع تأديبي في اليوم التالي واستبعد جميع اللاعبين الثمانية من البطولة.

المصدر: كيلسو، ب. "طرد فرق زوجي كرة الريشة من دورة الألعاب الأولمبية بلندن 2012 بعد فضيحة التلاعب بنتائج المباريات". صحيفة تليجراف (المملكة المتحدة)، 1 أغسطس 2012

www.telegraph.co.uk/sport/olympics/badminton/9443922/Badminton-pairs-expelled-from-London-2012-Olympics-after-match-fixing-scandal.html.[آخر تحديث في 19 فبراير 2016]

3. المنظمات الرياضية وأساليب إنفاذ القوانين

لقد وضع هذا الدليل المرجعي، كما ذكر سابقا، بشكل أساسي من أجل المحققين العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية. وبالنسبة للمنظمات الرياضية فإن التحقيق في ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات هو أمر حيوي للحفاظ علي ثقة المشاركين وأصحاب المصلحة: لأن "[التلاعب بنتائج المباريات] يضر جوهر مباديء الولاء والنزاهة والروح الرياضية "[12].

ودور الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في ذلك مختلف، إذ تحقق في التلاعب بنتائج المباريات من منظور حماية الناس بوجة عام والحفاظ على القيم التي يتراضى عليها المجتمع[13].

ومن المهم فهم هذه الأساليب والمناهج المختلفة، ولا سيما عندما تقتضي الحاجة ضرورة التعاون في التحقيق في إحدى قضايا التلاعب بنتائج المبارات التي تمس كل من اللوائح التنظيمية الرياضية والقوانين الجنائية، وعادة ما يكون خرق القوانين الجنائية هو خرق للوائح التنظيمية الرياضية.

ويقدم القسم (ب) من الفصل الثاني هذا الدليل المرجعي تغطية للتعاون والتحقيق المشترك بين المنظمات الرياضية والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

4. نشأة التلاعب بنتائج المباريات: الرياضة الالكترونية

و بينما يُركز هذا الدليل المرجعي على التلاعب بنتائج مباريات الألعاب الرياضية التقليدية، فإنه ينبغى على القراء أيضا أن يكونوا على دراية بالانتشار المتزايد لهذة الظاهرة وارتباطها أيضا بالرياضة الالكترونية، والمعروفة باسم إي سبورتس eSports. ويمكن فهم هذا النوع من الرياضة بأنه يمثل المسابقات الرياضية التي تقوم على النظم الالكترونية، والتي تشمل عادة ألعاب الكومبيوتر بين لاعبِيْن أو مجموعات من اللاعبين. ونظرا لشعبية الرياضة الالكترونية المتزايدة بين المتفرجين، فإنها تتميز بإضفاء طابع احترافى على المنافسين وقد حظيت بالاعتماد كمستوى ثان للرياضات الأولمبية من اللجنة الأولمبية الكورية.[14]

12- قضية رقم 2009/أ/1920 نادى بوبيدا لكرة القدم، اليكساندر زابركانيك، نيكولاس راودينيسكي ضد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، محكمة التحكيم الخاصة بالرياضية، 15 ابريل 2010
www.sportialaw.com/biblioteca/xmedia/theme/default/LAUDOSTASCAS2009/CAS_2009-A-1920_FK_Pobeda-_Aleksandar_Zabrcanec-_Nikolce_Zdraveski_v._UEFA_-_Final_award.pdf

13- برينجل، أ. " قانون الجريمة"، الموسوعة الكندية،

TheCanadianEncylopaedia.ca, 24 December 2014
www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/criminal-law/

[آخر زيارة في 6 يناير 2016).

(14) http://www.koreatimes.co.kr/www/news/sports/2016/04/136_172766.html

وتقدم الرياضة الالكترونية تحديا فريدا للنزاهة في عالم الرياضة. وتختلف هذه الرياضة، بحكم تعريفها وطبيعتها، اختلافا بالغا عن الرياضة التقليدية؛ فبدلاً من أن يتنافس اللاعبون في هذه الرياضة في ميدان رياضي أو ملعب رياضي، فإنهم يتنافسون على مسرح، وغالبا ما يكون التنافس في البيت؛ فالأغلبية العظمى، وهى ما تزيد على 80 في المائة من الرياضة الالكترونية، تُقام مسابقاتها بين فرق دولية في بيئة الاتصال المباشر بالإنترنت الذي لا تعرف الحدود. فمن الممكن أن تضم المسابقات 16 فريقاً من جميع أنحاء العالم وأن تضم لاعبين من جنسيات متعددة.

و بحكم هذا التنوع، يصعب بشكل بالغ فَرْض أساس قانوني ملائم على الحدث الرياضي. وتقام المباريات التي تلعب على حاسوب يخدم الشبكة في أحد البلدان، وربما كان من يعدها هو أحد المنظمين الموجود في بلد آخر، وتضم لاعبين من شتي بِقاع العالم.
ومن الأهمية بمكان أن وجود عناصر افتراضية في اللعبة الداخلية (مع قيمة نقدية مرتبطة بها) قد أدى إلى إنشاء منصات مراهنات غير رسمية. ويوجد على الإنترنت العديد من تلك المنصات المخصصة لهذا الغرض وهي غير منظمة تماما وتفتقد تراخيص الرهان. ولا تتطلب حسابات المستخدمين أكثر من حساب مرتبط باللعبة، مما يعني في الواقع أن أي شخص من أي مكان وفي أي عمر يمكنه أن يضع رهانات. ومن الصعب أساسا تعقب مستخدمي هذه المنصات، ومن الأكثر صعوبة اقتفاء أثر الأموال.

وفي وقت كتابة هذا الدليل، لم يكن هناك إتحاد رياضي رسمي يشرف على الطابع التنافسي لمسابقات الألعاب الالكترونية. ويتوقف الأمر إلى حد كبير على منظمي المسابقات لوضع مدونات وقواعد خاصة بشأن المراهنات لمكافحة التلاعب وقواعد محددة تتعلق بالمراهنة.
وعلى الرغم من أن صناعة المراهنة على الألعاب الالكترونية كانت قطاعا متخصصا للغاية في صناعة المراهنات، فإن هذا القطاع قد شهد نموا كبيرا في الآونة الأخيرة؛ حيث يوجد حاليا أكثر من 75 منسق مراهنات فعال في هذا االمجال. وكان من نتائج هذا التوسع النمو في السيولة المالية، الأمر الذي يتيح خيارات للمتلاعبين بالمباريات للترجح من التلاعب بمسابقات الألعاب الالكترونية.
و في بعض منصات المراهنات غير المنظمة، يتزايد حجم التداول تزايدا منتظما ويتجاوز مليون دولار أمريكي لكل مباراة. وتشير الدلائل إلى أن نقابات المراهنات تُوَجِّه اهتماماتها حاليا إلى الألعاب الالكترونية، حيث حقق العديد من هذه المجموعات مراهنات تزيد عن 10000 دولار أمريكي في المباريات الفردية. ومن الأهمية بمكان أن هذا الرهان يشمل نشاط عناصر إجرامية منظمة، وهذا ما أبرزته فضيحة لعبة ستار كرافت2 في عام 2015.[15]
ونظرا لأن لعبة ستار كرافت2 واحدة من أكثر الألعاب الالكترونية شعبية التي يتم لعبها (في وقت كتابة هذا الدليل)، فقد كشف محققون من جمهورية كوريا عن تفاصيل التلاعب بنتائج المباريات، وذلك بفضل معلومات قدَّمها أحد مصادرهم السرية.
وبسبب انخفاض المكاسب المحتملة التي تحصل عليها فرق شبه المحترفين والهواة التي تمارس الألعاب الالكترونية، فإنه من الممكن استخدام مبالغ مالية صغيرة للتلاعب بالمشاركين واستخدامهم في التلاعب بنتائج أحد هذه المباريات. وبعض الحالات الأكثر شيوعا ومعرفة لدى الرأي العام في التلاعب بنتائج المباريات في هذا القطاع قد حققت ربحا يقل عن 5000 دولار أمريكي. ومن السمات الأخرى للتحقيقات في الرياضة الالكترونية وجود قدر هائل من المعلومات المسجلة الكترونيا حول كل لعبة يتم لعبها وذلك بخلاف الألعاب الرياضية الأخرى. وفي فضيحة لعبة ستار كرافت2 عام 2015، ساعد ذلك المحققين على مقارنة مباريات المشتبه فيهم لمعرفة عادات اللعب الخاصة بهم وتحديد أوجه التغيير الشاذة في أساليب لعبهم.

دراسة حالة إفرادية: تعمد فريقiBuyPower الهبوط فى مباراة ألعاب اليكترونية

فى أوائل عام 2014 قامت شركة iBuyPower (وهي إحدى شركات الحاسوب والتكنولوجيا التي تصب تركيزها على الألعاب عالية الأداء) بتجميع مجموعة من اللاعبين البارزين من أمريكا الشمالية للعب كفريق واحد في حدث رياضي يشتمل على لعبة *كاونتر سترايك: الهجوم العالمى* *Counter-Strike: Global Offensive*.

(15) http://wiki.teamliquid.net/starcraft2/2015_Match-Fixing_Scandal

وبعد الأداء الضعيف لفريق iBuyPower خلال البطولة التي تضمنت اللعبة التي نظمتها الرابطة الأولى للألعاب الالكترونية Electronic Sports League One، في كولونيا، ألمانيا، عام 2014، والتي هبط فيها من مرحلة المجموعات هبوطا غير مشرف، لعب الفريق مباراة ضعيفة المستوي في أغسطس 2014 ضد فريق NetCodeGuides.com الذي هو الآخر من مواطني أمريكا الشمالية، والذي يشارك في ملكيته السيد مارين، قائد فريق iBuyPower.

وقد إدعى السيد بيرسي، أحد أعضاء الفريق، بأن السيد مارين هو الذي اقترح أنه ينبغي التلاعب بالمباراة، مشيرا إلى المراهنات غير الطبيعية الموجودة على موقع CSGOLounge.com وهو منصة مراهنات غير نظامية مشهورة. وقد اتخذ السيد مارين، بصفته قائد الفريق، موقفا مؤثرا ولم يتكلف كثيرا في إقناع الفريق بالموافقة على اقتراحه.

وعلي الرغم من سرعة رفض الأدلة الأولية التي كانت توحي بأن المباراة تعرضت للتلاعب، فقد تابع القصة في أوائل عام 2015 صحفي تحقيقات قدَّم معلومات وحقائق من سجلات غرف الدردشة وأدلة أخرى تشير إلى إدانة السيد مارين.

وقد قام فالفي، بصفته ناشر لعبة *كاونتر سترايك: الهجوم العالمى Counter-Strike: Global Offensive* بإجراء التحقيقات الخاصة باللعبة وتم حظر أربعة من اللاعبين الخمس فى يناير 2015 وذلك مع ثلاثة آخرين ممن لهم صلة بالفريق. وتم تأكيد هذا الحظر كحظر غير محدود الأمد في يناير 2016.

وتشير التقديرات إلى الحصول على ما قيمته 20000 دولار أمريكي من مكاسب العناصر الافتراضية للعبة الداخلية بسبب التلاعب بنتائج هذه المباراة، حيث تسَّلم كل لاعب حصة مقدارها 1200 دولار أمريكى. وكان السيد لآثام هو اللاعب الوحيد الذى رفض استلام أي مبلغ من هذه المباراة، والذي ربما كان هذا هو السبب في عدم معاقبته.

المصادر:

www.hltv.org/?pageid=216&eventid=1444
www.dailydot.com/esports/braxton-swag-pierce-counter-strike-match-fixing
www.dailydot.com/esports/match-fixing-counter-strike-ibuypower-netcode-guides
http://blog.counter-strike.net/index.php/2015/01/11261/
http://blog.counter-strike.net/index.php/2016/01/13442/

www.dailydot.com/esports/braxton-swag-pierce-counter-strike-match-fixing

ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟

التلاعب بنتائج المباريات مشكلة كبيرة تُضْعف النزاهة في الرياضة وتسمح للمجرمين بتحقيق أرباح هائلة.

وهو نواة أساسية عند الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ القانون، ومن ثم اتخذت المنظمات الدولية (مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبية (اليوروبول) والمنظمات الرياضية (ومنها على سبيل المثال اللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والهيئة البريطانية لسباق الخيل) خطوات لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات، كما قامت بتطوير المنشآت والتجهيزات لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تخصيص الموارد من أجل التحقيق في هذه الادعاءات، ووضع سبل تنسيق هذه الأنشطة وبناء القدرات في هذا المجال. وفي حين يبدو هذا الأمر إيجابيا، فإن الحقيقة الصارخة هي استمرار عدم الإدراك الصحيح لخطورة التهديد الذي يشكله التلاعب بنتائج المباريات. وقد نتج عن ذلك محدودية الموارد المخصصة بصفة عامة لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات.[16].

إن عدم التحقيق في إدعاءات التلاعب بنتائج المباريات سرعان ما يؤدي إلى زيادة الشك في نزاهة الرياضة محل التلاعب وتحوله إلى أزمة تؤثر على عدد كبير ومختلف من الجهات المعنية ذات المصلحة، ويمكن أن يستغرق الأمر وقتا طويلا للتصحيح. غير أن إجراء تحقيق دقيق سيُمَكِّن من الحفاظ على نزاهة المنافسة، وقد يكشف عن ادعاءات بالتلاعب فى نتائج مباراة لم تُقام على أرض الواقع.

16- كاربنتر، ك. " لماذا تستغرق البلدان وقتا طويلا للتصرف بشأن التلاعب بنتائج المباريات"؟ مؤسسة الشفافية الدولية، أبريل 2015
www.transparency.org/files/content/feature/Feature_TakingLongMatchFixing_Carpenter_GCRSport.pdf
[آخر زيارة يوم 19 فبراير 2016].

لكن الأهم من ذلك أن التحقيق الدقيق ومعاقبة المتورطين في التلاعب بنتائج المباريات سوف يخلق خوفا حقيقيا من التلبس بالتورط في هذا التلاعب، وهذا ما يشكل بدوره رادعا لمن يفكرون في التلاعب بنتائج المباريات.
و لقد صرحت محكمة التحكيم الخاصة بالرياضة بقولها "ومن ثم فقد ثبت في رأي هيئة المحكمة ضرورة عدم تساهل أو تسامح منظمي المسابقات الرياضية مع كل أنواع الفساد وضرورة فرض عقوبات كافية لتكون رادعا فعّالا للأشخاص الذين في ظل أي تساهل قد يغريهم الجشع أو الخوف على التفكير في التورط في مثل هذه الجرائم." [17]

1. استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين

تنخرط عناصر إجرامية منظمة في التلاعب بنتائج المباريات لأنه مشروع منخفض المخاطر مع إمكانية الحصول على مكافآت كبيرة من أسواق المراهنات العالمية والوطنية. وتحقيقا لهذا الغرض، يقوم المجرمون برشوة المشاركين الرياضيين وإكراههم وابتزازهم لتحقيق أهدافهم.
وعلى مر التاريخ، كان هناك حماس قليل من الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون لوضع التحقيق في مثل هذه الأنشطة ضمن أولوياتها ما لم يتعلق الأمر بسلوك إجرامي خطير. وفي الحالات التي حدثت فيها المحاكمات، كانت العقوبات الجنائية متساهلة نسبياً.
وقد أبرز منشور "أحكام القانون النموذجي الجنائي لمحاكمة التلاعب بالمنافسات الرياضية" الذي شارك في إصداره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الأوليمبية الدولية تساهل القانون الجنائي أو قصوره في هذا المجال، وقد نص هذا المنشور على أنه في الحالات المتعلقة بالتلاعب في نتائج المباريات "لم تعد سلطات التحقيق المخولة للمنظمات الرياضية، وكذلك العقوبات المسموح لها بتطبيقها، مثل الحظر والهبوط والجزاءات، كافية ويجب استكمالها مع سرعه استجابة العدالة الجنائية. ومن ثم فهناك حاجة إلى تشريع لتجريم التلاعب في المنافسات الرياضية إلى جانب نظم مستقلة بفرض عقوبات في الرياضة".[18]

دراسة حالة إفرادية: سقوط تهم جنائية ضد حُكام مباريات كرة قدم من البرازيل للتلاعب بنتائج المباريات والتورط في الجريمة المنظمة.

وُجهت تهم جنائية ضمن قضية مافيا الصافرة إلى اثنين من حكام كرة القدم البرازيليين هما اديلسون بيريرا دي كارفاليو (الذي كان في وقت ما عضوا في قائمة الحكام الدوليين في الإتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا) وباولو خوزيه دانيلون.
وكان مخطط التلاعب بنتائج مباريات كرة القدم لأغراض المراهنات قد كشفه محامون من مؤسسة نواة لمكافحة الجريمة التابعة للنظام القضائي، جنبا إلى جنب مع إدارة الشرطة الاتحادية. وشملت هذه المؤامرة أيضا أعضاء في المافيا البرازيلية تورطوا في مراهنات غير قانونية. وقد أصبح التحقيق متاحا للجميع من خلال مقال صحفي نشرته مجلة أسبوعية برازيلية في أكتوبر 2005.

17- قضية 2010/أ/20172 السيد أوليج اوريكهوف ضد الإتحاد الأوروبي لكرة القدم، فقرة 80، محكمة التحكيم الخاصة بالرياضية، 18 يناير 2011.
http://arbitration.kiev.ua/uploads/kucher/2172.pdf
18- "نماذج أحكام القانون الجنائي لمحاكمة التلاعب بالمنافسات"، اللجنة الأولمبية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يونيو 2016
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/UNODCIOC_Model_Criminal_Law_Provisions_for_the_Prosecution_of_Competition_Manipulation_Booklet.pdf

وقد قامت وزارة الشؤون العامة بطرد كل من هذين الحكمين من كرة القدم واتهامهم بتهمة السرقة البسيطة (السرقة بدون عُنف)، والتآمر لارتكاب جريمة وتقديم بيانات كاذبة بغرض الاحتيال. غير أن محكمة العدل في ساو باولو قامت بتعليق الدعوى الجنائية في عام 2007، وحكمت بعدم كفاية الأدلة لإثبات إدانتهم بشكل لا يداخله شك معقول.

المصدر: غودينهو، ل. وباربوسا، س. 2013. "موضوعات لبرنامج العمل الأكاديمي: منع التلاعب فى نتائج المباريات بالبرازيل"، في: هابرفيلد، م. ر. وشيهان، د. (محرران). التلاعب بنتائج المباريات في الألعاب الرياضية الدولية: العمليات الحالية، تنفيذ القوانين، واستراتيجيات الوقاية. سويسرا: سبرينجر الدولية للنشر. صفحات 229 – 245.

Godinho, L. and Barbosa, C. 2013. "Topics for an Academic Agenda: The Prevention of MatchFixing in Brazil", In: Haberfeld, M.R. and Sheehan, D. eds. *Match-Fixing in International Sports: Existing Processes, Law Enforcement, and Prevention Strategies.* Switzerland: Springer International Publishing, pp.229-245.

ولا شك أن عَوْلَمة أسواق المراهنة بسبب التقدم التكنولوجى كانت المحرك الرئيسي للتلاعب بنتائج المباريات، في ظل استمرار سرعة معدلات التوسع في مقدار المال المُستخدم فى المراهنة. كما أن ظهور منتجات وخدمات جديدة، مثل رهان الاحتمالات، قد قدم طُرقًا جديدة للمتلاعبين بنتائج المباريات لنشر مخاطرهم وزيادة مكاسبهم الإجمالية. ويشير مصطلح رهان الاحتمالات إلى الرهان على وقوع حدث معين أو عدم وقوعه أثناء المنافسة الرياضية، وهو لا يؤثر تأثيرا مباشرا على نتيجة المباراة. ويمكن وضع مراهنات الاحتمالات على النتائج، مثل العدد الإجمالي للأهداف في مباراة كرة القدم، أو من الذي سيفوز بالمجموعة الأولى في مباراة التنس، أو أي فريق سيسجل النقاط الأولى في لعبة الرجبى. [19] وترتبط هذه الرهانات ارتباطًا وثيقًا بأنشطة مراهنات التلاعب المصغر والتلاعب المحدد بأحد الأحداث الرياضية.

وقد أتاح التطور التكنولوجي توسيع القواعد الحالية لمشجعي الرياضات الشعبية مثل كرة القدم، لكنه في الوقت نفسه قد خلق أسواقًا جديدة للمنافسة، مثل الألعاب عبر الإنترنت. وقد صاحب هذا التطور توسع كبير في كمية الأموال المتداولة في أسواق المراهنات العالمية.

ويُمكن لهؤلاء المشاركين في التلاعب بنتائج المباريات، بما في ذلك العناصر الإجرامية المنظمة، تجنب افتضاح أمرهم في أسواق المراهنات العالمية عن طريق استخدام حسابات وكلاء تفويضية، أو عن طريق فتح حسابات مراهنات متعددة على منصات مراهنات متعددة. ويحتاج منسقي المراهنات إلى تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال، مثل مبدأ اعرف عميلك، تنفيذا صارما لمنع المتلاعبين بنتائج المباريات من استخدام حسابات وكلاء تفويضية أو وهمية للتحايل على التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال.

دراسة حالة إفرادية: التلاعب في سباق الخيل باستخدام حسابات المراهنات الوهمية

في المملكة المتحدة في عام 2010، أثبتت لجنة تأديبية رياضية إدانة السيد جيمس كريكمور والسيد موريس ساينز بالتلاعب بنتائج عدد من مسابقات الخيل واستخدام حسابات وكلاء وهمية لتحقيق أرباح من أسواق المراهنات.

وكان هذا جزءًا من مؤامرة أوسع نطاقاً، تم فيها جمع مبالغ كبيرة من الأموال في أسواق المراهنات مع العلم بأن تلك الخيول التي يعتليها المتسابقون الفاسدون لن تفوز في السباقات الخاصة بهم.

المصدر: نتائج وأسباب اللجنة التأديبية المكلفة بالتحقيق مع ساينز، كريكمور، دو، فيرلي، كوين، ميلكزاريك، فيتزسيمونز وآخرين، والهيئة البريطانية لسباق الخيول، 14 ديسمبر 2011.

www.britishhorseracing.com/press_releases/result-and-reasons-of-disciplinary-panel-regarding-sines-crickmore-doe-fairleyquinn-milczarek-fitzsimons-et-al

Result and Reasons of Disciplinary Panel Regarding Sines, Crickmore, Doe, Fairley, Quinn, Milczarek, Fitzsimons et al., British Horseracing Authority, 14 December 2011 www.britishhorseracing. com/press_releases/result-and-reasons-of-disciplinary-panel-regarding-sines-crickmore-doe-fairley- quinn-milczarek-fitzsimons-et-al

19- "مقدمة إلى رهان الاحتمالات والمراهنة المتطابقة"، على موقع SportsBettingPal.com

www.sportsbettingpal.com/intro-toproposition-and-matched-betting

[آخر تحديث في 28 أكتوبر 2015]

"An Introduction to Proposition and Matched Betting", SportsBettingPal.com www.sportsbettingpal.com/intro-to- proposition-and-matched-betting [Last accessed 28 October 2015].

ومع ذلك، فلم يلزم أحد منسقي المراهنات بالتنفيذ الكامل لتدابير مكافحة غسل الأموال أو إتخاذ جميع الخطوات اللازمة للوقوف ضد المُراهنات الرياضية الفاسدة، حتى حكومات البلدان التي توجد بها أسواق قانونية للمراهنات لم تفعل ذلك.

دراسة حالة إفرادية: لجنة المراهنات في بريطانيا العظمى

تسعى لجنة المراهنات في بريطانيا العظمى إلى ضمان حماية مُنسقي المراهنات من أعمال غسل الأموال والفساد من خلال مطالبتها جميع من لديهم تراخيص تنسيق المراهنات، بما فى ذلك المنسقين داخل المملكة المتحدة وخارجها، بالامتثال لشرط الترخيص رقم 15.1، الذي يُلزم المرخص لهم بالإبلاغ عن أي شبهة بممارسة المراهنات الفاسدة.

المصدر: شروط الترخيص وقواعد الممارسة، لجنة المراهنات، إبريل 2015

www.gamblingcommission.gov.uk/pdf/Latest-LCCP-and-Extracts/Licence-conditions-and-codes-of-practice.pdf

2. الأثر الرياضي

إذا كانت رياضة اليوم الحديثة تعتبر شكلاً من أشكال الترفيه وبالتالي فهي مصدر جذب لمستويات قوية من التسويق التجاري، فإن الصلة الهامة بين المنافسة والمشجع تتحقق في نهاية المطاف وتتأكد من خلال الحفاظ على نزاهة الرياضة وحوكمتها الرشيدة. ومن خلال هذا المنظور، فإن التلاعب بنتائج المباريات يقوض هذه المباديء ويسلب من الرياضة عدم القدرة على التنبؤ بنتائجها وهو بلا شك وبطبيعة الحال أهم سمات الرياضية.

وفي تصريحات أسباب الحُكم في القضية الجنائية المرفوعة ضد لاعبي الكريكيت الباكستانيين الذين شاركوا في التلاعب من أجل المال بأحد عناصر المنافسة الرياضية أثناء مباراة تجريبية أقيمت فى انجلترا وذلك بعدم تمرير الكرات لرجل المضرب، قال القاضي السيد كوك في حديثه البليغ عن أثر أنشطة التلاعب بنتائج المباريات على الرياضة:

"إن مادة وجوهر الجرائم التي ارتكبتموها أنتم الاربعة هي الفساد الذي أدخلتموه إلى هذه الرياضة المسلية والتي جرت العادة أن يكون اسمها نفسه مرتبطا بالتعامل النزيه في الميدان الرياضي ... وهذا الأثر البغيض لأفعالكم على لعبة الكريكيت للمحترفين وأتباعها هو ما يجعل هذه الجرائم شديدة الخطورة. فصورة ونزاهة تلك التي كانت لعبة رياضية وأصبحت الآن تربحا تجاريا قد أصابها الضرر فى أعين الجميع، بما فى ذلك الكثير من الصغار الذين كانوا يعتبرون ثلاثة منكم أبطالا والذين كان من الممكن أن يضحوا بأعينهم وأسنانهم للعب بنفس مستوياتكم وبالمهارة التي كنتم تمتلكونها. لقد بعتم إضاعة الرميات الثلاث بالمال، على حساب الفريق الوطنى للكريكيت الذي تلعبون له، وجئتم بهدف [نهائي] هو تمكين الآخرين من الغش في المراهنة، إن أية أحداث أو نتائج مدهشة تقع عليها أنظار الناس في أي مباراة سواء أكان ذلك في الماضي أم في الحاضر أم في المستقبل ستقود مشاهدي اللعبة، الذين دفعوا أموالاً نظيفة لمشاهدة مباراتها مباشرة أو عبر التلفزيون، على شكل أموال حرة أو اشتراكات محطات تلفزيونية، إلى التساؤل عما إذا كان هناك تلاعب فيها أم لا، وعما إذا كان ما يشاهدونه هو مسابقة حقيقية بين المضرب والكرة أم لا، ولربما لن تعود المنافسة الرياضية التي يجب أن تكون نزيهة كما كانت أبدا." [20]

20- آر ضد مظهر ماجد، سلمان بت، محمد عاصف ومحمد أمير، الفقرة 33، أسباب الحُكم الصادر عن القاضي كوك، محكمة التاج في ساوثوارك، 3 نوفمبر 2011
http://genevalunch.com/wp-content/uploads/2011/11/butt-others-sentencing-remarks-03112011.pdf

دراسة حالة إفرادية: كرة القدم تخسر رعاة رسميين بعد ظهور فضيحة للتلاعب بنتائج المباريات

بعد ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات الودية الدولية التي أقيمت في البلاد في المرحلة التمهيدية لبطولة كأس العالم لكرة القدم التي ينظمها الإتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في جنوب أفريقيا في عام 2010 [انظر الفصل الثاني، القسم ب -2، دراسة حالة إفرادية: تلاعب الحكام بنتائج المباريات في مباريات الإحماء قبل كأس العالم 2010 بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)] ، أنهى راعي مجموعة المنتخب الوطني الجنوب أفريقي، وهو شركة بوما الألمانية، علاقته المالية مع اتحاد كرة القدم في البلاد. كما إنخفضت إيرادات الإتحاد من 80 مليون دولار في عام 2010 إلى 20 مليون دولار في عام 2013 مع ظهور الفضيحة.
المصدر: ويلسون، ب. "يجب أن تتصدى الرياضة العالمية لنشاط التلاعب بنتائج المباريات التجاري الكبير"، الأخبار التجارية لهيئة الإذاعة البريطانية على شبكة الإنترنت، 25 نوفمبر 2013.

www.bbc.co.uk/news/business-2498478

[آخر زيارة في 14 ديسمبر 2015].

3. الأثر المجتمعي

ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن عواقب التلاعب بنتائج المباريات غير مقتصرة على الرياضة. ومع ذلك، تلعب الرياضة دورًا حيويًا في المجتمع الحديث المعاصر كما هو واضح من خلال أهميتها البارزة في وسائل الإعلام، التي ربما قد تكرس لها قدرا من التغطية أكبر من ذلك الذي تكرسه للسياسة أو الاقتصاد. وبالنسبة لغالبية الناس، تشكل الرياضة جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، سواء كمشاركين نشطين أو متفرجين سلبيين، مما يحدث العديد من الآثار الإيجابية في المجتمع ككل. ويسعى إفساد الرياضة من خلال التلاعب بنتائج المباريات إلى تدمير هذا الأثر الإيجابي على المجتمع، وهذا جزء من الثمن الباهظ الذي يتكبده المجتمع من جراء للفساد.
يرتبط التلاعب بنتائج المباريات بعدد من الجرائم المقترنة به والتي يرتكبها المتلاعبون وبعض العناصر الإجرامية المنظمة، مما يتسبب في إلحاق أضرار بالغة بالمجتمع. أولها، العنف الفعلي، أو التهديد بالعنف لترهيب المشاركين وأسرهم، وهذا ما يمكن أن يستخدمه المتلاعبون لتأمين السيطرة على ذوي التأثير المباشر على نتائج المباريات، وكذلك على سائر الجهات المعنية ذات المصلحة المتورطين في التلاعب. ثانيها، الإضرار الشديدة بسمعة المجتمع ككل على الساحة الإقليمية والدولية الذي يسفر عنه حادث التلاعب بنتائج المباريات خاصة إذا لم يتم التحقيق فيه بشكل صحيح.

4. الأثر الإقتصادي

يمكن فهم التلاعب بالمباريات، الذي يمكن من خلاله التحديد المسبق لنتيجة أحد الأحداث الرياضية أو لمرحلة من مراحله، على أنه شكل من أشكال الاحتيال المالي ضد المشاهدين الذين يدفعون مقابل مشاهدة ذلك الحدث الرياضي. ويتأثر رعاة الحدث بذلك لأن سمعة شركاتهم قد تتأثر تأثرا سلبيا من جراء ذلك.
وبطبيعة الحال، يرتبط التلاعب بنتائج المباريات ارتباطاً وثيقاً بسلسلة من الجرائم المالية الأخرى، وهو وسيلة لتحقيقها، ومن تلك الجرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي. ويمكن تحقيق مكاسب غسل الأموال من تلاعب الجريمة المنظمة بنتائج المباريات، وذلك من خلال طرق محددة، مثل المؤسسات المالية وشراء الممتلكات. ولكن نظرا لارتفاع مستويات حجم التداول (وخاصة على الانترنت)، فإن منسقي المراهنات الرياضية هم أيضاً قناة تجذب غسل الأموال. ويرجع اجتذاب أسواق المراهنات للمجرمين كوسيلة لغسل الأموال (والصعوبات في مكافحتها) إلى عدم شفافيتها وعدم تجانسها؛ فأسواق المراهنات تتضمن مزيجاً من الشركات الخاصة والشركات الحكومية التي تعمل على الصعيدين الوطني والدولي وبدرجات متفاوتة من التنظيم، تتراوح من الليبرالية إلى التحريم، وغالبا ما تعمل من الإنترنت أو من خارج حدود أراضيها أو من كليهما.[21]

21- أندرسون، ج. "التلاعب بالمباريات وغسيل الأموال"، جامعة كوينز بيلفاست، كلية القانون، ورقة بحثية رقم 04/15-2014
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2424755

وبالإضافة الى ذلك، فإن منسقي المراهنات القانونية، من وجهة نظرهم، هم في كثير من الأحيان ضحايا هذه الأفعال عندما يستخدم المتلاعبون بالمباريات خدماتهم لوضع المراهنات الاحتيالية. وهناك خاسر آخر، من المنظور المالي، وهو المشجع الذي يضع دون انتباه رهانه الذي سيخسره بسبب التلاعب. ومكافحة الاحتيال في الرياضة هي ضرورة لحماية الأعمال التجارية.[22]

إن إنعدام روح المبادرة الاستباقية للتخفيف من المخاطر المذكورة أعلاه يمكن أن يقوض أية محاولة لاستضافة الأحداث الرياضية الكبرى وقد يردع إقامة شركات المراهنات الرياضية المشروعة أو تشغيلها في بلد معين.

د. كيف يكون التلاعب بنتائج المباريات قضية دولية ؟

1. نظرة عامة على الطبيعة عبر الوطنية/عبر الحدودية للتلاعب بنتائج المباريات

لقد تبين مرات عديدة أن التلاعب بنتائج المباريات هو في جميع الحالات تقريباً قضية دولية. ويمكن إثبات ذلك من خلال نظرة عامة على الشكل التالي.

الشكل 1: نظرة عامة على الطبيعة عبر الوطنية/ عبر الحدودية للتلاعب بنتائج المباريات

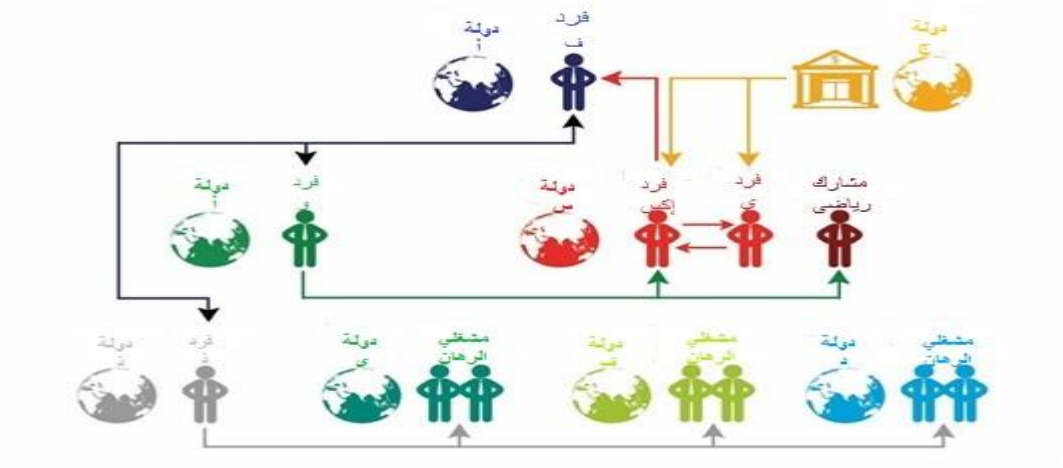

تبين دراسة تاريخ الحالات السابقة أنه قد يكون من المحتم، في ظل وجود حوادث التلاعب عبر الوطنية، مثل تلك المحددة أعلاه، أن تختلف النهوج التي يعتمدها اثنان (أو أكثر) من البلدان ذات الصلة بالادعاءات في التحقيق في هذا النوع من الجرائم. وبشكل أكثر تحديداً، هناك عوامل تُغذي عملية صنع القرار، والتي لها صلة بتحديد البلد والهيئة الموجودة فيه والتي ستتولى التحقيق (المحكمة والولاية القضائية) وكيفية إدارة إجراءاتها نظرًا لتعقيدات التلاعب التي ربما قد تكون حدثت.

22- "الرهان الرياضي والفساد: كيفية الحفاظ على نزاهة الرياضة "، معهد بحوث المعلوماتية IRIS بجامعة سالفورد، ومحاميين مجلس الوزراء وكلية علوم القانون الجنائي CCLS (جامعة بكين)، فبراير 2012 www.spordiinfo.ee/est/g22s355

وعلاوة على ذلك، فإن التشريع (إذا كان موجودا أساسا) الخاص بالتعامل مع مثل هذه الحالات قد يعقد إجراء أي تحقيق. كما تعتمد بعض البلدان على قوانين الفساد والرشوة والاحتيال بشكل عام، مع وجود عدد قليل من الأحكام الأدق تحديدا التي تخص الفساد الرياضي في قوانينها الجنائية أو لوائحها الرياضية. [23]

وفي الواقع، فإن الدراسة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الأولمبية الدولية، والتي نشرت في يوليو 2016، قد وكشفت أن 28 ولاية من بين 52 ولاية قضائية تم دراستها قد اقترحت أو أقرت أو سنت تشريعات محددة تُجرّم التلاعب بنتائج المباريات. [24] وبدون جرائم جنائية محددة ضد التلاعب بنتائج المباريات، فمن الممكن ألا يكون هناك أساس قانوني واضح أو ملموس لإجراء تحقيق والحصول على مقاضاة ناجحة. ومع ذلك، لا يعني هذا القول بأنه لا يمكن تطبيق القوانين الجنائية الحالية على التلاعب بنتائج المباريات، كما هو موضح في المثال أدناه. [25]

وكنقطة بداية، عادةً ما يترأس التحقيق الشرطة، أو هيئة أخرى مشابهة لها، وذلك في الدولة التي وقعت فيها العناصر الرئيسية لواقعة التلاعب بنتائج المباريات المزعومة. وينبغي أن يستند هذا القرار إلى فرضية أنه من الأفضل، إذا أمكن، أن تتم المقاضاة في الولاية القضائية التي وقع فيها العنصر الرئيسي للفساد. ومع ذلك، يتعين إيلاء الاعتبار الواجب لمكان المتهمين وقت اكتشاف حادثة التلاعب بنتائج المباريات وما إذا كان من الممكن احتجازهم أو تسليمهم.

دراسة حالة إفرادية: فساد في فريق "النجوم الجنوبية" لكرة القدم في أستراليا بسبب رعايا بريطانيين وماليزيين.

اكتشفت إحدى شركة مراقبة المراهنات أنماط مراهنات غير منتظمة مرتبطة بخمس مباريات على الأقل لعبها فريق "النجوم الجنوبية" لكرة القدم SouthernStars في دوري الدرجة الثانية في أستراليا.

وقد تميزت هذه المباريات بضعف أداء بعض اللعبين ضعفا غير عادي. وأبلغ شركة المراقبة الاتحاد الأسترالي لكرة القدم الذي قام بإبلاغ شرطة ولاية فيكتوريا.

وألقت الشرطة القبض على ستة أشخاص من ثلاثة بلدان مختلفة وأجرت التحقيق معهم وإتهمتهم بعد ذلك بارتكاب جرائم جنائية في التلاعب بنتائج المباريات. وهؤلاء الأشخاص هم: المدرب (مواطن أسترالي)، وأربعة لاعبين (وجميعهم من المملكة المتحدة) وواحد من الرعايا الماليزيين.

وكان الماليزي بمثابة حلقة الوصل بين المدرب واللاعبين وإحدى نقابات المراهنات التي لها مقر في كل من المجر وماليزيا. وأفادت التقارير أن هذه النقابة قد جمعت ما مقداره 2 مليون دولار أسترالي من المباريات الخمس التي أقيمت في الفترة ما بين 21 يوليو و13 سبتمبر 2013.

وفي 25 أكتوبر 2013، أوقف الاتحاد الأسترالي لكرة القدم المدرب وأربعة لاعبين بسبب خرقهم المدونة الوطنية للسلوك الخاصة بالإتحاد.

واعترف اللاعبون الأربعة في وقت لاحق بارتكاب الجرم في التهم الجنائية الخاصة بالتلاعب بنتائج المباريات وأدينوا وغرموا ما بين 1200 دولار و3000 دولار. وحُكم على المدرب بالسجن لمدة أربعة أشهر وغرامة قدرها 3000 دولار.كما اعترف المواطن الماليزي بأنه مذنب في جريمة واحدة تتعلق بالتورط في سلوك يُفسد نتيجة إحدى المراهنات. وفي عام 2014، صدر عليه حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، مع إيقاف سنتين.

23- التلاعب في نتائج المباريات في الرياضة: تحديد أحكام القانون الجنائي في الإتحاد الأوروبي 27، مركز كي إي إيه الدولي لبحوث تصميم السياسات، الشؤون الأوروبية، مارس 2012
http://ec.europa.eu/sport/library/studies/study-sports-fraud-final-version_en.pdf

24- "نماذج أحكام القانون الجنائي لمحاكمة التلاعب بالمنافسات"، اللجنة الأولمبية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يونيو 2016
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/UNODCIOC_Model_Criminal_Law_Provisions_for_the_Prosecution_of_Competition_Manipulation_Booklet.pdf

25- التلاعب في نتائج المباريات في الرياضة: تحديد أحكام القانون الجنائي في الإتحاد الأوروبي 27، مركز كي إي إيه الدولي لبحوث تصميم السياسات، الشؤون الأوروبية، مارس 2012
http://ec.europa.eu/sport/library/studies/study-sports-fraud-final-version_en.pdf

2. العوامل المؤثرة على من سيجري التحقيق في إحدى حالات التلاعب بنتائج المباريات عبر الوطنية

هناك مجموعة متنوعة من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار قبل التحقيق في إدعائات التلاعب بنتائج المباريات التي تتضمن روابط مشتركه لأكثر من بلد وأثناءه، وعلى أبسط المستويات فقد يكون مجرد مسألة تكلفة، من حيث كل من الموارد المالية والموارد البشرية، للهيئة المعنية. وثمة عوامل أخرى، مثل موقع المشتبه به وما إذا كان يمكن تسليمه إلى بلده، قد تؤدي إلى قيام أحد الأجهزى المعنية بإنفاذ القانون في بلد مختلف بالشروع في إجراء تحقيق جنائي.

كما أن هوية الشخص الذي يقدم الادعاء وقوة الأدلة من الأمور التي لها تأثير على قرار اختيار البلد الأفضل لإجراء التحقيق. وعند تقديم ادعاءات، يجب إجراء التدقيق المعلومات الأساسية والدوافع المحتملة للشخص الذي قدم الادعاء من أجل إثبات مصداقيته. وبطبيعة الحال، ستكون قوة الأدلة ذات أهمية قصوى، خاصة فيما يتعلق بقرار توجيه التهم الجنائية. ومع ذلك، يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالإطار التشريعي للبلد حيث أن طرق جمع الأدلة المسموح بها (مثل مراقبة المكالمات الهاتفية) قد تكون حاسمة في الحصول على أدلة كافية وجيدة، وبالتالي في نجاح التحقيق وما يليه من ملاحقات قضائية.

دراسة حالة إفرادية: إتهام شخص من سنغافورة بإدعاءات بالتلاعب بنتائج مباريات في أكثر من بلد على مستوى العالم.

وكان السيد دان تان سيت إنج يخضع للتحقيق منذ عام 2011، وذلك أساسا بسبب إدعاءات بالتلاعب بنتائج مباريات كرة القدم في أوروبا. وقد زُعِم بأنه من خلال إقامته في سنغافورة قد اتصل ببعض منظمي التلاعب بالمباريات في أوروبا الشرقية ممن هم على استعددا لقبول الرشوة.

وأُلْقِي القبض على السيد إنج في سنغافورة في سبتمبر 2013 بناء على إدعاءات تفيد بأنه كان رئيس رابطة دولية للتلاعب بنتائج مباريات كرة القدم والتي قامت بتنظيم التلاعب بمباريات في العديد من البلدان الأوروبية، بما في ذلك إيطاليا. تم اكتشاف اسمه وهويته في أدلة وثائقية حصلت عليها الشرطة الإيطالية في سياق تحقيق كاليوسكيس في التلاعب بنتائج مباريات الدوري الإيطالي غير الممتاز لكرة القدم.

وقررت سلطات سنغافورة توقيف السيد انج مستعينة بالقانون الجنائي (الأحكام المؤقتة). وسُجن بحجة أنه يشكل تهديداً لأمن وسلام جمهورية سنغافورة ونظامها العام. وهذه القضية مستمرة وقت كتابة هذا التقرير.

المصدر:

"قضية التلاعب بنتائج المباريات العالمية - المشكلة والحل"،
سبورترادار لخدمات الأمن، 2014

https://security.sportradar.com/wp-content/uploads/sites/6/2014/12/Sportradar-Security-Services_World-Match-Fixing-The-Problem-and-the-Solution1.pdf

ومن المهم، في بداية إعداد التحقيق في أحد إدعاءات التلاعب بنتائج المباريات ذات البعد الدولي، أن نفهم ما إذا كان التلاعب بنتائج المباريات يعتبر جريمة لدى حكومة البلد المعني أو الجهاز المعني بإنفاذ القانون أو المنظمة الرياضية فيه، وأن نفهم ما إذا كانت الموارد اللازمة لإجراء تحقيق فعال متاحة لدى أحد هذه الجهات أم لا. وسيؤثر هذا على ما إذا كان سيتم إجراء تحقيق ام لا، كما سيؤثر على تحديد من الذي سيقود هذا التحقيق. ونظرا لضغف توظيف رأس المال المخصص من الحكومات بشكل عام لكشف التلاعب بنتائج المباريات وتعطيله وردعه، فإن الملاحقات الجنائية نادرة ومعدلات الإدانة منخفضة نسبياً. ومن الحقائق أيضا أن عددًا من الرياضات الكبرى يتعامل مع قضايا التلاعب بنتائج المباريات نفسها من خلال إجراءات تأديبية، وهذا ما يمكن أن يردع الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون من الدخول في التحقيق.

إن أي تحقيق يقوم به أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون داخل بلد معين سوف يتطلب مساعدة من المنظمات الرياضية ذات الصلة. وقد يؤثر أيضا مدى جودة

تجهيزات واستعدادات ومعلومات المنظمة الرياضية المعنية بشأن هذه الأمور قرار اختيار البلد الأفضل لإجراء التحقيق. وبدلا من ذلك، فقد يتعين على أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون الاتصال بالاتحاد الدولي للرياضة المعنية إذا لم يكن لدى المنظمة الوطنية ذات الصلة التجهيزات والاستعدادات والمعلومات الملائمة والكافية لتقديم المساعدة الضرورية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتمتع المؤسسات القضائية بالكفاءة والفعالية. فالمعرفة المسبقة بصلاحيات إصدار الأحكام وإتخاذ الإجراءات والمسائل التي قد ترتبط بها والتي ستحدد وقت النظر في القضية هي أيضا من الأمور الهامة عند تحديد البلد الذي ينبغي أن يضطلع بالدور الرئيسي في أي تحقيق.
إن تأمين حضور الشهود في أي محاكمة/ جلسة استماع لاحقة سيكون أيضا أحد الاعتبارات الرئيسية لمضي القضية قدما؛ ففي القضايا التي تنطوي على تورط الجريمة المنظمة، يخشى الشهود الإدلاء بشهاداتهم دون حماية كافية. وبدون شهادة الشهود تحت القسم، يكون من الصعوبة البالغة ضمان إصدار إدانة جنائية بتهمة التلاعب بنتائج المباريات.
ويجب أن تكون جميع الأدلة التي تم الحصول عليها وتقديمها لإجراءات المحاكم/العملية التأديبية موثقة وذات مصداقية ومقبولة. وللمحاكم في مختلف البلدان/العمليات التأديبية قواعد مختلفة لقبول الأدلة التى تم تجميعها بصور مختلفة غير متشابهة.
وإذا كانت المراهانات قانونية وخاضعة للوائح تنظيمية في بلد معين، كان من المحتمل أن يتيسر إجراء التحقيق لأنه سيكون من الممكن الحصول على بيانات مراهنات قد تقدم دليلاً حيوياً على التلاعب لأغراض المرهنات. كما أنه قد يكون من الممكن أيضا، بالاعتمادً على قوانين حماية البيانات الخاصة بالبلد ذاته، الحصول على معلومات من منسقي المراهنات عن الأشخاص الذين قاموا بوضع مراهنات مثيرة للشكوك. كما سيكون من الأفضل للمنظمات الرياضية في كل مكان أن يكون لديها على الاقل فهم لعمليات المراهنات وأن يكون لديها علاقة وظيفية مع مُنسقي المراهنات، والضوع الأمثل أن تكون من خلال اتفاق رسمي، مثل مذكرة تفاهم.
والخطوة الأساسية الحاسمة لبعض المجرمين في تنفيذ التلاعب الناجح بنتائج المباريات هي تنظيف عائدات الرهانات الموضوعة بصورة ناجحة. ولذلك، ينبغي على المدعين العامين أن يعيروا الاهتمام دائما للسلطات المتاحة لتقييد العائدات الخاصة بالجريمة واستردادها والحجز عليها ومصادرتها والإستفادة القصوى من إتفاقيات التعاون الدولي مثل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو من الإتفاقات الثنائية أو كلاهما.

دراسة حالة إفرادية: التعاون الدولي يؤدي إلى استرداد الأصول الثابتة من أحد المتلاعبين العالميين بالمباريات

في عام 2005، حُكِم على المواطن الكرواتي أنتي سابينا وشقيقه بالسجن مدة ثلاث سنوات بتهمة تدبير الفضيحة التي عصفت بـروبرت هويزر، حكم كرة القدم غير الشريف الذي كان قد مُنِع من النشاط الرياضي مدى الحياة في ألمانيا.
وفور إطلاق سراح السيد سابينا من السجن، استعاد عمل شبكته الإجرامية من خلال صِلاته بحلقات المقامرة غير القانونية في آسيا. ومع ذلك، ففي حين تركزت فضيحة هويزر على فرق كرة القدم الضعيفة في ألمانيا، فقد كانت شبكة سابينا الجديدة أكثر طموحا وأعلى.
وسُجن السيد سابينا مرة أخرى من قبل سلطات بوخوم بألمانيا، في عام 2011 بعد اعترافه بدوره في التلاعب بنتائج 20 مباراة بين عامي 2008 و2009. وكان سابينا يستهدف بطولات الدوري المقامة خارج ألمانيا حيث يتقاضى اللاعبون أجوراً متواضعة، وتخرج فيها المراهانات الكبيرة من آسيا دون أن يلاحظها أحد. وكشف السيد سابينا في المحكمة عن استخدام نظام تصنيف لتحليل المباريات يُظْهِر خمسة نجوم إن كانت النتيجة شبه مؤكدة بفضل المبالغ المدفوعة للاعبين والمسؤولين.

وكان السيد سابينا عضواً في شبكة متطورة من الجماعات الإجرامية عبر الوطنية والتي كانت تدير عملية كبيرة للتلاعب بنتائج المباريات. كما تبين أن

طريقة العمل كانت منهجية ومتنوعة تنوعا هائلا، تتضمن شراء خدمات الأفراد أو النوادي بأكملها، وتمويل عصابات المراهنات الإجرامية في آسيا، وتنظيم مباريات ودية وهمية.
وقد وُضِعت عشرات الملايين من اليوروهات في المراهنات، حيث قدرت أرباح العصابات الإجرامية بمبلغ 8.5 مليون يورو. وبلغت الأصول الثابتة والأموال التي تم الحجز عليها نتيجة التحقيقات مليوني يورو.
المصدر: التلاعب بنتائج المباريات في كرة القدم: تقييم احتياجات التدريبي لعام 2013، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)،14 أغسطس 2013.

www.interpol.int/content/download/22042/207247/version/4/file/E%20TNA%202013_FINAL.pdf

بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، فمن الأهمية بمكان أن تتعاون البلدان على النحو المتفق عليه بموجب الإتفاقيات ذات الصلة، مثل إتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، كي تجري تحقيقات فعالة في جرائم التلاعب بنتائج المباريات. ولهذا أهمية خاصة فيما يتعلق بتسليم الرعايا الأجانب المطلوبين للمحاكمة وتسهيل استجواب المشتبه فيهم وجمع المعلومات من خلال التعاون في مجال إنفاذ القانون أو تبادل المساعدة القانونية.
وإذا لم يكن هناك اختصاص قضائي ملائم وواضح لمباشرة القضية، بعد أخذ جميع العوامل السابقة في الاعتبار، فيجب على السلطات المختصة أن تقرر مدى إمكانية تقسيم التحقيقات والإجراءات من عدمها.

3. نطاق ومدى تطبيق إتفاقيات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية القانونية والرياضية الأخرى.

وكما اتضح من العديد من الأمثلة الواردة في هذا الدليل، فإن التلاعب بنتائج المباريات في أغلب الأحيان ينطوي على بُعد دولي، مما يزيد من تعقيد مكافحته. ويتمثل التحدي في وضع نهج لديه القدرة على الجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين وتطبيق المعايير والأطر المعترف بها دوليا لتعزيز الحكم الرشيد ومنع الفساد في الألعاب الرياضية. وهذا يتطلب تنسيقا وعملا فعالا بين الحكومات، ولا سيما في مجال العدالة الجنائية.
وتحقيقا لهذه الغاية، فإن لدى المجتمع الدولي صكين قانونيين دوليين فعالين يوفران للمسؤولين الأدوات المناسبة لمعالجة التلاعب بنتائج المباريات، وهما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
وهاتان الاتفاقيتان بصفاتهما وبحد ذاتهما هما أشمل المعايير العالمية المستخدمة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهما يحظيان بتأييد عالمي تقريباً (حيث تضم الاتفاقية الأولى 178 دولة مشاركة، وتضم الإتفاقية الثانية 185 دولة مشاركة، في يونيو 2016) ويشكلان أساس تعزيز النزاهة بشكل إستباقي ومكافحة التهديدات التي يشكلها الفساد والجريمة المنظمة للرياضة.
كما أنهما يوفران أساسا فعالا للتعاون بين مختلف البلدان من خلال تعزيز التعاون غير الرسمي في إنفاذ القانون، والتعاون الدولي على وجه الخصوص من خلال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وكذلك من خلال استرداد الأصول والممتلكات، وتمكين التعاون الدولي لأغراض المصادرة.
وللمساعدة في تحديد المواد ذات الصلة في كل اتفاقية والتي يمكن استخدامها للتحقيق في التلاعب بنتائج المباريات، يرجى الرجوع إلى الملحق ألف والملحق باء.

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تنطبق اتفاقية مكافحة الفساد في المقام الأول على الدول الأطراف وتشمل في الواقع التعاون بين سلطات الدولة مثل الشرطة والمدعيين العاميين والقضاة لأغراض مكافحة الفساد. كما تدعو الاتفاقية بشكل صريح المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المساعدة في هذا الجهد. وهي تمثل المعيار الدولي لمكافحة الفساد، بسبب الالتزام شبه العالمي بها، كما أنها تحدد جرائم الفساد التي يمكن تطبيقها على التلاعب بنتائج المباريات. ويمكن أيضا استخدامها كأساس لإنفاذ القانون الفعال والتعاون الدولي، فضلا عن استرداد الأصول التي تم الاستيلاء عليها من خلال أفعال الفساد.

إن الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في مؤتمرهم المنعقد في سانت بيطرسبورغ، بالإتحاد الروسي، في الفترة من 2 إلى 6 نوفمبر 2015، قد أكدت على أهمية اتفاقية مكافحة الفساد باعتبارها آلية فعالة لتعزيز الحكم الرشيد في مجال الرياضة والتخفيف من خطر الفساد التي تواجهه الرياضة على مستوى العالمي.

ورغم أن الملحق (أ) قد فصَّل صلة الاتفاقية والمواد التي تضمنها بمكافحة التلاعب في نتائج المباريات، فمن الأهمية بمكان إدراك أنها، من حيث صلتها بالتلاعب بنتائج المباريات بصفة خاصة، تطالب الدول بتحدد الجرائم الجنائية وغيرها من الجرائم بشكل يغطي الآتي:

(أ) الرشو والارتشاء في القطاع العام (المادة 15)؛

(ب) المتاجرة بالنفوذ الفاعل والمتاجرة بالنفوذ السلبي (المادة 18)؛ و

(س) الرشو والارتشاء في القطاع الخاص(المادة 21):

كما تشجع الاتفاقية الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص بحيث يمكن منع الفساد وكشفه، وتحديد مسؤولية الأشخاص الاعتباريين. ومن الجدير بالذكر أيضا أهمية الإتفاقية كإطار يهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

وعلى هذا الأساس، ففي حالة التلاعب بنتائج المباريات، تُشَجَّع المنظمات الرياضية ومحققوها، وكذلك مسؤولو تنظيم المراهنات (حسب وضعهم) على تبني مبادئ الاتفاقية والتعاون مع الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون عند تزامن إجراء التحقيقات في إدعاءات التلاعب بنتائج المباريات التي تتنطوي على أبعاد رياضية وجنائية.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

وفي الحالات التي ينطوي التلاعب بنتائج المباريات فيها على الجريمة المنظمة عبر الوطنية تقدم إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مساعدة هائلة للمحققين. فالغرض من هذه الاتفاقية هو "تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بقدر أكبر من الفعالية". وهي تهدف إلى تمكين مسؤولي إنفاذ القانون من تطبيقها على أية جريمة خطيرة تنطوي على عناصر عبر وطنية وتضم جماعات إجرامية منظمة. وهذا يسمح باستخدام الأدوات الواردة في الاتفاقية فيما يتعلق بجرائم التلاعب بنتائج المباريات.

إن أحد عناصر الاتفاقية التي يجب أن يعرفها المحققون في البداية هو تعريف ما يشكل مجموعة إجرامية منظمة. تنص المادة 2 (أ) من الاتفاقية على ما يلي:

"يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية،

من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

يشمل هذا التعريف نطاقًا أوسع من أنشطة التلاعب بنتائج المباريات بسبب الحاجة إلى مشاركة "ثلاثة أشخاص أو أكثر" فقط. وفي جميع دراسات الحالة المشار إليها في هذا الدليل المرجعي، كان يشترك ثلاثة أشخاص أو أكثر، ومن المحتمل أن يكون هذا هو الحال في معظم حوادث التلاعب بالمباريات.
وأحد أهم المجالات التي تشملها اتفاقية الجريمة المنظمة ولها صلة بمكافحة التلاعب بنتائج المباريات:

- المادة 5 - تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظَّمة

تتخذ كل دولة طرف التدابير لتحديد الجرائم الجنائية، عندما تُرتكب عمداً:

- الاتفاق مع شخص آخر أو أكثر على ارتكاب جريمة خطيرة لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى؛
- قيام الشخص، عن علم إما بهدف جماعة إجرامية منظمة ونشاطها الإجرامي العام أو بعزمها على ارتكاب الجرائم المعنية، بدور فاعل في بدور فاعل في الأنشطة الإجرامية أو أنشطة أخرى للجماعة الإجرامية المنظمة
- وأيضا تجريم تنظيم ارتكاب جريمة خطيرة تكون ضالعة فيها جماعة إجرامية منظمة، أو الإشراف عليه أو المساعدة عليه أو التحريض عليه أو تيسيره أو إسداء المشورة بشأنه.

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية

وفي حين تمثل الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه الإطار الدولي الشامل للمساعدة في معالجة التلاعب بنتائج المباريات، فقد تم تعزيز ذلك من خلال اتفاقية دولية تابعة لمجلس أوروبا بشأن بالرياضة، وهي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب في المسابقات الرياضية (والمعروفة أيضا بإتفاقية ماكولين)، والتي فتح باب التوقيع عليها في سبتمبر 2014 للدول الأعضاء في مجلس أوروبا وكذلك للدول غير الأعضاء. [26]

المادة 1 وهي تحدد غرض إتفاقية ماكولين وأهدافها

"1. الغرض من هذه الاتفاقية هو مكافحة التلاعب بالمنافسات الرياضية من أجل حماية نزاهة الرياضة والأخلاق الرياضية وفقا لمبدأ استقلالية الرياضة.

2- ولهذا الغرض، تمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية فيما يلي: (أ) منع وكشف ومعاقبة التلاعب الوطني أو عبر الوطني للمسابقات الرياضية الوطنية والدولية ؛(ب) تعزيز التعاون الوطني والدولي ضد التلاعب بالمنافسات الرياضية بين السلطات العامة المعنية، وكذلك مع المنظمات المشاركة في الرياضة والمراهنات الرياضية ".

وتشمل هذه الاتفاقية، باعتبارها صكا قانونيا ملزما، سبل الوقاية وإنفاذ القانون، وتدابير التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخبارية، كل ذلك في سياق معالجة التلاعب بالمسابقات الرياضية، ويمكن استخدامها من قبل المنظمات الرياضية والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. وبالرغم من أن الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التنفيذ (وقت كتابة هذا الدليل)، فيمكن للباحثين في مجال الرياضة وإنفاذ القانون تبني مبادئها كممارسات جيدة.

ويتضمن الملحق ب مقارنة بين أحكام اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية مجلس أوروبا عن طريق تحديد الأحكام المماثلة في اتفاقية مجلس أوروبا.

مدونة الحركة الأولمبية باللجنة الأولمبية الدولية لمنع التلاعب بالمسابقات

26- التقرير التفسيري لاتفاقية ماكولين، نقطة 17.

ومن الجدير بالذكر أنه توجد بالإضافة إلى العقوبات الجنائية، التي يمكن تطبيقها من قبل السلطات العامة في جرائم التلاعب بنتائج المباريات، عقوبات تأديبية أخرى تتبناها وتطبقها الهيئات الرياضية وفق الآليات التأديبية الداخلية الخاصة بها. وهي آليات داخلية للعدالة وهى المسؤولة عن تسوية النزاعات والقيام بدور الوساطة وضمان التفسير الصحيح للقواعد واللوائح الرياضية.

ومن الأهمية بمكان، في هذا السياق، إذكاء الوعي بالميثاق الأولمبي ومدونة الحركة الأولمبية بشأن منع التلاعب بالمسابقات التي وضعتها اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) وذلك نظرا لأهميتها العالمية. ويتمثل غرض اللجنة الأولمبية الدولية في تعزيز روح الأولمبياد في جميع أنحاء العالم وقيادة الحركة الأولمبية. واللجنة الأولمبية الدولية (IOC) هي المنظمة الرياضية العالمية الرائدة ذات التأثير الرياضي والسياسي والاجتماعي الكبير. وفي حين تتعلق الاتفاقيات المذكورة أعلاه بالقانون الدولي، فإن مدونة اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) تتعلق بالإجراءات التأديبية والسلوكية في التحقيقات الرياضية.

وفي ديسمبر 2015، نشرت اللجنة الأولمبية الدولية مدونة الحركة الأولمبية بشأن منع التلاعب في المسابقات (ويطلق عليها المدونة الأوليمبية) في إطار اختصاصها على النحو المنصوص عليه في المادة 2.8 من الميثاق الأولمبي والتي تنص على أن، " يتمثل دور اللجنة الأولمبية الدولية في ... حماية الرياضيين الشرفاء ونزاهة الرياضة من خلال قيادة مكافحة المنشطات، واتخاذ إجراءات ضد جميع أشكال التلاعب بالمسابقات والفساد المتعلق بها". وبالمعنى الدقيق، فإن تعبير الحركة الأولمبية، والمدونة الأوليمبية، لا يغطي جميع الرياضيين والرياضات بوجه عام، حيث توجد مجموعتان رئيسيتان هما الاتحادات الرياضية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية. وتُشَجَّع المنظمات الرياضية الأخرى على تبني نفس المبادئ والنهج طواعية كما في المدونة الأوليمبية.

تنص الفقرة (س) من ديباجة المدونة الأوليمبية على تحديد الغرض منها كما يلى:

> "الغرض من هذه المدونة هو تزويد جميع المنظمات الرياضية وأعضائها باللوائح المنسقة لحماية جميع المسابقات من مخاطر التلاعب. وتضع هذه المدونة اللوائح التي تتوافق مع اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية وخاصة المادة 7 منها. ولا يمنع هذا المنظمات الرياضية من وضع لوائح أكثر صرامة."

كما توضح المدونة في الديباجة (في الفقرة إي) أن تلتزم المنظمات الرياضية "باتخاذ جميع الخطوات الملائمة في حدود سلطاتها [التشديد مضاف] لإدراج المدونة"، كما أنه للمنظمات الرياضية سلطة قضائية محدودة فقط (بمعنى أنها على المشاركين فقط، وهي ما تم تعريفها في المادة 1.4 من المدونة) وسلطة إجراء التحقيقات/الاستقصاء مقارنة بالأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. ولذلك، فإن الفقرة (ب) تنوه بأنه "بسبب الطبيعة المعقدة لهذا التهديد، تدرك المنظمات الرياضية أنها لا تستطيع التصدي لهذا الخطر وحدها، وبالتالي، فإن التعاون مع السلطات العامة، ولا سيما الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وكيانات تنسيق المراهنات الرياضية، لهو أمر حاسم".

وفيما يلي بعض وصف موجز للأحكام البارزة الواردة في المدونة والتي تخص المنظمات الرياضية:

- المادة الثانية - الانتهاكات

هذه هي المادة الرئيسية في المدونة لأنها تحدد السلوكيات المحتملة التي تحرم على المشاركين:

-المراهنات - على المسابقة التي ينافس فيها المشاركون أو على الرياضه التي يمارسونها.

- التلاعب بالمسابقات الرياضيه – سلوك دولي يهدف الى إحداث تغيير غير سليم في الرياضة للحصول على منفعة بدون وجه

حق.

- السلوك الفاسد.

- المعلومات الداخلية – استخدام هذه المعلومات في أغراض المراهنات أو التلاعب؛ أو كشفها لآخرين لنفس الأسباب أو إعطاء منفعة و/أو الحصول عليها من أجل التزويد بمعلومات داخلية.

- عدم الإبلاغ – في أول فرصة الأولى وبشكل كامل عن أية محاولة اقتراب للإيقاع به في المشاركة في سلوك قد يعتبر انتهاكا أو في أية واقعة أو مسألة يعلم بها المشارك.

- عدم التعاون – ويشمل عرقلة التحقيق أو تأخيره.

- أي محاوله أو أي نوع من المساعدات التي يقدمها المشاركون تعتبر أيضا من الانتهاكات.

- المادة الثالثة – الاجراءات التأديبيه:

وهي تتضمن عددا من المقاييس ذات الحد الأدنى والتي وضعت بشكل رئيسي لتحمي الحقوق الخاصة بمن يتعرض للتهمة من المشاركين، وهي في كثير من الأحيان غائبة عن الاجراءات الرياضية. وتتراوح هذه الخطوات بين حقهم في الإعلام بالتهم الموجهة إليهم، وحقهم في الحصول على ممثل قانوني يكون معهم، وبين حقهم في الحصول على إجراءات استئنافية ملائمة. وتتناول هذه المادة تبادل المعلومات بين الكيانات المختلفة، والذي يجب أن يكون، من حيث رأي اللجنة الأوليمبية الدولية IOC "أساس الحاجة إلى المعرفة" والحاجة إلى تيسير بعض أشكال الإبلاغ دون الكشف عن الهوية.

- المادة الرابعة – التدابير المؤقتة

من الأمور الحاسمة لحماية سمعة أية رياضة تمكين المنظمة الرياضية من إتخاذ تدابير مؤقتة ضد أحد المشاركين قبل نظر القضية بالكامل. لكن يجب أن يكون هذا التدبير متوازنا مع الضرر الذي أصاب سمعة هذا الرياضي خلال نفس الفترة، ولذلك يجب فرض أي تدبير مؤقت بكل دقة بحيث لا يستمرة لوقت أطول من اللازم، كما يعاد النظر فيه بشكل منتظم.

- المادة الخامسة – العقوبات

إذا ثبت ارتكاب أي انتهاك، وجب أن تكون العقوبة مناسبة ويمكن أن تتراوح العقوبة بين التحذير والحظر مدى الحياة.

II. التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات

الأدلة التي يتم الحصول عليها من تسجيلات الفيديو الخاصة بالحدث الذي وقع فيه التلاعب

أ. بعض النُهُج الشائعة في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات

تتعلق تقريبا جميع ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات بنشاط يشكل عملا إجراميا وفقا لقوانين البلد يقع فيها العنصر الأساسي للتلاعب بنتائج المباريات (بالرغم من أنه قد لا تتضح على الفور الجريمة الجنائية المحددة). وسبب ذلك أن جميع حالات التلاعب بنتائج المباريات تقريبا تنطوي على تلاعب بحدث من الأحداث الرياضية لأغراض الكسب المالي غير القانوني من أسواق المراهنات.

ولذلك، فإن هذا يستتبع عادة أن يكون لأحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون الدور الريادي في أي تحقيق، مع إمكانية وجود مساعدة من جهة اللعبة الرياضية المَعنية.

والخيار المُفَّضل بالنسبة لحالة التلاعب بنتائج المباريات التي تُشَكل الظروف المحيطة فيها جريمة جنائية هو إجراء تحقيق تقوم به الأجهزة المعنية وإقامة دعوى جنائية. لكن ستكون هناك حالات قد تتسب قلة الموارد والأولويات التنفيذية فيها في عدم تمكن الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون من إجراء تحقيقاتها أو عدم اختيارها ذلك رغم أن ظروف الحالة تنطوي على فعل إجرامي.ونتيجة لذلك تقوم بالتحقيق في مزاعم التلاعب بنتائج المباريات الجهة الرياضية نفسها، إما بمفردها أو بالاشتراك مع منظمي المراهنات عند توافر الحالات ذات الصلة المتعلقة بالإجراءات التأديبية.

وتتنوع الدوافع الخاصة للتلاعب بنتائج المباريات ما بين دوافع تتعلق بغرض مالي بحت ودوافع تتعلق بالحصول على منفعة رياضية، لكن الدافع الأكثر شيوعا هو بلا شك دافع الكسب المالي، وخاصة كسب الأموال من خلال أسواق المراهنات المشروعة أو غير المشروعة.

وتتعلق معظم جوانب الممارسات الجيدة بالتحقيقات اللاحقة للفعل(التي تقابل الاستهداف الاستباقي لفعل المشتبه في تورطهم في التلاعب بنتائج المباريات). وهذا يعني أن تبدأ التحقيقات نتيجة وقوع فعلي لحالة تلاعب بنتائج إحدى المباريات.

وما يمكن أن تستفيده الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية من التحقيقات الناجحة هو أن هذه التحقيقات قد اعتمدت على جمع مجموعة من الأدلة المباشرة وغير المباشرة (المستندة إلى القرائن) لإثبات ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات. ويبين الشكل رقم 2 الأنواع الرئيسية للأدلة التي تقع ضمن هذه المجموعات.

شكل 2. الأنواع الرئيسية لمجموعات الأدلة.

إن حالات التلاعب بنتائج المباريات، وبخاصة تلك التي لها بعد دولي واضح وتلك التي يتورط فيها أشخاص رياضيون معروفون، دائما ما تجذب انتباه وسائل الإعلام. وبالتالي، فمن الضروري أن يأخذ أي تحقيق دقيق في الاعتبار اهتمام وسائل الإعلام ومدى إمكانية تأثير ذلك على حماية الهوية الخاصة بالشهود المحتملين ومقدمي البلاغات/المبلغين عن المخالفات.

ب. التعاون بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمحققين الرياضيين

تشتمل الواقعة الناجحة من حالات التلاعب بنتائج المباريات على أربع مراحل، يمكن تبسيطها بمفردات سهلة هي: التخطيط والوضع والتنفيذ والجمع. وستكون هذه المراحل بؤرة اهتمام التحقيقات التي تجريها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والتي تعد دوما أفضل من يقوم بالتحقيقات في أفعال العناصر الإجرامية المشاركة في التلاعب بنتائج المباريات وأيضا في عنصر التآمر داخل مرحلة التخطيط له. وذلك بسبب الولاية القضائية التي لدى الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون على الأمورالإجرامية والخبرة وثيقة الصلة بالتحقيق في الجرائم الخطيرةوالمنظمة (والتي نادرا ما يدخل فيها التلاعب بنتائج المباريات)، فضلا عن الصلاحيات الإضافية الأخرى التي يتمتعون بها (مثل التوقيف والبحث والضبط).

أما بخصوص التلاعب بنتائج المباريات في حد ذاته وتأمين الحصول على الأدلة من أسواق المراهنات، فإن الوضع أقل وضوحا لأنه من غير المرجح أن يتكون لدى الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون فهم كامل بخصوص أي من القوانين والتفاصيل الدقيقة للرياضة محل التلاعب أو لأسواق المراهنات، وعليه فالأمر مساعدة المختصين في كلا المجالين.

وعندما يُتَّخذ قرار تحديد الهيئة التي ستقود التحقيق، يجب الوصول إلى اتفاق لتحديد الهيئات الأخرى التي يمكن طلب المساعدة منها. ومن الصعب تخيل إمكانية إجراء تحقيق فعال بخصوص التلاعب بنتائج المباريات بدون أي مساعده من المنظمة الرياضية التي هي موضوع واقعة التلاعب بنتائج المباريات. وفي الماضي، كانت

الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون التي تقود تحقيقات التلاعب بنتائج المباريات معرضة عن إشراك هيئات الإدارة الرياضية خوفا من وقوع ما يشكل تعارضا في المصالح من جانب إحدى الهيئات أو في حالات أكثر تطرفا نظرا لانعدام الثقة.

دراسة حالة إفرادية: انهيار محاكمة بخصوص التلاعب بنتائج سباق الخيل في المملكة المتحدة.

في عام 2004، شرعت شرطة مدينة لندن في المملكة المتحدة في تحقيق جنائي استمر أربع سنوات في ادعاءات بالتلاعب بنتائج سباقات الخيل البريطانية من جانب عدد من المشاركين في هذه الرياضة.

ومن البداية، قررت الشرطة إجراء تحقيق فردي من جانبها فقط، وإبعاد جهة تنظيم هذه الرياضة والتي كانت في ذلك الوقت هي نادي الفروسية، The Jockey Club، بالرغم من الاعتراضات التي قدمها النادي. وكانت الأسباب التي قدمتها الشرطة هي انعدام الثقة والخوف من تعارض المصالح.

وقد فشلت الملاحقة القضائية المترتبة على ذلك التحقيق. وسرعان ما رفض القاضي القضية الجنائية في بداية المحاكمة نظرا لوجود عدد من الأخطاء التي شابت قضية الادعاء.

وقد تبين من مراجعة التحقيق أن إقصاء الجهة المنظمة للمسابقة الرياضية عن التحقيق كان خطأً جوهريا ارتكبته الشرطة. كما تبين أنه كان من الممكن أن يكون للمعرفة التي لدى خبراء نادي الفروسية عن سباق الخيل والمراهنات أهمية بالغة في التحقيق وكان من الممكن أيضا أن تحول دون خسارة القضية وما تكبده دافعو الضرائب من تكاليف باهظة وما تعرضت له الشرطة من الإحراج.

المصدر: اينجل,س " انهيار قضية التلاعب بنتائج سباق خيل فالون"،صحيفة الجارديان،7ديسمبر 2007

www.theguardian.com/uk/2007/dec/07/sport.ukcrime

(آخر زيارة في 19 فبراير2016).

وعلى مر العصور، جرت العادة على عزوف الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون لأسباب عديدة (تتعلق بأمور مثل الولاية القضائية، أو الاختصاص، أو القانون) عن التحقيق في مسائل التلاعب بنتائج المباريات حيث كانت تعتبرها في المقام الأول مسألة رياضية، ولا ترتبط ارتباطا وثيقا بالقاعدة القانونية. وقد تغير هذا كله الآن بعد أن أدركت الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أنها الأقدر على معالجة الأدلة الخاصة بالجرائم الجنائية التي قد تقع في الأحداث الرياضية. بالإضافة إلى ذلك، ثبت الاعتراف بقيمة الدور الذي يمكن أن تضيفه المنظمات الرياضية للتحقيق في التلاعب بنتائج المباريات، وبقدرتها على اتخاذ إجراءاتها الخاصة بها وكذا تنفيذ عقوباتها الرياضية. وعليه، فإن نهج الشراكة هو الحل الرئيسي. إن مشاركة إحدى هيئات الإدارة الرياضية في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات تضمن تحقيق المنافع الآتية:

- أن لديهم دراية بالقوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالرياضة التي يختصون بها، وتبرز الصلة الوثيقة لهذه الخبرة خصوصا عند مراجعة المشاهد المصورة الخاصة بإحدى أحداث التلاعب بنتائج المباريات.
- أنهم يعرفون هوية اللاعبين المتورطين في إدعاء أحداث التلاعب بنتائج المباريات، وقد تتوافر لديهم معلومات/استخبارات أخرى بخصوص أشخاص أو مباريات ذات صلة من شأنها أن تدعم أي ادعاءات أو تنفيها.
- أنهم يستطيعون تقديم الرؤية المتخصصة للخبراء بشأن أي مشاهد تصويرية وتقديم الأدلة على أحداث التلاعب بنتائج المباريات والسلوك الدال على ذلك على مضمار اللعب.
- أنهم يمثلون السبيل إلى مجموعة كبيرة من المعلومات الأخرى التي قد تفيد التحقيقات، مثل الأسماء وأرقام التليفونات والعناوين.

وإذا كان من المستبعد أن ينظر أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في القيام بتحقيق مشترك حقيقي (بالرغم من أنه لدى بعض الرياضات محققين مدربين لديهم خلفية أساسية عن إنفاذ القانون)، فلابد من تعيين شخص واحد على الأقل من المنتمين إلى الرياضة محل التلاعب ليقدم المعلومات والخبرات

للتحقيق نظرا لما تقدم من أسباب. والوضع الأمثل هو ضرورة تشجيع وجود تعاون وتحاور بين كلتا جهتي التحقيق، وأن يأخذ شكلا

رسميا، إذا أمكن، عن طريق اتفاق مكتوب مثل مذكرة تفاهم.[27]

وتسود أيضا بعض المشكلات المذكورة أعلاه عند تفسير وتحليل المعلومات المتعلقة بالادعاءات المقدمة من منسقي المراهنات. ولذلك، إذا كان للتلاعب علاقة بالمراهنات، فمن الأهمية البالغة طلب الاستشارة، من بداية التحقيق، من شخص ذي خبرة في أسواق المراهنات الرياضية. وفي بعض الحالات، يستطيع هذا الشخص من خلال مما لديه من بيانات عن سوق المراهنات أن يقرر ما إذا كانت هناك شبهة كبيرة حول أحد الأحداث الرياضية أم لا، وقد يتمكن في بعض الحالات من تقرير القضية بشكل مؤكد وقاطع، حتى لو كانت لاتزال هناك حاجة للمزيد من أدلة الدعم اللازمة لإقامة الدعوى الجنائية أو لعقد جلسة الاستماع التأديبية.

ج. تسلسُل الأحداث في التحقيق النموذجي

يمكن تقسيم أي تحقيق مثالي في التلاعب بنتائج المباريات إلى مجموعة متصلة من المراحل. وتشبه هذه المراحل مراحل التحقيق الجنائي العام، غير أنه قد يكون هناك بعض العناصر القائمة بذاتها ذات الطابع الخاص بتحقيقات التلاعب بنتائج المباريات والتي قد تتفرد بها الرياضة محل التلاعب.

وعلى افتراض أن ادعاء التلاعب بنتائج المباريات له علاقة بالمراهنات، فإنه من المرجح أن يسلك التحقيق المسار الموضح في الشكل رقم 3.

الشكل رقم 3. النُهج المُتبعة في تحقيقات التلاعب بنتائج المباريات

ويجب أن تتضح من البداية الأهداف التي يسعى إليها التحقيق إذا ثبتت ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات الرياضية. وتتراوح هذه الأهداف ما بين القبض على الجناة ومعاقبتهم ومجرد وقف نشاطهم. وإذا كان الادعاء متعلقا بمباراة أو حدث رياضي لم يقع بعد، فيجب بذل الجهد لمنع التلاعب من الحدوث نهائياً. وقد يكون من الملائم السماح بإقامة المنافسة الرياضية، وما قد يترتب عليه من احتمال وقوع

27- يوجد مثال على هذه المذكرة على الرابط
http://www.uefa.org/disciplinary/news/newsid=2111481.html

التلاعب (وهو قرار تتخذه المنظمة الرياضية ولها حرية استشارة أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون ذات الصلة)، باعتبار ذلك أحد طرق جمع المزيدمن الأدلة، لكنه ينطوي على خطورة التسبب في زيادة الضرر المعنوي لسمعة الرياضة وزيادة حجج الدفاع في المحاكمة.

دراسة حالة إفرادية: انتقاد أحد الجهات الدولية المنظمة للسماح بإقامة مباريات في موعدها رغم التخطيط المسبق للتلاعب بنتيجتها

أثيرت مزاعم ادعاءات خطيرة بخصوص التلاعب المسبق بنتائج مباريات في بطولة عام 2013 من الدوري البنغلاديشي للكريكيت Twenty20، بتوجيه التهم لاصحاب الفرق، واللاعبين، والمدربين، وآخرين.

وقبل البطولة، قامت هيئة الكريكيت البنغلاديشية (BCB)، وهي جهة الإدارة الرياضية المحلية المسؤولة عن تنظيم المنافسة، بالاشتراك مع وحدة السلامة ومكافحة الفساد (ACSU) التابعة لاتحاد الكريكيت الدولي (ICC) وهو جهة الإدارة الرياضية الدولية، لتضطلع بمسؤولية جميع الأمور المتعلقة بنزاهة المراهنات والتلاعب بنتائج المباريات.

وكان أحد الادعاءات الرئيسية التي جاءت بعد إقامة البطولة مفاده أن أحد أصحاب الفرق قد طلب من مدرب الفريق التابع للاتحاد تعمد خسارة إحدى المباريات سعيا وراء كسب المال من خلال أسواق المراهنات. وقد شعر المدرب بعدم الراحة بخصوص ذلك وقام بتبليغ الأمر إلى مسؤول النزاهة في اتحاد الكريكيت الدولي في البطولة، وطلب مغادرة البلاد. غير أن مسؤول النزاهة طلب من المدرب أن يبقى في بنغلاديش وأن يسجل أي محادثات مستقبلية المالك صاحب الامتياز ليقدم الدليل المباشر الذي قد يستخدم لإثبات تورطه في التلاعب المسبق بنتائج المباريات. ولذلك، أقيمت المباراة في موعدها رغم التخطيط المسبق للتلاعب بنتيجتها.

وفي جلسة الاستماع التي عقدتها هيئة التحكيم الرياضية، كان من الواضح في محضر الجلسة وشهادة الشهود أنه قبل لعب المباراة المخطط للتلاعب المسبق بنتيجتها كانت لدى وحدة السلامة ومكافحة الفساد (ACSU) التابعة لاتحاد الكريكيت الدولي(ICC) التفاصيل الخاصة بالطريقة التي سيخسر بها الفريق المذكور المباراة وكذا التفاصيل الخاصة بمن سيتورطون في التلاعب. وقد رفضت هيئة التحكيم هذا الإجراء الذي أقره اتحاد الكريكيت الدولي، وقد جاء في ردها مايلي:

- أن هذا الأمر كان ذا أهمية كبرى وكان يجب طرحه أمام هيئة الكريكيت البنغلاديشية والأجهزة المعنية بتطبيق القانون ببنغلاديش لأن هذا النوع من الفساد يخرق القوانين الجنائية المحلية.
- أن تشديد وحدة السلامة ومكافحة الفساد ACSU على جمع المعلومات ومقاضاة المعتدين بدلا من منع الفساد أمر لا تقبله هيئة التحكيم ولا تعتبره النهج الصحيح لمكافحة الفساد في الرياضة.
- استشعرت هيئة التحكيم ضرورة أن يتخذ اتحاد الكريكيت الدولي ICC بصفته المسؤول عن تنظيم الرياضة نهجا أكثر استباقية لمنع الفساد وأنه لم يكن يجب أبدا أن يسمح بإقامة المباريات المخطط للتلاعب بنتائجها.

وإجمالا، فقد بينت الهيئة عدم توفر أنظمة قائمة للتعامل مع الحالات المحددة عند ظهورها، وعدم وجود مناقشات قائمة مع هيئة الكريكيت البنغلاديشية، وعدم وجود اتصال مع السلطات المحلية المعنية بإنفاذ القانون، وعدم وضع القوانين المحلية لبنغلاديش في الاعتبار. كما تبين أيضا عدم وجود اعتبار لمواطني بنغلاديش؛ حيث أقيمت تلك المباراة المتلاعب مسبقا بنتيجتها أمامهم، وبذلك وقع الجمهور الذي قام بدفع رسوم إقامة المباراة ضحية لخداع منظمي الرياضة الذين هم منوطون بمنع مثل هذا الخداع.

المصدر: هيئة الكريكيت البنغلاديشية. ضد م. اشرفول وأخرين. قضية رقم 1/2013 أمام هيئة مكافحة الفساد التابعة لهيئة الكريكيت البنغلاديشية، 8 يونيو 2014.

www.tigercricket.com.bd/assets/pdf/anticorrdetfinal.pdf

إن ندرة الموارد المخصصة لإحدى الألعاب الرياضية أو طريقة إدارة التعامل مع الاشخاص المتورطون في أي تلاعب مسبق بنتائج المباريات قد تشير إلى أن الإجراء الأنسب هو وقف أنشطة المتلاعبين بالمباريات. (انظر الفصل الثاني، القسم (م))

د. مصادر المعلومات، ومزاعم الادعاءات، والاستخبارات، والأدلة.

من الأهمية بمكان أنه مهما كان مصدر زعم ادعاء التلاعب المسبق بنتائج المباريات، فيجب عدم إهمال المعلومات/الاستخبارات بدون استكشاف عدد من الخيارات لمحاولة إثبات الادعاء. ويتعلق هذا بشكل خاص بالادعاءات التي تصدر عن أبواق وسائل الاعلام أو صناعة المراهنات. ويوضح شكل 4 مصادر المعلومات/الاستخبارات المحتملة في التلاعب بنتائج أحد الأحداث الرياضية.

الشكل 4. مصادر مزاعم الادعاءات، والاستخبارات، والأدلة.

1. المعلومات من خلال المصادر ذات الصلة بالمراهنات

يمكن أن يكون منسقو المراهنات مصدرا رئيسيا للمعلومات/الاستخبارات الخاصة بالتلاعب بنتيجة أحد الأحداث الرياضية، في الماضي والمستقبل، ومن المرجح أن تكون لديهم الرغبة في تقديم المساعدة ليس فقط لصالح الرياضة، ولكن أيضا لصالح عدم تعرض أعمالهم للضرر الاقتصادي الذي قد يصيبها.

وكانت هناك أيضا حالات قام فيها الأفراد العاملون داخل إحدى مؤسسات المراهنات بتنبيه المنظمات الرياضية بخصوص أنشطة مراهنات مشبوهة في حين رفضت مؤسساتهم الإبلاغ عن ذلك.

وهناك أيضا مصادر أخرى ذات صلة بالمراهنات، مثل الشركات التي تقوم بمراقبة أسواق المراهنات باسم عملاء المراهنات الفردية والرياضية.

2. آلية الإبلاغ عن المعلومات

إن آليات الأفراد للإبلاغ عن أية معلومات/استخبارات بخصوص إحدى وقائع التلاعب المسبق بنتائج المباريات هي طرق مهمة لجمع الأدلة عن أنشطة التلاعب المسبق بنتائج المباريات.

وحبذا لو كان هناك آليات إبلاغ مؤمنة وسرية تقدمها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والرياضة، أحدهما أو كلاهما، بحيث يستطيع الأفراد

من خلالها أن يقوموا بإبلاغ المعلومات/الاستخبارات. ويقدم القسم (م) من الفصل الثاني تفصيلا لآليات الإبلاغ.

هـ. وسائل التحقيقات

وعموما، تشتمل الواقعة الناجحة للتلاعب المسبق بنتيجة المباريات على أربع مراحل. وتعدكل مرحلة منها مجالا من المجالات المحتملة للتحقيق، كما يظهر في الشكل رقم 5.

الشكل 5. وسائل التحقيقات

يمكن تطوير النموذج أعلاه ليضم الحقائق الشائعة أو المواضيع التي أثبتتها التحقيقات السابقة، بما في ذلك قضايا التلاعب بنتائج المباريات في لعبة كرة القدم والتنس وسباق الخيل. وتمثل جميع هذه الحقائق والمواضيع وسائل أكثر للتركيز على التحقيق في هذا النوع من التلاعب، وسوف يتم تطويرها لاحقا في هذا الدليل المرجعي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- من المستبعد أن يكون المخططون لواقعة التلاعب المسبق بنتائج المباريات من المشاركين في الرياضة، وبالتالي فهم يحتاجون إلى صلة مباشرة أو غير مباشرة مع أحد المشاركين في الرياضة ليقوم بتنفيذ التلاعب (سواء أكان لاعبا أو مسؤولا أومدربا أو رئيسا، أو غيرهم).
- سوف يحتاج المتآمرون إلى طريقة للتأثير على (إغواء) هؤلاء الذين ينفذون التلاعب، وتتراوح هذه الطرق بين المكافآت المالية (الرشاوي) والإكراه.
- من المرجح أن يكون هناك وسيلة اتصال عادية عن طريق الهاتف أو البريد الالكتروني أو خدمات الرسائل الفورية (مثل سكايب) بين الأطراف المنظمة للتلاعب والأطراف التي سوف تقوم بتنفيذه.
- سوف يكون هناك ترابط بين توقيت الاتصالات بين كل الأطراف وبين تنفيذ التلاعب.

- في فترة الإعداد للتلاعب،ستكون هناك حاجة لوضع الرهانات في الأسواق القانونية أو غير القانونية (للتربح بأقصى قدر ممكن دون اكتشاف التلاعب).
- من المرجح أن يكون هناك وسيلة اتصال عادية عن طريق الهاتف أو البريد الالكتروني أو خدمات الرسائل الفورية (مثل سكايب) بين الأطراف المنظمة للتلاعب والأطراف التي سوف تقوم بوضع الرهانات.
- سوف يكون هناك ترابط بين توقيت وضع الرهانات وبين تنفيذ التلاعب.
- سوف يستخدم الذين يقومون بوضع الرهانات في الأسواق القانونية هويتهم الحقيقية، أو هويات البدلاء الذين يجندونهم لهذا السبب خصيصا، ولا يكونوا على علم بالتلاعب بنتائج المباريات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الحصول على التسجيلات الصوتية لهؤلاء الذين يقومون بوضع الرهانات من خلال وكلاء المراهنات.
- و بخصوص الرهانات الموضوعة عن طريق الانترنت، سوف يكون من الممكن تعقب عنوان بروتوكول الانترنت (IP) المستخدم للدخول. وسوف يقدم هذا دليلا يحدد جهاز الكومبيوتر أو الهاتف الجوال المستخدم وما إذا كان الاستخدام عن طريق شخص آخر أم لا.
- عادة ما تكشف الأدلة الجنائية للحاسوب المتلاعبين الذين يضعون أعداداً كبيرة من الرهانات من خلال وكلاء مراهنات مختلفين عن طريق استخدام حسابات إلكترونية مختلفة من نفس عنوان بروتوكول الانترنت. وقد يساعد هذا في كشف هوية مجموعة من المتلاعبين الذين يعملون معا لتحقيق الحد الأقصى من الاحتيال.
- عند إتمام التلاعب بنتائج إحدى المباريات، تصبح نسبة التواصل بين كل الأطراف متفاوتة عن تلك النسب التي تقع خلال الفترات الأخرى.
- إذا كان منظم التلاعب والقائم بتنفيذه شخصاً واحداً، فثمة عدد من الوسائل يجب استكشافها لعلاقتها بالمراهنات.
- حتى لو ساد الاعتقاد بأن المراهنات موضوعة على أحد الأسواق غير القانونية أو ذات الإدارة السيئة، فسيكون هناك دوما احتمال لوجود نشاط للمراهنة على ذلك التلاعب في الأسواق القانونية أو مؤشر عليه.

وإذا كان التلاعب متعلقا بمباراة لم تحدث بعد، فسوف يكون هناك اعتبارات إضافية تتعلق بكيفية تقدم التحقيق. ومن المرجح بشكل جوهري أن تتسم بداية التحقيق بقدر أكبر من روح المبادرة الاستباقية والتركيز، وقد يتضمن ذلك اعتبارات منها ما يلي:

- هل بالإمكان منع التلاعب من الحدوث، وكيف يكون ذلك، وما هو دور المنظمة الرياضية وهل لديها قوانين موضوعة لذلك الغرض.
- خيارات استهداف جميع المشتبه فيهم عن طريق أنواع المراقبة المختلفة.
- خيارات تقنية متخصصة، مثل عمليات مراقبة المكالمات الهاتفية وأجهزة الاستماع الخفية.
- استخدام العمليات السرية المتخفية.
- إذا مُنِع التلاعب أو لم يقام الحدث الرياضي أصلا، يؤخذ في الاعتبار وجود المؤامرة أو الشروع في الجريمة.

يخضع استخدام هذه الطرق للتشريعات والأطر الخاصة بإنفاذ القانون في الدولة المعنية بالتلاعب.

ف. الأدلة

1. عبء الإثبات ومعياره

يضع عبء الإثبات ومعياره في أي إجراءات قانونية أو تنظيمية إلزاما على الجهة التي تقوم باتخاذ القرار لإثبات الحقائق التي تدعم قضيتها مع ربطها بتوجيه التهم عن طريق تقديم الأدلة. وفي جميع حالات التلاعب بالنتائج،

يقع عبء إثبات القضية على جهة الادعاء، سواء أكانت أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو إحدى المنظمات الرياضية. يجب على الجهة المدعية أن لا تقوم بتقديم أي ادعاء بالتلاعب غير مقرون بالأدلة ضد أي من المشتبه فيهم،حتى لا يتمكن المشتبه فيه من دحضه عندئذٍ.
ويختلف عبء الإثبات عن معيار الإثبات. فمعيار الإثبات هو مستوى التيقن ودرجة الدليل اللازمة لإقامة أي قضية وإثباتها. وبشكل عام، فإن معيار الإثبات في أي قضية جنائية هو أن تكون بعيدة كل البعد عن الشك العقلي. أما بالنسبة للمعايير التأديبية الرياضية، فهو رجحان الاحتمالات لدى فريق التحكيم أو قبوله دليل الإثبات والقناعة به. ولمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثاني، القسم ف. 1، والقسم جى.1، والقسم كي4.

2.متابعة الأدلة

إن الهدف الأساسي لأي تحقيق، سواء أكان المسؤول عنه أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو إحدى المنظمات الأخرى هو إتباع الدليل بطريقة منطقية ومنهجية.
وتشير الخبرات المكتسبة من قضايا التلاعب السابقة إلى أن تتبع أثر الأموال المتعلقة بالمراهنات هو عادة أفضل نقاط البداية والانطلاق، بالرغم من أن مكان البدء يتوقف بعض الشيء على ما تسفر عنه المقابلة الأولية التي تُجْرَى مع الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن التلاعب المزعوم. وهي قطعا فرصة مبكرة للتعرف على بعض المتورطين في المؤامره، أو جميعهم، أو التعرف على شخص قد يستطيع المساعدة في التعرف على من يُحتمل تورطهم.

3.التعرف على أدلة المراهنات

في بلدان مثل الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، تعد المراهنات الرياضية من الأمور غير القانونية وتعتبر من الأسباب الرئيسية للتلاعب بنتائج المباريات. ورغم ذلك، يوجد بالفعل في هذه البلدان منصات للمراهنات الرياضية غير القانونية، وهي غير مقننة.[28] ومن الأهمية بمكان أن يكون التركيز في التحقيق منصباً على القائمين بالتلاعب من المشاركين في الرياضة محل التلاعب، وعلى الذين يديرون واقعة التلاعب أو يشتركون فيها وهم مِن خارج هذه الرياضة. وأسواق المراهنات، بكل بساطة، هي الطريق التي يسلكها الفاسدون لكسب الأموال.
وفي بلدان أخرى مثل أستراليا، وأيرلندا، والمملكة المتحدة، تعتبر المراهنات تسلية وفيها أسواق مراهنات قانونية ذات تنظيم جيد، مما يجعل التصدى للتلاعب بنتائج المباريات ناجحا للغاية، وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى سهولة الوصول إلى الأدلة الخاصة بالمراهنات.
والسبب الحقيقي لنجاح الملاحقات القضائية في هذه البلدان هو أن المسؤولين عن التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات يعملون عن قرب مع منسقي المراهنات ومنظمي المقامرة للتصدي لأي فساد في الرياضة. وقد كان هذا التعاون حاسما خلال مرحلتي التحقيق الاستباقية والتفاعلية. وتزداد صعوبة التحقيق في ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات في البلدان التي تكون المراهنات فيها غير قانونية لعدم قدرة المحققين على العمل بصورة وثيقة مع منسقي المراهنات، وعدم قدرتهم على الوصول لأدلة حاسمة ترتبط بالتلاعب ارتباطا مباشرا، مثل هوية الأشخاص الرئيسية الضالعة في الأحداث.
ويختلف مستوى التعاون الذي يقدمه منسقو المراهنات تبعا لاختلاف البلدان التي يعملون منها. وتُلزم معظم البلدان الأوروبية الغربية منسقي المراهنات بالتعاون، وهم لديهم الاستعداد للتعاون؛ لأنهم يعتبرون أن هذه المساعدة تخدم مصلحتهم على أفضل وجه، حيث

28- كارينتر، ك. "حان وقت التغيي:لائحة المراهنات الرياضية الأمريكية"، دورية المركز الدولي للأمن الرياضي، المجلد الثاني (1).
http://icss-journal.newsdeskmedia.com/Time-for-change-US-sports-betting-regulation
[آخر زيارة في 13 أكتوبر 2015].

يقومون بحماية أنفسهم ضد خسارات مالية قد تحدث نتيجة التلاعب بنتائج المباريات. وفي بعض البلدان الآسيوية، إما أن تخضع المراهنات لقدر بسيط من الضوابط التنظيمية (كما هو الحال في الفلبين على سبيل المثال) أو أن تكون غير قانونية (كما هو الحال في كمبوديا على سبيل المثال)، ومن المرجح أن يصل مستوى التعاون المحتمل إلى أقل درجاته.

وجدير بالذكر أنه حتى لو كان التلاعب الأولي ينطوي على نشاط في سوق مراهنات غير قانوني أو غير منظمة بشكل جيد، فمن الممكن أن يكون هناك أدلة على التلاعب أسواق المراهنات القانونية، لأن المتورطين لن يستيطعوا أن يقاوموا فرصة جني المزيدمن الأموال أو لأنهم يريدوا أن يقوموا بغسيل الأرباح غير القانونية التي حصلوا عليها بالفعل. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه سوف يزيد من فرص القبض على الجناة.

وبعد استلام الإشعار المبدئي بخصوص أي نشاط للتلاعب بنتائج المباريات (سواء أكان قديما أو حديثا يجري التخطيط له)، إذا لم تكن هناك أي طريقة أخرى لتأكيد صحة الادعاء، وجب اتخاذ خطوات فورية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات على نشاط مشابه في أي من أسواق المراهنات العالمية.

وهناك عدد من الخيارات المتعلقة بكيفية الحصول على هذه المعلومات/الاستخبارات. وتتضمن هذه الخيارات الآتي:

- التواصل المباشر مع منسقي المراهنات، خاصة إذا ما كان هناك استخبارات محددة عن نظام المراهنة المستخدم.
- التحقق مع أي شركة مراقبة محددة يكون لديها تعاقد مع الرياضة موضوع التلاعب.
- التواصل مع منسقي المراهنات المحليين، مثل لجنة المراهنات في المملكة المتحدة أو السلطة التنظيمية للألعاب عبر الإنترنت في فرنسا
- طلب المساعدة من منسقي المراهنات بشكل أعم أو الاتحادات التجارية للمراهنات، مثل الهيئة الأوربية للرياضة والأمن.
- التحقق مع نظام استخبارات نزاهة المراهنات التابع للجنة الأولمبية الدولية.
- التحقق من خلال مصادر المعلومات الخاصة بالمركز الدولي للأمن الرياضي
- التحقق مع الشركات التي تراقب أسواق المراهنات بناء على أسس تجارية [انظر القسم ام 5].
- النظر في التواصل مع منسقي المراهنات المتخصصين، مثل منسقي سوق تبادلات المراهنات وأسواق نشر المراهنات.

4.تحليل أدلة المراهنات

هناك عدد من الطرق التي تُمَكِّن منسقي المراهنات (وشركات المراقبة بنسبة أقل) من تحديد نشاط المراهنات المثيرة للشكوك. وتتضمن هذه الطرق ما يلي:

- حركات الأسعار التي تعتبر خارج المعدلات الطبيعية لهذا السوق.
- النسب المتفاوتة من المراهنات التي تقع ضد أحد المُفضلين للفوز بإحدى المنافسات.
- نسب الأموال الكبيرة التي تعتبر غير متجانسة مع هذا السوق.
- حجم الرهان الذي يضعه أحد الأفراد بطريقة تخالف أنماطهم المعتادة/سلوكيات المراهنات الخاصة بهم.
- بعض العوامل المرتبطة بطريقة وضع الشخص للرهان، مثل تلك التي تخالف سلوكياتهم/أنماطهم المعتادة في المراهنات (مثل حجم الرهان ورياضتهم المفضلة) ووجود أي تاريخ إجرامي، يمكن أن يستخدم لإنشاء ملف مخاطر لكل زبون.
- التجمعات الجغرافية للمراهنات على حدث رياضي معين (مثل أن تكون كل الرهانات الموضوعة تكون داخل مدينة معينة أو حولها)[29].

29- جونسون، م."لاعب كرة القدم ستيف جينينغز:راحة بعد رفع تحقيق المراهنات"، ليفربول إيكو، 21 أبريل 2012
www.liverpoolecho.co.uk/news/liverpool-news/footballer-steve-jennings-relief-after-3347975

[آخر دخول 28 أكتوبر 2015].

- أي عدد غير مألوف من الحسابات الجديدة التي تفتح من أجل وضع رهانات على حدث معين.
- تحليل ظروف المباراة وأي شيء متاح للجمهور(تقارير عن إصابة/مرض لاعبين أو طقس سيء جدا) قد يقدم تفسيرا عقلانيا لما لوحظ من تحركات في المراهنات.

والهدف الأول هو محاولة تقرير ما إذا كان هناك تفسير عقلاني أو منطقي للتقرير الأولي بشأن المراهنات المشكوك فيها (مثل ما اذا كان ذلك غير طبيعي/غير عادي فقط)، أو ما اذا كان هناك سبب غير شريف وهناك وجود لمخالفة غير قانونية. ويتطلب هذا بشكل أساسي الحصول على المساعدة من أحد خبراء المراهنات ممن لديهم خبرة في تقييم أسواق المراهنات الرياضية. ويجب أن يتمكنوا من تقرير ما إذا كان هناك تفسير مقبول للمراهنة على الحدث أم أن الحدث قد ينطوي على حالة تلاعب. وعادة ما يكون هذا الخبير من العاملين لدى أحد منسقي المراهنات أو إحدى شركات المراهنات الخاصة أو شركات مراقبة المراهنات، بالرغم من أن بعض المنظمات الرياضية قد تتوافر داخلها تلك الخبرة (مثل الهيئة البريطانية لسباق الخيل).

وقد يقول الخبير، في بعض الأحيان، أن هذه المراهنة فيها من الشكوك المثيرة ما يؤكد فساد هذا الحدث الرياضي بطريقة أو أخرى. وفي بعض الأحيان الأخرى، قد يظن الخبير أن هناك سببا للقلق لكنه لا يستطيع أن يجزم بأن الحدث الرياضي لم يسلم من التلاعب.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنَّه قد يختلف خبراء المراهنات المستقلين في حالة معينة بشأن ما اذا كانت المباراة مثيرة للشكوك أم لا. وفي مثل هذه الحالة، تُنصح الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية باستشارة رأيٍ ثانٍ (وحبذا لو أخذوا بعدد من تحليلات الخبراء) بخصوص إحدى المباريات الفردية من أجل تعميق فهم نشاط المراهنة واحتمالية الاشتباه فيه.

ومن المتوقع في أي حدث للتلاعب أن يقوم الخبير بكتابة تقرير عن تحليلاته والمخاوف المحتملة بخصوص هذه المراهنة. ويحدث ذلك مع المعرفة بأنه من المتوقع تقديم هذا التقرير كدليل خلال الإجراءات القانونية وإتاحة للدفاع في بعض المراحل. وكما هو الحال بالنسبة للخبراء الآخرين يجب أن يؤخذ في الاعتبار مدى مناسبة إعطائهم الدليل وسؤالهم بخصوص رأيهم الشخصي في تاريخ لاحق.

دراسة حالة إفرادية: أدلة خبير المراهنات أساس إصدار جزاءات في التلاعب المسبق بنتائج المباريات

في قضية نادى إف كي بوبيدا التي وصلت إلى محكمة التحكيم الخاصة بالرياضة (انظر إلى دراسة الحالة الإفرادية، في الفصل الأول القسم ب. 2)، كان أحد الأسباب الرئيسية لنجاح القضية التأديبية هو الخبير الرياضي الذي انتدبه الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA لتحليل أنماط المراهنات على المباراتين المشكوك فيها حيث ظهرت على السطح شائعات وبعض المعلومات الأخرى بشأن التلاعب بنتيجتيها.

وكان الخبير الذي اختاره الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA يعمل في صناعة المراهنات الإنجليزية لأكثر من 25 سنة وقد أصبح عضوا في اللجنة الانضباطية التابعة الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA في أبريل 2009.

قدم الخبير تقريره إلى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA في مارس 2009. وأكد الخبير في هذا التقرير،طبقا للنتائج التي توصل إليها، أن مبالغ كبيرة من المال وُضِعت كرهانات على المباراة الأولى. وقد جذبت المباراة بشكل خاص عشرة أضعاف المراهنات التي توضع على مباراة من هذا النوع.

وبالاضافة إلى ذلك، أدلى الخبير بالبيانات التالية:

- "كان من الواضح أن شيئا شديد الغرابة وغير طبيعي يحدث في أسعار السوق في آسيا."

- "لم يكن لدي أي شك بالنسبة في أن هذه المباراة غير سوية وأنه إما أن التلاعب قد نال من نتيجتها، وإما أن المنظمات الإجرامية قد أثرت على نتيجتها."

وفي جلسة الاستماع، شرح الخبير بصفة عامة عملية المراهنات في كرة القدم الدولية والطريقة التي يتبعها مسؤولو الحسابات في المراهنة على مباريات كرة القدم. ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن المباراتين وأكد على محتوى تقريره الذي قدمه إلى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم UEFA. واستنادا إلى البيانات المتاحة، خلُص الخبير إلى أن أنماط المراهنات الخاصة بالمباراة الأولى كانت غير طبيعية ومنحرفة ولم تتناسب بالمرة مع القوة المتوقعة من الناديين. ومن المستحيل أن يكون هناك أي استنتاج غير وجود تلاعب بالمباراة.

ولم تقدم الأطراف المستأنفة أي أدلة مقنعة وكافية لدحض تقرير خبير المراهنات. وقد أيدت هيئة التحكيم العقوبات القوية على النادي ورئيسه.

والخطوة التالية في هذه العملية هي محاولة تحديد هوية الشخص الذي يقف وراء وضع الرهانات. وفي الحقيقة، يحتمل أن يكون هذا مجديا في هذه المرحلة فيما يتعلق بالمراهنات الموضوعة في أسواق مراهنات قانونية تحظى بتنظيم جيد. وسوف يتطلب هذا تعاون منسقي المراهنات. وتفرض بعض البلدان مثل أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة شرطاً قانونياً أو تنظيما يلزم منسقي المراهنات بالتعاون في تحقيقات التلاعب بنتائج المباريات التي تجريها أجهزة إنفاذ القانون أو هيئات التحقيق الأخرى المعينة. ويتضمن هذا التعاون مشاركة التفاصيل الشخصية (مثل الاسم، العنوان، وتاريخ الميلاد) الخاصة بالشخص أو الأشخاص الذين يضعون المراهنات وغير ذلك من الأدلة المرتبطة بالمراهنات، مثل التسجيلات الصوتية أو الاستخبارات الحاسوبية، وكذلك أيضا تاريخ المراهنات السابقة الخاص بهم.

وفي البلدان التي ليس بها أحكام تشريعية، يقوم الحصول على المعلومات/الاستخبارات على ما إذا كان هناك اتفاقات تطوعية موجودة أم لا، أو على ما اذاكانت هناك حاجة لطلب المساعدة القضائية للحصول على معلومات من منسقي المراهنات.

وعند تسليم المعلومات الشخصية للتحقيق، يكون من المستبعد أن يكون المحققون في وضع يمكنهم من إجراء مقابلات شخصية مع الأشخاص في هذه المرحلة. ولذلك، فإن الهدف هو البدء في بناء صورة لما حدث؛ لأنه كلما زادت الاستخبارات المتاحة قبل المقابلات الشخصية كلما كانت المقابلات أفضل وأكثر أهمية.

ومن المرجح أن يكون التصرف الأول هو القيام بمجموعة من إجراءات التحقق من المعلومات الأساسية الخاصة بالأشخاص الذين ذكرت أسماؤهم في وضع الرهانات، وتتضمن هذه التحقيقات:

- التحقق مع هيئة الإدارة الرياضية المعنية لمعرفة ما إذا كان بالإمكان تحديد وجود علاقة أو صلة تربط بين هؤلاء الأشخاص وبين الرياضة المعنية.
- فحص السجل الجنائي الخاص بأحكام الإدانة السابقة.
- البحث في كل قواعد بيانات الاستخبارات الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون (وتلك الخاصة بالجهات التنظيمية الأخرى) عن أي استخبارات مفيدة عن هؤلاء الأشخاص.
- التحقق مع منسقي المرهنات الآخرين بخصوص أي نشاط مراهنات مشكوك فيها.
- الحصول على سجل تاريخي كامل للمراهنات التي وضعها هؤلاء الأشخاص.
- عمليات التدقيق والتحري من خلال المصادر العلنية، والموضحة بالتفصيل في القسم 9 من هذا الفصل.

5. استنتاج الأدلة من لقطات التصوير الخاصة بواقعة التلاعب بنتائج المباريات

يمكن أن تدلل مشاهد الفيديو الخاصة بالمباراة أو بالواقعة محل التلاعب أن ثمة تلاعبا قد حدث بالفعل. وفي حالات نادرة، تعد المشاهد المصورة دليلا مباشرا على حدوث التلاعب المسبق بنتائج إحدى المباريات.

وهناك أمثلة على قضايا كانت المشاهد المصورة مفيدة في تحديدها، منها مباريات كرة القدم التي ظهر اتخاذ الحكم فيها قرارات فاسدة (ومثال ذلك المباراة الدولية الودية بين الأرجنتين ونيجيريا عام 2011) [30] أو المباريات التي تورط فيها أحد لاعبي كرة القدم في تعمد ارتكاب فعل يكلفه الطرد من المباراة (ومثال ذلك، الادعاءات المقدمة ضد لاعب ماذرويل السابق ستيف جينينجز في عام 2010) [31].

غير أنه من المرجح في معظم الحالات أن تكون لقطات التصوير غير حاسمة بسبب صغر هامش الخطأ بالنسبة للمشاركين المتمرسين في الرياضات ذات المستويات المتقدمة.

دراسة حالة إفرادية: حظر لاعب رياضة السنوكر من اللعب لتعمده الخسارة فى الدور الأول

إن أحد أهم أحكام جرائم التلاعب بنتائج المباريات في المملكة المتحدة قد جاء نتيجة ادعاءات وجهت ضد ستيفين لي المصنف الخامس عالميا السابق بالتلاعب بالمباراة وتسريب معلومات داخلية تخص لعبة سنوكر المحترفين.

وقد قدمت الادعاءات الهيئة الدولية المسؤولة عن تنظيم لعبة السنوكر والمعروفة باسم الاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو (WPBSA) وكانت تلك الادعاءات تتعلق بسبع مباريات لعبها السيد لي خلال عامي 2008 و2009، منها مباريات لعبها في البطولات العالمية.

وقد بثت محطات تليفزيونية المباريات محل التلاعب، ولكن بعد قيام أحد خبراء السنوكر المستقلين بتحليلها، لم يستطع أن يقول أن اللقطات التصويرية تبين أن السيد لي قد تعمد إضاعة الكرات بسبب صغر هامش الخطأ في السنوكر، وبالتالي فقد كانت اللقطات التصويرية محدودة القيمة بالنسبة للأدلة ولم تُقدم في جلسة الاستماع.

ولكن في ظل وجود أدلة قوية اعتمد عليها الاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو WPBSA وهو عن طريق شهادة الشهود الموثقة والأدلة الموثقة بالمستندات الخاصة بأنماط المراهنات ومواقيت (وليس محتوى) المحادثات التليفونية، وجد مجلس الاستماع التأديبي المستقل التابع للاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو WPBSA أن السيد لي مذنبا في كل التهم الموجهة إليه بناء على رجحان الاحتمالات وحكم عليه بالإيقاف لمدة اثنتي عشرة سنة.

المصدر: الاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو WPBSA ضد ستيفين لي، الرقم التسلسلي 0000540006، لجنة القرارات الرياضية، المملكة المتحدة. 16 سبتمبر 2016.

www.worldsnooker.com/wp-contetuploads/2015/01/decision.pdf

ومن الأهمية بمكان، سواء في التحقيق الذي يجريه أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو إحدى المنظمات الرياضية الحصول على أدلة الخبراء في أي مشاهد مصورة تتوافر بشأن التلاعب المزعوم بنتائج المباريات. وعموما لا تتوافر لدى محققي الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون الخبرة الضرورية الكافية لتنفيذ هذه العملية. وهذا بسبب صعوبة كشف سلوك النشاط البشري المحتمل للتلاعب بنتائج المباريات والذي يتطلب المهارة والدقة. يتمتع المشاركون الرياضيون ذوو المستوى العالي بمهارة تفوق في مستواها الغالبية العظمى من الناس الذين يشاركون في هذه الرياضة. ولكن قد يُضيع كل المشاركين الرياضيين كرات ويرتكبون المخالفات الرياضية وغيرها من الأخطاء الأخرى بسبب سوء التقدير، أو توتر الأعصاب، أو زيادة الضغط. إن كشف السلوك الفاسد في المسار العادي لحدث رياضي لهو تحدٍ كبير.

30- "تاريخ التلاعب المسبق بنتائج مباريات كرة القدم: إدانة الحكام بالتلاعب بالنتائج النهائية للمباريات ذات المخاطر والمراهنات العالية"، صحيفة ديلي تيلجراف على الانترنت، 23 يونيو 2014.
www.telegraph.co.uk/sport/football/world-cup/10918404/Football-match-fixing-Referees-guilty-offixing-final-scores-in-high-stakes-games.html
(آخر زيارة في 14 يناير 2016).

31- إدواردز، ل. "التحقيقات في التلاعب بنتائج مباراة ماذرويل: الحقائق"، صحيفة ديلي تيلجراف على الانترنت، 6 أكتوبر 2011. [آخر تاريخ دخول في 16 يناير 2016].
www. telegraph.co.uk/sport/football/players/wayne-rooney/8811565/Motherwell-match-fixing-investigation-the-facts.html

والشرط الأول في اختيار أحد الخبراء لمراجعة واقعة تلاعب بنتيجة إحدى المباريات هو المعرفة المتعمقة بقوانين الرياضة. وأفضل خيار هو الاستعانة بأحد اللاعبين المعتزلين الذين تنافسوا في نفس مستوى اللاعبين الذين يُدعى تورطهم في تلاعب مزعوم بنتائج المباريات. وإذا كانت قائمة المشتبه فيهم تضم بعضا من مسؤولي المباريات، فيستحب الاستعانة بأحد الحكام المعتزلين ممن هم على نفس مستوى المسؤولين المتورطين في التلاعب. ومن ضمن الخيارات المتاحة التي يمكن رغم كل شيء أن تمثل إشكالية الاستعانة بأحد المنتمين إلى رياضة أخرى أو بأحد الرياضيين من دولة أخرى. وثمة مثال على ذلك في المحاكمة الفاشلة لقضية سباق الخيل المذكورة سابقا [انظر الفصل الثاني، القسم ب– دراسة حالة إفرادية : إنهيار محاكمة بخصوص التلاعب بنتائج سباق الخيل في المملكة المتحدة] حيث جاء اختيار الخبير من بلد آخر تختلف فيه قوانين سباق الخيل بعض الشيء عن نظيراتها في المملكة المتحدة التي وقع فيها التلاعب المزعوم بنتائج السباق.

ويجب أخذ حالات تعارض المصالح الممكنة في الحسبان عند اختيار الأفراد للتأكد من أنهم على أكبر قدر ممكن من الاستقلالية ولم يسبق وجود علاقة لهم مع الفريق أو اللاعبين المتورطين. ومن الخيارات التواصل مع الجهة المنظمة للرياضة المعنية لتحديد الشخص المناسب.

وفي هذه المرحلة المبكرة، يُوضع في الاعتبار مدى كون الخبير شاهد عدل، ودرجة استعداده للظهور في المحكمة، ومدى قدرته على الصمود خلال جلسة الاستماع التي تتضمن استجواب محامي الدفاع. وهذا أمر هام بسبب صعوبة تحقيق معيار الإثبات في الإجراءات الإجرامية (إثبات بعيد كل البعد عن الشك العقلي) والذي يستوجب أدلة واضحة دامغة.

ويجب أخذ إفادة مكتوبة من الخبير فور انتهائه من مراجعة الحدث. ويجب ضمان وجود تسجيلات الفيديو الخاصة بالحدث (وأن تكون على أعلى درجة ممكنة من وضوح الصوت والصورة) في هذه المرحلة المبكرة، كما يجب الحفاظ عليها للاستفادة منها في إقامة الدعاوى الجنائية في المستقبل.

ويتعين الاحتراس عند استخدام مشاهد الفيديو وأدلة الخبراء في أي دعوى جنائية بعد ذلك. وقد بيَّنت قضايا الادعاء العام السابقة أنه بالرغم من إمكانية الحصول على تأثيرات سلبية من المشاهد المرئية الخاصة بالتلاعب المزعوم، فإنها في العادة غير كافية في حد ذاتها، وهناك أيضا حاجة إلى أدلة دعم إضافية، مثل سجلات المراهنات والمكالمات الهاتفية والمعلومات المستقاة من المقابلات مع الشهود والمشتبه فيهم.

6. إيجاد الروابط المبكرة باستخدام سجلات بيانات الاتصالات

وكما سبقت الإشارة، هناك أربع مراحل محددة لواقعة التلاعب بنتائج المباريات، هي: التخطيط للتلاعب بنتائج الحدث الرياضي، وتنفيذ التلاعب ووضع الرهانات وجمعها. وإيجاد الصلات التي تربط الأشخاص الضالعين في التلاعب في كل مرحلة من مراحله أمر حاسم في نجاح التحقيق.

ووجود تواصل بين الأشخاص المتورطين هو أمر مؤكد خلال مرحلة التخطيط وأمر مرجح بعدالتلاعب من أجل المشاركة في الأرباح. ورغم أن الاجتماعات المباشرة هي أحد الخيارات المتاحة، فإن شكل التواصل المرجح عادة هو التواصل عن طريق الهاتف والقنوات الأخرى، مثل البريد الالكتروني والرسائل الفورية. ويترك هذا النوع من التواصل أثر دليل قد يساعد على الربط بين الأشخاص. ويفيد هذا النوع من التواصل بشكل خاص في المراحل المبكرة من التحقيق وسوف يستخدم كدليل على واقعة التلاعب بنتائج المباريات في مرحلة أخرى قادمة.

ويجب أن ينصب التركيز، في بداية التحقيق، على بناء دليل يربط بين هؤلاء الذين يقومون بوضع المراهنات أو جمعها وبين الذين يقومون بتنفيذ التلاعب بنتائج المباريات. وقد بيَّنت الخبرة المكتسبة من قضايا التلاعب بنتائج المباريات أن إيجاد هذه الروابط المبكرة عادة ما يتحقق من خلال الحصول على سجلات المكالمات الهاتفية.

7. تحليل سجلات بيانات الاتصالات

إن أحد الأدوات البالغة الأهمية المتاحة للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وغيرها من هيئات التحقيق الأخرى هي القدرة على التحليل الجنائي لأدوات التواصل وسجلات بيانات الاتصالات (مثل أجهزة الهاتف، وفواتير المكالمات والتسجيلات الصوتية للمحادثات بين المتآمرين ومع منسقي المراهنات عند وضع الرهانات). وفي السنوات الأخيرة، أصبحت هذه المصادر من الوسائل ذات الأهمية المتزايدة في الحصول على الأدلة في التحقيقات الجنائية الجادة.

وبالاضافة إلى ذلك، فمن الخيارات المتاحة للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في بعض البلدان استخدام بيانات مراقبة المكالمات الهاتفية (أجهزة التنصت على الهواتف وغيرها). وفي كلتا الحالتين، يمكن استخدامها إلى جانب بيانات حركة الاتصالات الأخرى.

ولا يختلف التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات عن ذلك في شيء، فجمع الأدلة من الفحص الجنائي لأجهزة الاتصالات وسجلات فواتير خدمات الاتصالات المفصلة لا تساعد فقط على إيجاد الروابط بين الأشخاص الضالعين في التلاعب بنتائج المباريات، بل يساعد أيضا في بناء صورة عن وقت تنفيذ التلاعب وكيفية تنفيذه. وكان من الممكن، في تحقيقات سابقة، استخدام هذه الأدلة للتعرف على إحدى مراحل واقعة التلاعب، إن لم يكن جميع هذه المراحل، وهي التخطيط، ووضع الرهانات، والتلاعب، وتحصيل الأموال (المكاسب غير المشروعة).

دراسة حالة إفرادية: استخدام سجلات المكالمات والمراهنات في إثبات مؤامرة تلاعب بنتائج سباق الخيل

حصلت الهيئة البريطانية لسباق الخيل(BHA) على أدلة من سجلات الهاتف والمراهنات تتعلق باثنين من مالكي الخيل، هما السيد موريس ساينس والسيد جايمس كريكمور أثناء القيام بتحقيق تلاعب بنتائج سباقات الخيل باستخدام حسابات مراهنات وهمية، وكانت هذه الأدلة حاسمة في إثبات الاتهامات التأديبية ضد المتهمين بشكل قبلته هيئة المحكمة واقتنعت به في عام 2012.

وكان الدليل الرئيسي الذي أوردته الهيئة البريطانية لسباق الخيل هو تحليل المراهنات الخاصة بعشر سباقات جرى التلاعب في نتائجها وتحليل أنماط المراهنات الخاصة بعدد من السباقات الأخرى. وإدعت الهيئة البريطانية لسباق الخيل أن هذا التحليل يبرهن على اختلاف أنماط المرهنات الموضوعة على مجموعة السباقات العشرة المتلاعب بنتائجها عن أنماط مراهنات السباقات الأخرى الموضوعة في أيام أخرى، كما يوضح أنه كان بها مراهنات أكبر بكثير من السباقات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أوردت الهيئة البريطانية لسباق الخيل دليل الاتصالات الهاتفية بين متسابقي الخيل المتورطين في السباقات العشر والسيد ساينس والسيد كريكمور. وقد جرت هذه الاتصالات الهاتفية في أوقات السباقات العشر أو حولها. وكان هناك أيضا دليل اتصال هاتفي بين أصحاب الرهانات وشركة المراهنات التي وضعوا بها المراهنات في أوقات قريبة من موعد من السباقات.

المصدر: قرارات لجنة الاستئناف بخصوص الاستئنافات المقدمة من موريس ساينس، وجيمس كريكمور، وبيتر جولد، ونيك جولد، وكريستي ميلكزاريك. الهيئة البريطانية لسباق الخيل، 10 ابريل 2012.

www.britishhorseracing.com/press_releases/appeal-board-decisions-regarding-the-appeals-of-.maurice-sines-jamescrickmore-peter-gold-nick-gold-and-kirsty-milczarek

وسوف يختلف شكل ومضمون سجلات فواتير خدمات الاتصالات المفصلة اختلافا كبيرا من شركة إلى أخرى: فبعض السجلات تُظهر الحد الأدنى من بيانات الاتصالات، مثل المكالمات الصادرة والرسائل المرسلة فقط، بينما يقدم البعض الآخر المزيد مثل المكالمات الصادرة والواردة وأيضا الرسائل المرسلة والواردة، وبيانات المواقع. وفي إحدى الحالات، أظهرت سجلات الفواتير وجود مكالمة جماعية يشترك فيها ثلاثة أشخاص متورطين في تلاعب بنتائج المباريات. وجميع هذه المعلومات ذات أهمية في أي تحقيق في التلاعب بنتائج المباريات.

ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تحصل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون على أكبرقدر ممكن من معلومات الاتصالات. ويتوقف نوع المعلومات المتاحة، ومدى الحاجة إلى أمر قضائي للحصول عليها، على قانون حماية البيانات والاتصالات في البلد المعني.

وللمحققين خيار فحص أجهزة الاتصالات وضبطها في حالات التلاعب بنتائج المباريات التى تحقق فيها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والهيئات القانونية الأخرى؛ فقد تستخرج من هذه الأجهزة أدلة أخرى منها ما يلي:

- أدلة على وجود صلات بين الأشخاص من خلال فحص قوائم جهات الاتصال والمعارف الموجودة في مختلف أجهزة الاتصالات.
- أرقام هواتف ذات صلة تدل على المزيد من خطوط التحقيق، مثل تلك التي لها علاقة بمنسقي المراهنات ومواقع التواصل الاجتماعي.
- أدلة على وجود محادثات مأخوذة من الرسائل النصية تدل على المزيد من خطوط التحقيق، مثل تلك التي لها علاقة بمنسقي المراهنات ومواقع التواصل الاجتماعي.
- أدلة على الاتصالات القائمة على التطبيقات والتي لا تظهر في سجلات فواتير الاتصالات المفصلة.
- الصور والبيانات الأخرى ذات الصلة أحدهما أو كلاهما والتي توجد على أجهزة الاتصالات.

غير أن استخراج الأدلة من أجهزة الاتصالات وسجلات الفواتير المفصلة هو مجرد خطوة أولية. والخطوة التالية بعد جمع هذه الأدلة هي التأكد من أن هذه الاستخبارات تقود التحقيق إلى تحسين مسار تتبع الأدلة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يكون جمع كل من الأدلة المباشرة والقرائن الظرفية الاستنتاجية وصياغتها بطريقة يفهمها القاضي وهيئة المحلفين أو تفهمها لجنة الانضباط الرياضية. وسجلات أجهزة الاتصالات، في هيئتها الأولية، هي مجرد قوائم طويلة ووثائق منفصلة ذات أهمية قليلة لا ترقى إلى مصاف الأدلة.

ومن الأهمية البالغة ربط استخدام الحواسيب التي يستخدمها الأشخاص المراهنين لوضع المراهنات (عن طريق ملفات تعريف الارتباط بجلسات الانترنت، وعناوين بروتوكول الانترنت وجلسات استخدام الانترنت) بالنتائج العامة أو بالبحث في المصادر العلنية المفتوحة، وكذا الربط بين الأشخاص من خلال المشاركة في حسابات المراهنات.

8. الربط بين الأدلة – الرسومات والجداول الزمنية

يمكن استخراج مجموعة من الأدلة من أجهزة الاتصالات وسجلات فواتير الاتصالات المفصلة، ويمكن تفريغ هذه الأدلة في رسومات وجداول زمنية. وفيما يتعلق بالأدلة ذات الصلة بالصلات بين الأشخاص الضالعين في التلاعب المزعوم، تستخدم الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وغيرها من هيئات التحقيق الأخرى برامج متخصصة لعرض وتقديم الأدلة. وتُستخدم طريقة عرض الأدلة لأغراض الاستخبارات لمساعدة التحقيق وتوجيهه، كما أنها تُستخدم أيضا بنفس القدر لأغراض الأدلة.

الجداول الزمنية هي طريقة فعالة للغاية في عرض الأدلة المستخرجة من أجهزة الاتصالات وسجلات فواتير الاتصالات المفصلة. ويمكن عرض الأدلة وتقديمها في أحد الأشكال التصورية التي تتسم بالدقة وسهولة الفهم. وتوضح الجداول الزمنية سبب علاقة الأدلة بالقضية وهي أيضا طريقة واضحة لعرض الأدلة أمام إحدى المحاكم الجنائية أو لجان الانضباط الرياضي. وكما تستخدم الجداول الزمنية لإبراز الأدلة على وجود صلات بين الأشخاص الضالعين في التلاعب، فإنها تستخدم أيضا لإظهار توقيتات وقائع التلاعب والمراهنات والصلات بينهما. وفي المحكمة يتعين إثبات وجود علاقة ارتباط بين توقيت الاتصالات غير العادية وادعاء الأداء غير المشرف في الملعب. غير أنه قد لا تتوافر في الواقع جميع بيانات الاتصالات (مثل المعلومات التي لها علاقةبالهواتف/الأشخاص غير المعلومة) مما يعني احتمال وجود ثغرات في بيانات حركة الاتصالات واحتمال عدم اكتمال الصورة أيضا.

وقد بينت الخبرات السابقة المكتسبة من تحقيقات التلاعب بنتائج المباريات أن عرض وتقديم الأدلة على شكل جداول زمنية هو إحدى الطرق الفعالة لإبراز أهمية مواقيت المكالمات التي أجراها الأشخاص الرئيسيون الذين يقومون بوضع المراهنات، وجمع الأرباح، وترتيب العوائد.

فعلى سبيل المثال، إذا أجريت مكالمة لوضع رهان فور إتمام مكالمة بين الأشخاص الذين يخططون للتلاعب بنتائج المباريات والأشخاص الذين يقومون بتنفيذه، فهذا دليل وثيق الصلة بالتلاعب وإن كان محتوى هذه المحادثة غير معلوم. وعلى غرار ذلك، إذا حدث بعد تنفيذ التلاعب أن أجرى الضالعون في تنفيذ التلاعب اتصالات هاتفية مع القائمين بجمع الأموال من المراهنات فإن هذا دليل على التلاعب. وكلما زادت الروابط بين توقيتات الاتصالات ووضع المراهنات، كلما زادت قوة الأدلة.

وقد اشتملت الأدلة المستخرجة من التحليل الجنائي لسجلات أجهزة الاتصالات والتي عُرِضت على شكل جداول زمنية في التحقيقات السابقة للتلاعب بنتائج المباريات على الآتي:

- الروابط المباشرة بين الأشخاص الأساسيين في التلاعب بنتائج المباريات (أو المؤامرة على تنفيذ التلاعب) في كل مرحلة من المراحل الأساسية، وبخاصة الراوبط بين المخططين للتلاعب بنتائج المباريات والمنفذين له.
- تجميع المكالمات بين الأشخاص الأساسيين، وبخاصة تلك التي أجريت قبيل التلاعب أو في أعقابه مباشرة.
- أدلة من الأشخاص ذوي الصلة الذين كانوا يضعون الرهانات أثناء إجراء إحدى المكالمات.
- الموقع المحتمل للأشخاص وقت إجراء المكالمات.
- الروابط غير المباشرة بين الأشخاص الأساسيين المتورطين في التلاعب بنتائج المباريات من خلال استخدام طرف ثالث وسيط.
- توقيت مختلف عناصر التلاعب وموقعها.
- هوية الذين يأخذون ويوزعون الرهانات الموضوعة أثناء التلاعب بنتائج المباريات.
- توقيت وتجميع المكالمات المتعلقة بالتلاعب وتوزيع الأموال.
- هوية الشهود المحتملين على التلاعب.

في السنوات السابقة، ساعد هذا النوع من الأدلة بشكل جوهري على إثبات القضايا ضد المتورطين في التلاعب بنتائج المباريات.

دراسة حالة إفرادية: استخدام الجداول الزمنية لإثبات تلاعب أحد لاعبي السنوكر البارزين بالمباريات

في حالة ستيفين لي (انظر الفصل الثاني، القسم ف.5- حظر لاعب رياضة السنوكر من اللعب لتعمده الخسارة فى الدور الأول)،استند الاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو (WPBSA) على قدرهائل من الأدلة الموثقة بالمستندات الخاصة بأنماط المراهنات التي لها علاقة بادعاء التلاعب بنتائج المباريات.

أورد الاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو أيضا أدلة من المراهنات التي وضعها العديد من الأشخاص، ومن حسابات المراهنات التي وضعوها، ومن حقيقة وجود (وليس محتوى) مكالمات هاتفية بينهم، ومن تحديد جهاز الحاسوب الذي استخدم في ذلك، ومكان ووقت استخدامه.

وعرض الاتحاد الدولي لمحترفي السنوكر والبلياردو الأدلة في جداول زمنية بينت جميع هذه الاستخبارات، وعلاقتها بموعد إقامة المباراة موضوع التلاعب، لإثبات الاتهامات ضد السيد لي.

وقد أشارت قضية ستيفين لي أيضا إلى أن المشاهد التي التقتطها كاميرات المراقبة من محلات ومنافذ المراهنات هي مصدر آخر محتمل للمعلومات/الأدلة. وكان لدقة معلومات الوقت/التاريخ/الموقع المتعلقة بالصور أهميتها أيضا في سياق الجداول التي أُعِدت لإبراز الروابط بين مختلف الأشخاص المتورطين في التلاعب بنتائج المباريات.

9. خيارات استخبارات المصادر العلنية

في جميع مراحل التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات، كان بالإمكان إيجاد الأدلة عن طريق البحث العادي عن مواقع التواصل الاجتماعي المرتبطة بالرياضة المعنية، وعن منسق المراهنات المستخدم أثناء التلاعب بنتائج المباريات والأشخاص المشكوك في أمر تورطهم في التلاعب بنتائج المباريات. وهذا النوع من جمع الأدلة مفيد بشكل خاص عند محاولة إيجاد روابط تصل بين الأشخاص المتورطين في تخطيط واقعة التلاعب بنتائج المباريات أو بين الشهود المحتملين على هذا التلاعب.

دراسة حالة إفرادية: ثبوت أهمية نشاط اللاعبين على شبكات التواصل الاجتماعي في إصدار أحكام بالإدانة في واقعة تلاعب بنتائج المباريات

من أمثلة القضايا التي ساعد فيها استخدام المعلومات/الاستخبارات المستقاة من المصادر العلنية على ضمان إصدار أحكام إدانة جنائية ورياضية قضية النجوم الجنوبية [انظر الفصل الثاني، القسم 1(الفصل الأول، القسم د.1 - دراسة حالة إفرادية: فساد في فريق "النجوم الجنوبية"لكرة القدم في أستراليا بسبب رعايا بريطانيين وماليزيين].

زادت الشكوك حول لاعبين من المملكة المتحدة أُرْسِلوا إلى استراليا ليقوموا بالتلاعب بنتائج إحدى المباريات. وبالفعل وُضِعوا في ذلك الوقت تحت المراقبة بسبب نشاط المراهنات عندما لعبوا في المملكة المتحدة لأنهم قاموا بنشر صور على وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت حضور اللاعبين حفلة على جزر لم يكونوا ليتحملوا زيارتها بشكل طبيعي بسبب المرتبات التي يتقاضونها كلاعبين كرة قدم شبه محترفين.

وقد كان بالإمكان في حالات التلاعب بنتائج المباريات السابقة إيجاد أدلة مباشرة ذات صلة بالتلاعب بنتائج إحدى المباريات على مواقع التواصل الاجتماعي.

دراسة حالة إفرادية: منشورات على الفيسبوك تكشف علاقة بين المتآمرين المشتركين في تحقيق بخصوص تلاعب بنتائج أحد سباقات الخيل

في عام 2011، نما إلى علم الهيئة البريطانية لسباق الخيل، وهي الجهة المنظمة لرياضة سباق الخيل البريطانية، وجود حالة فساد في أحد سباقات الخيل، وذلك من خلال إشارات إلى تلاعب بنتائج أحد السباقات على موقع إحدى شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد ذُكر أن المتهمين في هذا التحقيق، وعددهم تسعة متسابقين، قد خرقوا القاعدة التي تنص على أنه يخرق قواعد السباق أي شخص يتآمر مع أي شخص آخر لارتكاب أفعال فساد أو ممارسة احتيالية.

وكان الدليل المستمد من مواقع التواصل الاجتماعي قاطعا في إثبات القضية التأديبية التي وُجِهت لاحقا إلى المتهمين.

المصدر: هيفرنان وآخرين ــ القرار،الهيئة البريطانية لسباق الخيل، 25 يناير 2013.

www.britishhorseracing.com/resource-centre/disciplinary-results/disciplinaryappeal-hearings/disciplinary/result=535a30afb33ebfaa5320edb3

وقد كشف البحث على مواقع التواصل الاجتماعي، في الحالات السابقة للتلاعب بنتائج المباريات عن الآتي:

- سهولة التعرف على الروابط بين الأشخاص الضالعين في التلاعب بنتائج المباريات.
- احتمال وجود شهود على التلاعب بنتائج المباريات (من بين الشركاء السابقين والأشخاص الآخرين الذي يحقدون على المتهمين).
- تفاصيل محددة عن كيفية تنفيذ التلاعب بنتائج المباريات.
- دافع القيام بالتلاعب بنتائج المباريات.

- الأسماء المستعارة الخاصة بالأشخاص المتورطين.
- موقع الأشخاص الأساسيين.

يجب على المحققين أن يضعوا في اعتبارهم الآثار المترتبة بموجب قانون حماية البيانات في بلادهم على جمع مواد المصادر العلنية واستخدامها (لأغراض الاستخبارات والأدلة). ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، إذا كشفت أي معلومات/استخبارات موجودة في المصادر العلنية عن هوية أحد الأشخاص، فإن استخدام هذه المعلومات بدون موافقة يُعَد خرقا لقوانين حماية البيانات.
وفيما يتعلق بالتحقيقات التي تتضمن الانترنت، يجب على المحققين أن ينظروا في طلب النصيحة من المتخصصين بخصوص الخيارات المتاحة والمخاطر المحتملة. ومن الأمور التي يجب أن تضعها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في الاعتبار ضرورة التأكد من القيام بتسجيل الاستخبارات وجمعها بطريقة توافق عليها الهيئات القضائية المختصة. وعلى المحققين عند طلب النصيحة من المتخصصين أن يكونوا على علم بما يعرف باسم "الشبكة المظلمة"، وهو مصطلح يشير تحديدا إلى مجموعة من مواقع الشبكة المتاحة للعامة والتي تخفي عناوين بروتوكول الانترنت الخاصة بالخادم الذي يديرها. وهذا يعني أنه يُمكن أن يزورها أي مستخدم للشبكة، ولكن من الصعوبة البالغة معرفة من وراء هذه المواقع. ويصعف التعرف على هوية هذه المواقع لأنه لا يمكن الوصول إليها باستخدام محركات البحث؛ بل لابد من استخدام طرق خاصة للعثور عليها[32].

10. الاستعانة بالخبراء

بالرغم من سبق الإشارة في هذا الدليل المرجعي إلى الاستعانة بالخبراء، فإن هذا القسم مخصص لتقديم المزيد من التفاصيل عن جزء هام من الأدلة في تحقيقات التلاعب بنتائج المباريات والملاحقة القضائية لمرتكبيه.
من المرجح أن ثمة ضرورة لحضور عدد من المحترفين/المتخصصين لتقديم الأدلة في المحكمة. وتقتضي الحاجة ضرورة أن يشرح هؤلاء الخبراء الأمور المشكوك فيها والخارجة عن المألوف التي تخص الوقائع المزعومة، وخصوصا فيما يتعلق بأدلة المراهنات [انظر الفصل الثاني، القسم ب ـ دراسة حالة إفرادية: إنهيار محاكمة بخصوص التلاعب بنتائج سباق الخيل في المملكة المتحدة] وبمشاهد تصوير المباريات المتلاعب بها، وبالسجلات المالية.
ولا تخلو الاستعانة بالخبراء من المخاطر. فالخبراء أساسا يعطون أدلة مبنية على الرأي (وإن كان رأيا متخصصا) وليس لها في الحقيقة علاقة بالأفعال. وهذه الأدلة مبنية بشكل أساسي على الحكم الشخصي، ولهذا، هي عرضة للطعن من الدفاع. ومن ثم، يجب النظر في العوامل الآتية عند اختيار أحد الخبراء لتقييم الأدلة الخاصة بإحدى حالات التلاعب بنتائج المباريات:

- الاستقلالية ـ ينبغي،من الناحية المثلى، أن يكون الخبير بمنأى (بعيد) عن الرياضة أو شركةالمراهنات لمنع أي اتهامات/انطباعات بالتحيز، وإن كان ذلك في العادة غير ممكن بسبب القيود المالية واللوجستية.
- الخبرة ـ يجب أن يكون لدى الخبير سجل قوي ومتين من معرفة بالرياضة محل التلاعب وعليه يمكن الاستفادة من المتقاعدين من الرياضيين والحكام. وهذا يعني أنهم لديهم القدرة على التمييز بين الإخفاق في الأداء وإخفاق الأداء بسبب الفساد (مثل الأداء تحت ضغط).

و بخصوص تقديم الخبراء لأدلة المراهنات التي يمكن تحليلها بشكل حسابي ومقارنتها بشكل موضوعي، فإن الحكم على تصرفات الشخص الذي يضع

32- إيجان، م. "ما هي شبكة الانترنت المظلمة؟ كيفية الوصول إلى الشبكة المظلمة، وما الفرق بين "الشبكة المظلمة" و"الشبكةالعميق"؟مستشار الكمبيوتر الشخصي، 28 أبريل 2016
www.pcadvisor.co.uk/how-to/internet/what-is-dark-web-how-access-darkweb-deep-joc-beautfiulpeople-3593569
[آخر زيارة في 3أبريل 2016].

الرهان هو مسألة تقديرية. وبالتالي يجب أن يكون باستطاعة الخبير توضيح أن الرهان كان خارج حيز معيار التوقع وليس مجرد شيء غير معتاد.
ويجب أن تنتبه جهة الادعاء إلى الخطر الكامن بطبعه في الاعتماد الزائد على أدلة الخبراء في حالات التلاعب بنتائج إحدى المباريات. فنادرا ما تكون هذه الأدلة كافية في حد ذاتها. وبالتالي، يجب استكشاف جميع وسائل التحقيق الأخرى من أجل الحصول على الأدلة التي تدعم رأي الخبير.

ز. إجراء المقابلات

1. شاهد أم مشتبه فيه؟

في أي تحقيق جنائي، يجب اتخاذ قرار مبكر بشأن معاملة الشخص إما على أنه شاهد وإما على أنه مشتبه فيه، لأن لهذا القرارتأثيرا على كيفية استجواب هذا الشخص. وليس من الممكن تحديد تصنيف أي شخص بشكل قاطع، وإن كان من الممكن تعميم تصنيفات معينة.
وتبينالخبرة السابقة أن يقتصر الشهود أو المشتبه فيهم المحتملين على الشخص أو المؤسسةالتي أبلغت عن الادعاء والأشخاص المشاركين في الحدث الرياضي موضوع الادعاء. ومنالممارسات الجيدةمعاملة الشخصالذي تقدم بزعم التلاعب بنتائج إحدى المباريات كشاهد؛ وليس من المرجح، بشكل عام،أن تتغير صفته خلال فترة التحقيق.
وتعد كيفية إجراء المقابلات مع الأشخاص المتورطين في الحدث الرياضي المرتبط بالتلاعب بنتائجإحدى المبارياتمن الأمور بالغة الحساسية. فإذا لم يكن هناك، كما سبقت الإشارة، دليل مباشر بصفة عامة على أنهم جزء من المؤامرة، وجب التعامل معهم علىأنهم شهود لا أنهم مشتبه فيهم، لحين خروج أدلة أخرى جديدة إلى النور تدلل على وجود سلوك غير سويٍ ويمكن أن يكون غير قانوني. وهذا النهج من الممارسات الجيدة وفقا للفقرة 1 من المادة 37من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،كما أنه يُشجع الأشخاص الذين يشاركون أو شاركوا في ارتكاب فعل مجرّم على تقديم معلومات مفيدة لأغراض التحقيق والإثبات، وعلى توفير مساعدة فعلية محددة للسلطات المختصة يمكن أن تسهم في حرمان الجناة الذين دبروا واقعة التلاعب بنتائج المباريات من عائدات الجريمة واسترداد تلك العائدات.

2. إجراء مقابلات مع الشهود.

يعدالهدف الرئيسي، عند إجراء مقابلات مع أحد الشهود المحتملين، الحصول على المعلومات/الأدلة المتاحة لديهم والتي لها علاقة بالتحقيق.ويجب تسجيل هذه المعلومات/الأدلة بشكل يتيح استخدامها في القضية أمام المحكمة أو في جلسة الاستماع الانضباطية الرياضية. ويأخذ هذا، بشكل عام، شكل بيان كتابي خطي يمكن إرفاقه بأي مستندات أو مواد أخرى ذات صلة.
وبينما لا يوجد شرط قانوني يلزم بتذكير الشهود بحقوقهم بشكلعام (على عكس إجراءات التعامل مع المشتبه فيهم)، فمن الأهمية بمكان إبلاغهم بضرورة الحاجة إلى قولهم الحق وإعلامهم بالعواقب المحتملة المترتبة على الإدلاء بأي بيان كاذب في سياق التحقيق الجنائي؛ لأن ذلك جزء من الممارسات الجيدة ويحقق مصلحة العدالة.
وتُقوّي طبيعة التعقيدات المتأصلة لتحقيقات التلاعب بنتائج إحدى المبارياتاحتمالات وجود مرحلتين على الأقل من المقابلات، إحداهما مؤكدة وتجرى مع المشتبه فيهم والأخرى ممكنة وتجرى مع الشهود.وتبينالتحقيقات السابقة أن المرحلة الأولى من المقابلات تتعلق إلى حد كبير بمحاولة

الحصول على دليل له علاقة بكيفية تنفيذ التلاعب بنتائج إحدى المباريات وبكشف هوية المتورطين. ولن تتوفرالأدلة المستمدة من الفحص الجنائي

لسجلات فواتير الاتصالات المفصلة وسجلات المراهنات فيالعادة في تلك المرحلة،وسيتعين تقديمها للمشتبه فيهم في مقابلات أخرى لاحقة.

3. قيام سلطات إنفاذ القانون بالاعتقال والتفتيش والضبط

ويوصى بشدة، عند توفر الخيارات، بأن يُعتقل رسميا أي شخصيُشتبه في تورطه في واقعة جناية التلاعب بنتائج إحدى المباريات قبل أن تُجريمعهم سلطات إنفاذ القانون مقابلات.

إنالاعتقال الرسمي لأحد هؤلاء الأشخاص يضمن أنه سيتعين عليهم أن يسلموا أنفسهم لإجراء المقابلات، كما أنه أيضا سيوسع نطاق الحصول علىالأدلة من هؤلاء الأشخاص. وقد يعطي اعتقال أحد الأشخاص، في بعض البلدان، فرصة لتفتيش محل إقامته ومركبته. وقد يستلزم الأمر، في بعض البلدان الأخرى، وجود أمر تفتيش قضائي. وإذا ماكان هناك فرصة لتفتيش ممتلكات المشتبه فيه، فحبذا لو نُفِّذ ذلك قبل إجراء أي مقابلات رسمية؛ لأن أي دليل تُوضع اليد عليه سيكون من المرجح ذا صلة عند استجواب المشتبه فيهم. لكن تتوقف القدرة على عمل ذلك على الإجراءات المسموح بها في بلد معين.

وسيتوقف الدليل الذي ستكون له علاقة بواقعة التلاعب على وضع الشخص ودوره في الواقعة. وتتضمن الأدلة وثيقة الصلة، بشكل عام، الآتي:

- الأدلة التي تربط الشخص بشكل مباشر أو غير مباشر بأي مرحلة من مراحل واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات.
- الأدلة التي تثبت وجود روابط أو علاقات بين الأشخاص المتورطين في المؤامرة.
- مبالغ كبيرة من الأموال السائلة/الإيداعات النقدية.
- جميع الأدلة الموجودة في أجهزة الهاتف، بما في ذلك الرسائل النصية وهويات الأشخاص الموجودين ضمن قوائم جهات الاتصال.
- أجهزة الحاسوب أو أي أجهزة أخرى لتخزين المعلومات الإلكترونية.
- المعلومات المالية ذات الصلة، مثل بيانات الحسابات المصرفية.
- مستندات السفر.
- سجلات المراهنات.

وهناك أسباب أخرى قد تجعل اللجوءإلى خيار اعتقال المشتبه فيهم أمرا هاما، منها:

- منع واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات من الحدوث.
- منع وجود المزيد من التعاون بين المتآمرين، إما عنطريق الوضع قيد الحبس الاحتياطي أوبفرض شروط تتعلق بإخلاء السبيل لقاء كفالة.
- تأمين التحفظ على أحد الأشخاص المطلوب تسليمهم كمجرمين.
- وقف نشاطات المشتبه فيهم المتورطين في واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات.
- منع المشتبه فيهم من الهروب بإلقاء القبض عليهم أو بفرض شروط تتعلق بإخلاء السبيل لقاء كفالة أو غير ذلك مما يمنعهم من السفر، مثل التحفظ على جوازات سفرهم.

4. المقابلات المبدئية للمشتبه فيهم

من الأهمية بمكان قبل البدء في عمل مقابلة مع أحد المشتبه فيهم بالتورط في واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات، وجود خطة مكتوبة مفصلةلاستجواب المشتبه فيه يتفق عليها الشخص الذي سيقوم بإجراء المقابلةمع الشخص الذي يقود التحقيقات. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة ملخصا لأدلة الخبراء ذات الصلة بالتلاعب بنتائج إحدى المباريات، إذا كات أيضا ذات صلة بالمقابلة.

وينبغي تسجيل المقابلة، إما عن طريق جهاز تسجيل صوتي، أو جهاز تسجيل صوتي ومرئي، وهذه هي الطريقة المثلى.ويجب حصول المشتبه فيه على الحق الكامل في الاستشارة القانونية طبقا للشروط القانونية للبلد الذي تُجرى فيه المقابلة، وذلك لمراعاة الإجراءات الجنائية بشكل خاص.
وقد أوضحت الخبرات أن المقابلة الأولى عادة ما تكون ذات طبيعة عامة. وسيتوقف محتوى المقابلة على معرفة جزء التآمر ومرحلة التلاعب التي شارك فيها الشخص (المراهنات، التخطيط، أم تنفيذ واقعة التلاعب نفسها).
وفضلا عن ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يتمتع المسؤولون القائمون بإجراء المقابلات بمعرفة عملية في مجال الرياضة التي وقع فيها التلاعب المزعوم بنتائج إحدى المباريات. وعلى غرار ذلك، إذا كانت المراهنة هي العامل الرئيسي في التلاعب بنتائجإحدى المباريات، وجب أن يكون لدى مَنْ يقومون بإجراء المقابلات فهم جيد للمراهنات أو أن يُتاحلهم الوصول إلى شخص يستطيع تقديم النصح والمشورة في هذا الموضوع. وهذا من الأهميةبمكان بالنسبة لكل من مصداقية القائمين بإجراء المقابلات وفعالية المقابلات.
وسوف تكون نقطة البدء المحتملة للمقابلة أسئلة مفتوحة بخصوص ادعاءات التلاعب بنتائج إحدى المباريات بهدف محاولة الحصول علىتفسير كامل من المشتبه فيه. والأسئلة المفتوحة هي دائما ما تكون الأسئلة التي يصعب إجابتها بنعم أو لا، ويتميز هذا النوع من الأسئلةبالصفات التالية:

- أنها تطلب ممن تُجرى معه المقابلة أن يفكر ويتجاوب.
- أنها تدعو من تُجرى معه المقابلة إلى تقديم المزيد من السرد/التفاصيل.
- أنها تدعو من تُجرى معه المقابلةإلى إبداء الرأي وإظهار المشاعر.

وعادة ما تبدأ الأسئلة المفتوحة بكلمات الاستفهام مثل مَنْ، ماذا، أين، متى، لماذا، كيف أو هلا وصفت (ومن أمثلتها: أين كنت عندما حدثت المباراة المزعوم وجود تلاعب بنتيجتها؟ متى كانت أول مرة تقابلت فيها كابتن الفريق؟). ويمكن أن تتضمن هذه السطور من الاستجواب ما يلي:

- توضيح وتبرير لسبب اعتقالهم وردهم على هذا التبرير.
- مدى معلوماتهم وتورطهم في واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات قبل إلقاء القبض عليهم.
- مكان تواجدهم وقت المراحل الرئيسية لواقعة التلاعب بنتائجإحدى المباريات.
- علاقتهم بالأشخاص الآخرين في واقعة التلاعب بنتائجإحدى المباريات.
- معلوماتهمعن الرياضة المعنية موضوعواقعة التلاعب، ومدى انخراطهم فيها.
- معلوماتهم بالمراهنات.
- أسئلة لها علاقة بالأدلة التي من المحتمل استخراجها من فحص أجهزة الاتصالات، وسجلات الهواتف، ومعلومات المراهنات.
- أسئلة لها علاقة بالأدلة المضبوطة أثناء اعتقالالمشتبه فيه، وتفتيشيه، أو أي أمور أخرى خاصة بالتفتيش الذي صدر الأمر به.

وفي هذه المرحلة الأولية من المقابلة، يحاول من يجرون المقابلةجمع الأدلة التي تساعدهم في إثبات ادعاءالتلاعب بنتائجإحدى المباريات، كما يحاولون تزويد التحقيق بمزيد من خيوط الاستجواب.
ومن العناصر الأساسية للمقابلة الأولية السماح للمشتبه فيهم بتسجيل كلامهم بعباراتهم الخاصة بهم بشأن شرح وتبرير تورطهم في واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات.

حتى في الحالات محدودة الأدلة الخاصة بإثبات تورط الأشخاص،هناك احتمال بأن يسجلوا تبريرات مختلقة يمكن تفنيدها بعد ذلك، وتعتبر في حد ذاتها حاسمة فيوضع مصداقية المتهمين موضع الشك،وبالتالي فإن لها أهميتها في ضمان الإدانة. وقد ساعدت بشكل مؤكد أدلة ثبوت كذب المشتبه

فيهم في المقابلات على تأكيد أحكام تأديبية في عدد منالمحاكمات الرياضية في الماضي.

دراسة حالة إفرادية: ثبوت كذب أحد المتآمرين على التلاعب اثناء إجراء المحققين المقابلة معه

كان مايكل تشوبرا أحد المتآمرين المتهمين في قضية التلاعب بنتائجسباق هيفرنان [انظر الفصل الثاني، القسم ف. 9 - دراسة حالة إفرادية: منشورات على الفيسبوك تكشف علاقة بين المتآمرين المشتركين في تحقيق بخصوص تلاعب بنتائج أحد سباقات الخيل]،وكان في ذلك الوقت أحد لاعبي كرة القدم المحترفينالذين يعانون من مشكلة المقامرة والمراهنة بصورة يعرفها الجميع.وكان له تواصل مستمر مع أحد المشاركين في المؤامرة الذي كان يعمل موظفا في اسطبلات الخيل.

وقد وجدت المحكمة أن كثيراً مما قاله في المقابلات مع المحققين الرياضيين كان غير حقيقي. وكانت ادعاءاته متناقضة معالبيانات المستخرجة من سجلات الهاتف التي أظهرت أدلة على مكالمات ورسائل مع المتآمرين الآخرين.

المصدر: هيفرنان وآخرين ــ القرار، الفقرات من 81 إلى 95، الهيئة البريطانية لسباق الخيل، 25 يناير 2013،

www.britishhorseracing.com/resource-centre/disciplinary-results/disciplinaryappeal-hearings/disciplinary/?result=535a30afb33ebfaa5320edb3

5. المقابلات الثانية

من المرجح للغاية أن يتضمن تحقيق التلاعب بنتائجإحدى المبارياتجولة ثانية من المقابلات مع المشتبه فيهم والشهود المحتملين.وتُجرى هذه المقابلات عقب تحليل الأدلة المضبوطة وبعد استكمال جميع خطوط الاستجواب الأخرى في مرحلة ما بعد الاعتقال. ومن المرجح أن تتضمن خطوط الاستجواب في التحقيق ما يلي:

- تأكيد إجابات الأسئلة المتعلقة بالوقائع التي قدمها المشتبه فيهم خلال المقابلة الأولى بما في ذلك حجة الغياب أو الدفع بالوجود في مكان آخر غير مكان الحادث.
- التحليل الجنائي للسجلات المصرفية وبيانات المكالمات الخاصة بالمشتبه فيهم.
- تحليل مفصل لتاريخ المشتبه فيهم في مجال المراهنات.
- أي أدلة إضافيةمن البوادر الاستباقية التي دفعت إليها مرحلة الاعتقالالأولى مثل أدلة أجهزة المراقبة.
- الأدلة الإضافية المستمدة من إعادة المقابلات مع الشهود.

وكما كان عليه الحال في الجولة الأولى من المقابلات، لابد من وجود خطة مكتوبة مفصلة للأسئلة الموجهة لاستجواب المشتبه فيهم في المقابلات الثانية يتفق عليها الاشخاص الذين يقومون بإجراء المقابلة مع الأشخاص الذين يتولون قيادة التحقيقات. ويمكن بصفة خاصة في الإجراءات الجنائية تسجيل المقابلات الثانية، ويجب حصول المشتبه فيهم على الحق الكامل في التمثيل القانوني والمساعدة والاستشارة القانونية طبقا لقانون للبلد الذي تُجرى فيه المقابلة.

وسوف تُجرى المرحلة الثانية من المقابلات عندما يصل التحقيق إلى أبعد مرحلة ممكنة في جمع الأدلة؛ حيث يكون هذا هو وقت وضع الأسئلة للمشتبه فيهم حسبما تحدده الأدلة التي جُمِعت. ومن المرجح أن تتضمن هذه الأسئلة أدلة لها علاقة بسجلات فواتير المكالمات المفصلة، وسجلات

المراهنات والبيانات المالية التي من الممكن أن تكون معقدة. وبالتاليفمن الأهمية بمكان أن تُقدم هذه الأدلة خلال المقابلة بطريقةواضحة ودقيقة، وحبذا لوقُدمت على شكل جدول زمني.

والأكثر من ذلك أنه إذا كان من المحتمل الإشارة إلى بيانات مراهنات معقدة خلال المقابلات، فمنالأهمية بمكان أن تتوافر لدى مَنْ يجرون المقابلات المعرفة بممارسات المراهنات حتى يستطيعوا توجيه الأسئلة للشهود أو للمشتبه فيهم بطريقة فعالة تضمن المصداقية أثناء السؤال. ومن الأهمية البالغة في هذا الصدد معرفة المصطلحات المتعلقة بالمراهنات والقدرة على التفريق بين الأنواع المختلفة للمراهنات.

بالإضافة إلى ذلك،من الأهمية، عند الإشارة إلى واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات، أن يتمتع مَنْ يجرون المقابلات بفهم جيد لآليات التلاعب بنتائجبالمباريات، وقواعد الرياضة محل التلاعب.وقد يكون من الضروري في الظروف الاستثنائيةالتقدم بطلب إلى المحكمة المختصة للسماح لهم بالاستعانةبخبير منهذه الرياضة يحضر اثناء المقابلةإذا كان هناك أي تعقيدات في قوانين الرياضة، كما هو الحال عند مشاهدة أفعال متسابق الفروسية في سباق الخيل. ومن المرجح السماح بذلك لأنه سوف يساعد على قدرة القاضي أو هيئة المحلفين على فهم التلاعب.

ولأن المرحلة الثانية من المقابلات هي على الأرجح الفرصة الأولى التي تُقدم فيها عناصر أساسية من الأدلة على التلاعب بنتائجإحدى المباريات أمام المشتبه فيهم، فمن الممكن الحصول على المزيد من خطوط الاستجواب من خلال إجاباتهم. وإذا كان الوضع كذلك، فإنه ينبغي إعادة الإجراءات الموضوعة بين الاعتقال والمرحلة الثانية من المقابلات.

ح.الاتهام

ويجب، في نهاية التحقيق، اتخاذقرار بشأن ما إذا كان هناك أسباب كافية لتقديم اتهامات جنائية أم لا. وإذا لم تتوفر الأسباب، يجب إبلاغ الأشخاص بأن التحقيقفي تصرفاتهم سيُوقف في هذا الوقت ما لميظهر المزيد منالمعلومات/الأدلة. وثمة خيار آخر وهو إعلامهم بأنه القضية قد أُحيلت إلى المنظمة الرياضيةالمعنية لتقوم باتخاذ التدابير التأديبية المحتملة.

وهناك عدد من العناصر التي يجب تدقيق النظر فيها قبل توجيه اتهام رسمي إلى أحد المشتبه فيهم بناء على الإطار القانوني للبلد. والعنصر الأول هو معرفة مَن الذي يقرر ما إذا كان هناك أدلة كافية لتوجيه الاتهام. في العديد من البلدان سوف تكون الشرطة أو الادعاء أو قاضي التحقيقات هم مَن يقومون بأخذ هذا القرار. وفي بعض الدول الأخرى يُتخذ قرار بشأن ما إذا كانت المصلحة العامة تقتضي مواصلة الملاحقة القضائية أم لا.

والعنصرالثاني الذي يجب أن يوضع في الاعتبار هو ماهية الجرائم التي يجب اتهام المشتبه فيهم بها (الملحق أ يقدم نظرة سريعة على مدى انطباق اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة على حالات التلاعب بنتائج المباريات). ويؤثر هذا العنصر أيضا على قرار الاتهامالخاصة بأجهزةإنفاذ القانون. وبالنسبة للبلدان التي فيها تشريع يحدد جهة توجيه الاتهامفي قضايا التلاعب بنتائج إحدى المباريات، يكون القرار مباشرا، رغم أنالسلطات ستحتاج أيضا تقرير ما إذا كانت هناك تهم إضافية يجب توجيهها إلى جانب التلاعب بنتائج إحدى المباريات. غير أنه في البلدانالتي ليس بها هذا التشريع، يتوقف قرار كيفية تقدمالدعوى بشكل كبير على مكان تواجد نقاط قوة الأدلة. وأغلب الظن أن هذا التلاعب في معظم البلدان يضم إلى جانبه الاحتيال والفساد أو جرائم الرشوة.

والعنصر الثالث ذو الصلة هو ما إذا كان يتعين توجيه الاتهاملمشتبه فيهم بشكل فردي مستقل أم بشكل جماعي مشترك. ومن المرجح أن أكثر من شخصمتورط في واقعة التلاعب بنتائج إحدى المباريات ولهؤلاء الأشخاص أدوار واضحة ومحددةداخل المؤامرة، مثل ترتيب التلاعب وتنفيذه ووضع الرهانات وجمع الأموال.وفي البلدان التي بها جريمة عامة للتآمر أو المشاركة في مجال إجرامي، يكون من ضمن خيارات الجذب النظر في

توجيه اتهام جماعي مشترك لجميع المتورطين في الجريمة، لأنه من المرجح أن يبسط قرار الادعاء ويزيد من فرص الإدانة. وبالتالي، فقد كان من السهل في عدد من الوقائع الحصول على قرار بالإدانة يستندإلى الاتهامات الجنائية بالمؤامرة.

دراسة حالة إفرادية: نجم كرة اليد الفرنسي يواجه دعاوى الاتهام والملاحقة القضائية لقيامه مع 15 آخرين بالتلاعببنتيجة إحدى المباريات

قدَّمت هيئة الألعاب الفرنسية، وهي الهيئة التي تقوم بإدارة اليانصيب الوطني والمراهنات الرياضية في فرنسا، ادعاءات تزعم بأن مباراة كرة اليد بين مونبلييه وسيسون التي أقيمت في مايو 2012 جرى التلاعببنتيجتهان وذلك استنادا إلى كشف عدد غير طبيعيمن المراهنات التي وضعت خلال سير أحداث المباراة.وقد اجتذبت المباراة مراهنات قدرها 103000 يورو، وهو رقميفوق بكثير حجم المراهنات الطبيعية على المباراة وهو بضعة آلاف يورو.

وكان المتهم الرئيسي هولاعب بطل العالم نيكولا كارباتيتش. وقد ذكرت الادعاءات أن المشاركين في مؤامرة المراهنات هم صديقة السيد كارباتيتش الحميمة ومجموعة من أصدقائه الرياضيين، وهم تحديدا لاعبو كرة قدم من نوادي الدرجة الأولى والقسم الثاني في إسبانيا.

وبخصوص السيد كارباتيتش، شرح الادعاء في المحاكمة أن الدليل كان واضحا واشتمل على البراهين الآتيه:

- وجود رهان بمبلغ 1500 يورو وضعته صديقة السيد كارباتيتش الحميمة من أجله.
- معرفته بمجموع المراهنات والغرض منها، وأنه تحديدا لتنظيم تلاعب بنتيجة المباراةللحصول على أموال تكفي لذهابه في رحلة باهظة التكاليف إلى أحد المنتجعات في إيبزا.
- قربه الوثيق من مواقع مؤسسات المراهنات.
- مكالماته الهاتفية العديدة لهيئة الألعاب الفرنسية التي تدير المراهنات.

ورغم كل ذلك، أصر السيد كارباتيتش على براءته. وثبتت إدانته وحكم عليه بغرامة قدرها 10000 يورو.

وكان الاتهام قد وجه إلىستةعشر شخصا بارتكابالجريمة الجنائية المعروفة باسم "الغش الجماعي". وقد ثبتت إدانتهم جميعا وحكم عليهم بغرامات ما بين 7000 يورو و20000 يورو وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة تصل إلى 6 شهور مع وقف التنفيذ.

المصدر: "ثبوت إدانة نجم كرة اليد الفرنسية كارباتيتش في تهمة التلاعب بنتائجإحدى المباريات". شبكة راديو فرنسا الدولي،11 يوليو 2015.
www.english.rfi.fr/sports/20150711-french-handball-player-found-guilty-match-fixing
(آخر زيارة في 14 يناير 2016)

1. مسائل التحقيق المحددة التي تواجه محققي أجهزة إنفاذ القانون

1. معيار الإثبات

سبقت الإشارة في الفصل الثاني القسم ف.1 أن معيار الإثبات في أي قضية جنائية في معظم النظم القانونية هو أن تكون بعيدة كل البعد عن الشك العقلاني أو الاقتناع العميق لدى القاضي. وبشكل عام، يتحمل المدعي العام عبء الإثبات وتيعين عليه إثبات قضية الحكومة بناء على ذلك المعياراستخدام الأدلة التي حازتها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. وهذا يعني وجوب إثبات الافتراض الذي يقدمه المدعي العام بحيث لا يكون هناك مجال للشك لدى أي شخص عاقل في إدانة المدعى عليه

الإثبات الذي لايداخله شك معقول ولا ينطوي على الإثبات الذي يرقى إلى درجة اليقين المطلق. إنه ليس إثبات لا يداخله أي شك، كما أنه ليس شك خيالي فيه إسفاف.غير أن المطلوب يفوق إثبات إحتمال إدانة المتهم. ويجب أن يُعفى من منصبه أي قاض أو عضو هيئة محلفين يقتنع بأنه ربما

لا تثبت إلا إدانة المتهم أو بأن المتهم مدان حتى تثبت براءته.

2. الاستمرار في التحقيق بعد الاعتقال

يتوقف المسار التالي لإجراءات التحقيق على نتيجة الجولة الأولية من المقابلات مع المشتبه فيهم. وفي الحالات التي لا تكفي فيها الأدلة لتوجيه التهمة الجنائية للمشتبهفيهم، ولا يتبلور خلالها المزيد من خطوط الاستجواب يمكن إحالة المسألة مرة أخرى إلى الجهة الحاكمة المنظمة للرياضة المعنية لاتخاذ المزيدمن التدابير؛ حيث أنه من الممكن أن يكون قد وقع خرق للقواعد تلك الرياضة التي قد تستخدم مستوى أقل من معيار الإثبات.
وكماسبقت الإشارة، فإن التحقيق في قضايا التلاعب بنتائجالمباريات قد يستغرق كثيرا من الوقت ويشكل عملية معقدة. ويمكن أن يتضمن عدداً كبيراً من العناصر،منها التحليل الجنائي للمراهنات، والسجلات الهاتفية والمالية وفحص نطاق واسع من الأدلة الأخرى. ومن المرجح أن يتضح مصدر الكثير من الأدلة في مراحل التحقيق المتأخرة، ويرجع سبب هذا تحديدإلى المقابلات مع المشتبه فيهم والتفتيش في ممتلكاتهم.
وقد يظل التحقيق في مراحله الأولى بعد الجولة الأولى من الاعتقالات والمقابلات عند تأخر اكتشاف سجلات الهواتف والمراهناتوالسجلات المالية المتعلقة بالتحقيق. وستكون هناك حاجة إلى قدر كبير من الوقت للحصول على هذه السجلات وفحصها واستخراج الأدلة منها بمساعدة الخبراء.
وقد تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في نطاق التحقيق وطبيعته في هذه المرحلة. وستكون هناك ضرورة لأخذ قرار بشأن توسيع نطاق التحقيق أو تضييقه وبشأن تغيير أساليب التحقيق لتشمل خيارات استباقية من عدمه.

3. تتبُع أثرالأموال

بداية، قد يستلزم تتبع أثر الأموال ذات الصلة بالتلاعب بنتائجالمباريات تتبعالأموال ذات الصلة بأحد الرهانات في أحد أسواق المراهنات القانونية.وإذاأمكن تعقب مسارات وتسلسل مراجعةالحساباتالتي يمكن الوصول إليها (روابط واضحة بين المراهنين والقائمين بتنفيذ التلاعب في الميدان الرياضي) فيأسواق المراهنات، فإن هذا سيقدم إشارة مبكرة تدل على المتربح من المراهنات. والأهم من ذلك، أن هذا قد يساعد على تحديد هوية الشخص الموجود داخل الرياضة الذي يتواطأمع الذين يقومونبالتلاعب بنتائجالمباريات.
وقد تكون معلومات المراهنات هي البداية الجيدة للتعقب المحدد لأثر الأموال، حيث أنه عنداستخرج أموال التلاعب من عنصر المراهناتتظهر الحاجة إلى مشاركة الأموال وتوزيعها بين المتآمرين. ومن المرجح، في نقطة زمنية معينة، أن تنطوي مشاركة الأموال على نقل الأموال بين الحسابات البنكية،وحيازةالسلع والبضائع و/أو شراء الممتلكات، وذلك عندما يحصل المتآمرون على حصتهم من الأرباح أو الرشاوى.
إنهذه الصفقات تأتي بمزيد من الفرصلتحديد هوية الآخرين ممن لم يكن لهم اتصالسابق بالمؤامرة. وحتى لو تم تداول الأموال على هيئة أوراق مالية،فلا تزال هناك فرصة لتتبع أثر الأموال؛ لأنها، في نقطة زمنية معينة،ستخضع لغسل الأموال وتحويلها إلى ممتلكاتمادية ملموسةبشكل أكبر، وبالتالي تزداد القدرة على تعقبها.والمادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة ضد

الجريمة المنظمة (تدابير منع غسل الأموال) تفرضعلى الدول الأطراف "أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، من أجل ... كشف جميع أشكال غسل الأموال" وأن تتبنى "تنفيذ تدابير قابلة للتطبيق لكشف ورصد حركة النقود".
وبالتالي، ينبغي أن يكون لدى كل دولة من الدول الأطراف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية إجراءات قائمة بالفعل يمكن أن تستخدمها أجهزة إنفاذ القانون لتتبع أثر الأموالالصادرة عن واقعة التلاعب بنتائج المباريات.

ي. المسائل التحقيقية المحددة التي تواجه المنظمات الرياضية

1. نطاق القواعد والصلاحيات

ينحصر عمل المنظمات الرياضية في إمكانية التحقيق في ادعاءاتالتلاعب بنتائج المباريات لسببين رئيسيين:
أولا، أن المنظمات الرياضية ذات صلاحيات لا تُلزم سوى المشاركين في الرياضة. وعادة ما تشمل القوانين/القواعد التنظيمية الخاصة بإحدى الألعاب الرياضية اللاعبين، والمدربين، والحكام، والمالكين/المديرين لكونهم يقعون تحت صلاحيات هذه المنظمة الرياضية.غير أنه من المستحسن في ظل معطيات الحالات التاريخية أن يخضع أوسع نطاق ممكن من المشاركين للاندراج بالقوانين/القواعد التنظيمية الخاصة بهذه الرياضة، والتي تهدف أيضا على تغطية الطاقم الطبي، والعملاء وموظفي المنظمة الرياضية نفسها.
ثانيا، أن المحققين من المنظمات الرياضية لا يتمتعون بنفس الصلاحيات واسعة التنوع التي يتمتع بها مسؤولو الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. فليس لديهم، على سبيل المثال،سلطات الاعتقال ولا يستطيعون إلزام المشاركين المتهمين بتقديم معلومات شخصية محددة (مثل السجلات البنكية وسجلات المكالمات الهاتفية).
و لكن هناك دائما طرق تعاقدية يستخدمونها للالتفاف حول هذا الأمر عن طريق إدراج شرط ضمن أحكام المشاركة في الرياضة يقضي بضرورة الامتثال لوسائل جمع الأدلة في ظروف معينة منها التحقيق في التلاعب بنتائجالمباريات.ومن أمثلة ذلك، الشروط الخاصة المفروضة على رخصة المشاركين في سباق الخيول في المملكة المتحدة،.كما تتضمن بعض القوانينأيضا شرطا هوالاجابة على جميع الأسئلة خلال أي مقابلة (بمعنى أنه ليس لهم حق أصيل في التزام الصمت) تكون جزءا من استجواب أو تحقيق تأديبي. وتشيرالخبرات إلى أن المحامين الذين يمثلون أحد المشتبه فيهم يبحثون عن طرق للطعن في هذا النوع من القوانين، وعليه، فمن الضروري وضع شروط قوية عند التعاقد تدخل ضمن قوانين اللعبة.
وبالنسبة للمشاركين في التلاعب بنتائج المباريات والذين لا يخضعون للقوانين أو القواعد التنظيمية الرياضية، فثمة خيارات أمام المنظمات الرياضية التي قد يكون لديها سلطة حظرالمشتبه فيهم بالتلاعب بالمباريات من دخول الملاعب التي تُقام فيها الرياضة محل التلاعب، أو فرض قاعدة على المشاركين في الرياضة تقضي بعدم السماح لهم بالاجتماع أو التواصل مع هؤلاء الأشخاص الخارجينعلى الرياضة أثناء مدة وقوعهم تحت الحظر.
يوضح الفصل الثاني، القسمم. 8 كيف أن وجود وحدةنزاهة داخل المنظمات الرياضية يُمَكِّنمن التغلب على بعض المشاكل المحددة في هذا القسم الفرعي.

2. تعارض المصالح

يجب أن تنتبهالمنظمات الرياضية لتعارض المصالحالمتأصل عند التحقيق في التلاعب بنتائجمباريات رياضتهم بسببما قد يلحق بسمعة المنظمة ومواردها المالية من تشويه وضرر يرجع سببهإلى التقارير العلنية التي يتناقلها الجمهور بشأن التلاعب بنتائجالمباريات. ولا يجب التذرع بهذاكعذر لتفاديالتحقيق الدقيق في أي ادعاءات قد تظهر على الساحه.

وإذا ما أحس أصحاب المصالح أن تلاعبا بنتائج المباريات في إحدى الرياضاتقد حدث ولم يُعِره أحد اهتماما إما عن بقصد أو بإهمال، فإن عليهم طرح تساؤلاتهم حول حوكمة الرياضة واستجواب الهيئة الحاكمة المنظمة للرياضة.وعلى سبيل المثال، قد تتابع وسائل الإعلام التحقيقات التي تصب في المصلحة العامة والتي قد تقودإلى فضح أمور مؤرقة بخصوص المنظمة الرياضية.وقد حدث مثل هذا في يناير 2016 عندما قام صحفيون محققون بنشر مقال يسرد بالتفصيلادعاءاتشائعة بخصوص تلاعب بنتائج مباريات قام به لاعبون ذو مستوى عالمي عال في تنس الرجال. وقد أدت الصدمة

التي سببها هذا الكشف بين أصحاب المصالح في التنسوالإعلام إلى استدعاء المسؤولينعن نزاهة التنس أمام لجنة من السياسيين للإجابة عن تساؤلاتتخصنهجهم في التحقيق في التلاعب بنتائج بعضالمبارياتفي رياضية التنس.
وهناك اعتبارآخر في تعارض المصالح المحتمل، هو التأكيد على أنه إذا كان لدى منظمة رياضية معينة لجنة أخلاقية تشارك فيالتحقيق، فيجب أن تضم هذه اللجنة أعضاءا مستقلين تماما عن أي أشخاص متهمين بأي من جرائم التلاعب بنتائجالمباريات.

3. أثر وجود ادعاءات ضد كبار أعضاء إحدى المنظمات الرياضية

وإحدى المشكلات الأخرى المحتملة هي ما تواجهه المنظمات الرياضية عندما يتعين عليها أن تحقق في ادعاءاتواقعة تلاعب بنتائج المباريات قد يكون أحد المتورطين فيها شخص من أعضاء إدارة المنظمة الرياضية، وبشكل خاص من الهيئة الحاكمة المنظمة.
وسوف يضع هذا الأشخاص المسؤولين عن التحقيق في المنظمة الرياضية في موقف صعب للغاية. ومن الحلول المقترحة أن يشارك في التحقيق بعض من كبار الشخصيات ذات الشأن الرفيع داخل الرياضة محل التلاعب (مثل الاتحاد الإقليمي أو الدولي) أو أن يُنَاقش الأمر مع أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. وفي الحالاتالخطيرة، يمكن التواصل مع الحكومة في هذا الشأن، ويتوقف هذا على هوية الأشخاص المحتمل تورطهم وعددهم.

دراسة حالة إفرادية: حظر أحد مسؤولي كرة القدم في البرازيل لتحريضه على ارتكابفضيحة تلاعب بالمباريات لأسباب سياسية.

في عام 1997، أذاعت إحدى الشبكات التلفزيونية الرئيسية في البرازيل تسجيلا لمكالمة هاتفية كان أحد أطرافها السيد ايفنز ميندیز، رئيس الهيئة المسؤولة عن تعيين الحكام في الاتحاد البرازيلي لكرة القدم.
وكانت هذه المحادثة بشأن تلاعب مزعوم بنتائج المباريات في الدوري البرازيلي الأول لكرة القدم. وقد وعد السيد ميندیز بأن يحابي بعض الفرق في المسابقة للتبادل مقابلتلقي أموال لتمويل حملته الانتخابية في الكونجرس الوطني البرازيلي.
وبالرغم من أن جلسة الاستماع العامة للتحقيق في الأمر لم تسفر عنإقامة دعوى جنائية، فقد صدر قرار بحظر السيد ميندیز من أي نشاط يخص كرة القدم إلى الأبد، وجاء هذا نتيجة إجراءات التأديب الرياضية.

4. معيار الإثبات

بناء على المعيار الجنائي الموضح فيالفصل الثاني، القسم ف.1، فإن أحد المزايا التي يتفوق بها محققو المنظمات الرياضية على محققي أجهزة إنفاذ القانون هي انخفاض مستوى معيار الإثبات الذي يتعين عليهم تحقيقه.
إن معيار الثبوت الموجود في اللوائح التنظيمية الرياضية هو إما رجحان الاحتمالات (أو أرجحية اختبار الأدلة) أو اختبار القبول والارتضاء.

وهذا المعيار أقل من معيار الإثبات الجنائينظرا إلى أنإجراءات المسائل التاديبية الداخلية للرياضة ليس فيها وصمة العار المقترنة بالإدانة الجنائية.
ويتطلب رجحان الاحتمالات الذي يشيع استخدامه في القضايا المدنية من المحقق وهيئة القضاء عند بناء صورة الأدلة، أن يسأل عما إذا كان من المرجح حدوث جريمة التلاعب بنتائج المباريات أم لا. ويوصف هذا أيضا باحتمالية قدرها50%+1.
ومعيار الإثبات الثاني هو معيار القبول والارتضاء، وهو فريد بالنسبة للرياضة وهو أكبر من مجرد رجحان الاحتمالات وأقل من معيار الإثبات الذي لايداخله شك معقول، ويستمد من قانون مكافحة تعاطي المواد المنشطة.وقد ذكرت محكمة التحكيم الخاصة بالرياضة (CAS) أكثر من مرة أنه

يجب استخدام معيار القبول والارتضاء في جميع حالات الفساد/الاحتيال الرياضيبسب خطورة طبيعتها وعواقبها (الجزاءات)عند ثبوت إدانة المتهم.
بالرغم من أن محكمة التحكيم الخاصة بالرياضة قد أوصت باعتماد معيار الإثبات القائم على القبول والارتضاء في مسائل التلاعب بنتائج المباريات، فإنها تقرر معيار الإثباتالقائم على رجحان الاحتمالات الأقل درجة عندما تقرر إحدى الرياضات أنه هو الأكثر ملائمة والأفضللحفاظ على حقوق المشاركين المتهمين.

والحق أنالمادة 3.3 في مدونة الحركة الأولمبية التابعة للجنة الأولمبية الدولية لمنع التلاعب بالمسابقات تؤكد أن "معيار الإثبات في جميع الأمور المدرجة في المدونة الأوليمبية هو رجحان الاحتمالات، وهو معيار يوحي بأنه عند رجحان الدليل يكون من المرجح أن خرقا للمدونة الأوليمبية قد حدث" [انظر الفصل الأول، صفحة 23 للمزيد من المعلومات الخاصة بالمدونة الأوليمبية.]

5. استخدام الأدلة

إن المنظمات الرياضية غير ملزمة بنفس القواعد الصارمة الخاصة بمقبولية الأدلةكما هو الحال في إجراءات القانون الجنائي. وهذا يمنحها مرونة أكبر فيما يمكن تقديمه كدليل أمام إحدى هيئة التحكيم الرياضية، في ظل استعداد هذه المحاكم للنظر في أي دليل ذي صلة عندالقيام بتقديرهاوالتوصل لقرارها.

دراسة حالة إفرادية: قبول جميع الأدلة في قضايا التلاعب بنتائج مباريات كرة القدم في تركيا

أسفر وباء التلاعب بنتائج المباريات الذي انتشر في المراحل النهائية فيالموسم المحلي 2011/2010لكرة القدم التركية عن وقوع ثلاثة حالات من التلاعب.

وقد تقدمت جميع الأندية المتورطة بالطعون للاستئناف على قرار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (الهيئة الأوروبية الحاكمة والمنظمة لكرة القدم) باستبعادهم إما من دوري أبطال أوروبا أو الدوري الأوروبي بسببانتهاكات التلاعب بنتائج المباريات في الدوري المحلي التي ارتكبتهامجموعة من الأشخاص من بينهم رئيس النادي وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المساعد وبعض اللاعبين. وقدموا استئنافهم إلى محكمة التحكيمالخاصةبالرياضة.
وكانت طرائق الإثبات الأساسية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم هي محادثات هاتفية متنصت عليها سجلتها الشرطة السرية ورسائل نصية معترَضةحصلت عليها التحقيقات الجنائية التركية، وقد كُشِف عن محتواها في الأحكام الخاصة بالمحاكم الجنائية التركية.
وأثناء التحقيقات الجنائية وجلسات الاستماع، جرىتعديل على القانون التركي يقضي بعدم قبول أدلة مكالمات التنصت الهاتفي في المحاكمات الجنائية. وقد دفع أحد الأنديةالمتهمة بأنه لا يمكنللاتحاد الأوروبي لكرة القدم الاعتماد على هذه الأدلة في جلسات الاستماع الرياضية.

وقد رُفض ذلك لأن الأحكام السابقة الصادرة عن محكمة التحكيم الخاصةبالرياضةقد دأبت على تأكيد أنه حتى وإن كان الدليل غير مقبول أمام المحكمة المدنية أو الجنائية في الدولة، فإن هذا لا يمنع بالضرورة أي اتحاد رياضي أو هيئة تحكيمية من أخذ مثل هذه الأدلة فى الاعتبار.وكانت هذه القضية الجنائية مستمرةوقت كتابة هذا الدليل.

ويجب توثيق هذه المرونة وتدوينها بوضوح في اللوائح التنظيمية والتشريعات الرياضية. ومن الأمثلة على هذه الأحكام:

" هيئة مكافحة الفساد غير مُلْزَمةبالقوانين المنظمة لمقبولية الأدلة في الإجراءات القضائية أو غيرها. وفي المقابل، يجوز إثبات الحقائقبناء على أي مصادر أو طرائق موثوقة، بما في ذلك أدلة القبول والأدلة الظرفية."
(مدونة مكافحة الفساد للمشاركين،بمجلس الكريكيت الدولي، المادة رقم3.2.1، دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 11 نوفمبر 2014)

"إن المسؤول القضائيواللجنة القضائية و/أو لجنة الاستئنافات حسب الاقتضاء غير مُلْزَمين بأي أحكام قضائية تصدرها السلطات القضائية بخصوص مقبولية الأدلة.وفي المقابل،يجوز إثبات الحقائق المتعلقة بخرق مكافحة الفساد المزعوم بناء على أي مصادر أو طرائق موثوقة، حسبما يقرره تقدير المسؤولالقضائي واللجنة القضائية و/أو لجنة الاستئنافات حسب الاقتضاء."
(اللائحة التنظيمة لاتحاد عالم الرجبي 6.9.2 بتاريخ 1 يناير 2016)

6. اتخاذالإجراءات التأديبية

إن قواعد وسياسات المنظمة الرياضية هي ما يستند إليه قرار اتخاذ أو عدم اتخاذإجراءات تأديبية ضد أحد المشاركين المتهمين بانتهاك مخالفة تأديبية تخرق قوانين إحدى الرياضات، وتحديد مَنْ يضطلع بمسؤولية ذلك القرار.
ويجب على الشخص المسؤول، أيا كان، تقرير ما إذا كان هناك أدلة كافية للتخلي عن عبء الإثباتالمعمول به (مثل رجحان الاحتمالات). وهذا يتضمن أن يضع هذا الشخص نفسه موضع مسؤول التأديب الرياضي الذي سينظر في القضيةويصدرالحكم القضائي فيها.
وإذا رأي الشخص المسؤول كفاية الأدلة، يمكن للمنظمة الرياضية أن تبرر إدانة المشارك الرياضي المتهم ومواصلة التحقيق حتى جلسة الاستماع والنظر في القضية. وإذا لم يوقن الشخص المسؤول بكفاية الأدلة، وجب إغلاق التحقيق لمنع استهلاك المزيد من المواردوقلة فرصالتوصلإلىنتيجةناجحة.
والممارسة الجيدةهي أن يتولى إصدار قرار اتخاذ الإجراءات التأديبية محامونمن داخل المنظمة أو محامون/مستشارون قانونيونمن خارجهاممن يمكنهم تقييم الأدلة بشكل مستقل بعيدا عن المحققين. ولكن، إذا لم يمكن ذلك لأي سبب من الأسباب أمرا ممكنا في المنظمة الرياضية،سيتعين على المحقق أن يقرر ذلك بنفسه/بنفسها.

7. حقوق المشارك الرياضي المتهم (بما فيها الاستئنافات)

إن المشاركين الرياضيين الذين يخضعون لتحقيق أو إجراء تأديبي تابع للرياضة لا يتمتعون بنفس الضماناتالقانونيةالممنوحة لمن يخضعون لتحقيق تجريه الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.و لكن لا يمكن، حسب الممارسات الجيدة، التأكيد بشدة وبشكل

كافٍ على أهمية أن تقدم المنظمات الرياضية الحقوق/الحماية الكافية للمتهمين طوال عملية التحقيق باعتبار ذلك إحدى مسائل عدالةالإجراءات.والفشل في تحقيق ذلك هو إحدى السُبُلالواضحةللطعن وتقديم استئناف من جانب المتهمين إذا عوقبوا بجزاءات في الإجراءات التأديبية اللاحقة.
وإجمالا، يجب أن تلتزمعملية التحقيقات بما فيها جلسة الاستماع التأديبيةبمبدأ العدالة الطبيعية والأصولالإجرائيةالواجبة، وهي أن تكون المحاكمة عادلةوشفافةومحايدة. ومن الحقوق الواجب ضمانتها وتوفيرها للمشارك الرياضي المتهم تحديدا ما يلي:

- حق الإعلام بالتهمة

- الحق في تقديمدفوع أو شكاوىاحتجاجية
- الحق في أن يُنظر في قضيته في حينها في الوقت المناسب
- الحق في توكيل محام
- الحق في استدعاءالشهودواستجوابهم

والوضع الأمثل هو ضرورة تدوين هذه الحقوق بشكل واضح وصريحفي القوانين والقواعد التنظيمية الرياضية، وضرورة الإحالة إليها عند توجيه الاتهامإلى المتهم وكذا الإحالة إليها من قبل اللجنة التأديبية أثناء جلسة الاستماع.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المحقق وأي من المستشارين القانونيين أن يضمنوا عدم وجود أي تحيز فعلي أو متصورطوال عملية المحاكمة حتى جلسة الاستماع التي هي جزء منها وأن يراعوا في جميع الأوقات أن عبء الإثبات يقع على عاتق المنظمة الرياضية وأنه ليس على المتهمينأن يثبتوا براءتهم.

وفي النهاية، يجب ضمان الحق في الطعن والاستئناف في كل الظروف والأحوال، وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق العدالة الطبيعية للمشارك الرياضي. مع وضع حماية الحقوق الخاصة بالعدالة الطبيعية للمشارك في الاعتبار، يجب أن يكون هناك حق الاستئناف تحت كل الظروف.ويمكن أن يكون هذا الاستئناف على أساس استعراض الإجراءات ومراجعتها فقط (مثل هل قامت المحكمة الأولى بارتكابأي أخطاء واضحة) أو أن يكون إعادة النظر كاملا في الأدلة.ومهما كان نوع نهج الاستئناف المستخدم، فمن الممارسات الجيدةان تنظر في الاستئناف لجنة مستقلة من خارج المنظمة الرياضية.

8. فهم المراهنات

من الأفضل أن يكون لدى المنظمة الرياضية فهم جيد للمراهنات وعلاقة عمل جيدة مع منسقي المراهنات ومنظميها. وقد يتعين على المحققينالرياضيين التماسالخبراتالخارجية لتحقيق قدر من التفاهم العملي، خاصة إذا كانت المراهنات غير قانونية في البلدان المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون لدى المنظمات الرياضية مذكراتتفاهم رسمية مع مسؤولي تنسيق المراهنات وتنظيمهاتنص على مشاركة الاستخبارات والتعاون في ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات الذي له علاقة بالمراهنات، وذلك في المواقف التي لا يساعد التشريع الداخلي فيها على ذلك.

ك. العلاقة بين المحقق والمدعي العام في القضية الجنائية أو حالةالتلاعب الرياضي

1. الأدوار والدوافع المختلفة للمحقق والمدعي العام.

من الممارسات الجيدة أن يكون المحقق والمدعي العام مستقلين يجب أن يكونوا مستقلين حرصا على إقامةالعدلعلى النحوالصحيح. ودور المحقق في ادعاءالتلاعب بنتائجالمباريات هو التركيز على اكتشاف حقائق ذات علاقة بهذا الادعاء وما إذا كان يرى أنبإمكانه إثبات التهمة ضد أحد المشتبه فيهم أم لا.

ودور المدعي العام هو القيام بتقييم نقاط القوة والضعف في القضية لاتخاذقرار واعٍ ومستنير بشأن توجيه الاتهامات الخاصة بالمخالفة.

2. فوائد التعاون والتواصل بين المحقق والمدعي العام

بالرغم من أن التحقيق والادعاءمن الوظائف المختلفة، فإن كلا منهما تسعى لتأكيد أو تفنيد تورط الشخص في واقعة التلاعب بنتائج المباريات، ويمكن أن يستفيد كل منهما من عمل الآخر في هذا الشأن. ولتيسير ذلك، يوصى بقوة بأن يتم التعاون المنتظم والتواصل بين المحققين والمدعين العاميين في الأمور التي تخص طابعالتحقيق ونطاقهالعاموالوسائل المحددة للتحقيقات.

3. مرحلة التعاون في التحقيق

يوصي بضرورة وجود تعاون وتواصل بين المحققين والمدعيين العاميين خلال المراحل الأولى المبكرة من التحقيق في التلاعب بنتائجالمباريات، وخصوصا تلك التحقيقات التي تبدو وكأنها ستقود إلى الادعاء.

4. جمع قضية الادعاء العام

إن ضمان ثبوت الإدانة في قضية التلاعب بنتائج المباريات ذات الطابع الجنائي أمر صعب معقد. ومما يسهم في هذا التعقيد مشاكل جمع الأدلة الكافية وعزوف الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم بسبب المخاوف الأمنية. ومما يساعد في هذا الصدد تطبيق المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تطبيق المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (حماية الشهود والخبراء والضحايا).

وما زال المحققون من الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمدعيين حول العالم في طور تعلم الكثير بشأن أنواعالأدلة التي يمكن الحصول عليها، ومدى مقبولية كل منها في المحكمة.

5. القرارات النهائية الخاصة بإثبات التهم والادعاء

قد لا يصدر القرار النهائي بخصوص الاتهامات الموجهة من أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو من الادعاء، وهذا يتوقف على البلد الذي يجري فيه التحقيق. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يقومالمسؤول عن إصدار القرار، كائنا من كان، باستيضاحالأمور مع مَن لهم صلة بإجراءات التحقيق لأنهم من سيكون لديهم فهم بالحقائق الخاصة بالقضية. وينبغي أيضا، إذا كان أحد أجزاء القضية الرئيسية ينطوي علىالمراهنات، أن يتوفر شخص يمكنه تقديم المشورة إلى سلطة توجيه الاتهامبشأن العناصر الفنية المتعلقة بالأدلة ذات الصلة بالمراهنات.إن عدم قدرة الشرطة على الشرطة على فعل ذلك في قضية التلاعب بأحد السباقات المرفوعة ضد عدد من متسابقي الخيل في المملكة المتحدة في عام 2007قد أدى إلى إنهاء القضية[انظر الفصل الثاني، القسم ب ـ دراسة حالة إفرادية : إنهيار محاكمة بخصوص التلاعب بنتائج سباق الخيل في المملكة المتحدة]. وعلىغرار ذلك، يجب طلب المشورة من الخبير المعهود إليه بتقديم أدلة التلاعب.

ومن القرارات الرئيسية، في هذه المرحلة، قرار النظر في السماح أو عدم السماح للمدعى عليهم بالاجتماع مع بعضهم البعض. فإذا كان السماح لهم بفعل ذلك سيضر بإجراءات الادعاء اللاحقة وجب النظر فيالعملعلى إلقاءالقبضعليهم. ويجب النظر في إلقاء القبض عليهم عند وجود مخاوف من أنهم قد:

- يهروبون سرا.
- يتخلفون عن المثول أمام المحاكمة.
- يحاولونالتأثير على الشهود أو غير ذلك من التدخل غير المشروعفي أي عنصر من عناصر قضية الادعاء.

من الموصى به أن يتكون فريق الادعاء من المدعين ذويالخبرة في ملاحقة الفساد في القضايا الرياضية أو سائر أنواع القضايا الأخرىذاتالخصائصالمماثلة، مثل القضايا التي تتورط فيها الجريمة المنظمة أو الجرائم المالية المعقدة.

ويجب أن يتاح لفريق الادعاء تواصل مباشر مع شخص مَنْ يفهمون الرياضة المعنية ويستطيعون تقديم المشورة بشأن المراهنات والمسائل المتخصصة الأخرى المرتبطة بالقضية [انظر الفصل الثاني،القسمف. 10]. وأحد الخياراتالمطروحةالاستعانة بشخص يقدم المشورة والإرشاد لفريق الادعاءويكونلديه خبرة المثول أمام المحاكم الرياضية، وبشكل خاص في القضايا المتعلقة التلاعبفي المراهنات أو قضايا الفساد.

6. ما بعد الملاحقة القضائية

وبالنظر إلى الانخفاض النسبي عدد الملاحقات القضائية الناجحة في قضايا التلاعب بنتائجالمباريات، فإنه من الأهمية بمكان تعلم الدروس المستفادة من مرافعات الادعاء السابقة، ناجحة كانت أم غير ناجحة. ويتعين على الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وجهات الادعاء العام، عند انتهاء محاكمة التلاعب بنتائجالمباريات، أن يخصصوا جزءا من الوقت للنظر والتعلم من خبراتهمكي يتمكنوا من معالجة الادعاءاتالمماثلة بشكل أفضل في المرات القادمة.
ويُرجح أن تقوم إحدى الهيئات الإدارية الرياضيةبتنفيذ تلك العملية داخليا. على سبيل المثال، بعد استكمال قضية فساد سباق الخيل ذات الصلة بالمراهنات من جانب الهيئة البريطانيةلسباقالخيلفي المملكة المتحدة، عقدت جلسات إيجاز لاستخلاص كامل المعلومات ركزت بشكل أساسي على الأمور التي نجحت والتي لم تنجح. ولم يتقتصر هذا الاستخلاص على العمليات والإجراءات والقرارات القضائية في القضية، بل امتد أيضا ليشمل الأثر الأوسع على الرياضةمحل التلاعب، بما في ذلك التأثير التدميري الذي وقع على المتورطين في القضية.

ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات

1. كيفية التعطيل والتفكيك

إن أحد العوامل التي تجذب المجرمين إلى التلاعب بنتائجالمباريات هو أن التلاعب، إذا ما قورن بالأنشطة الإجرامية الأخرى، هو نشاط منخفض المخاطر بسبب أن احتمال وقوع مرتكبيه تحت قبضة الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون ضئيل للغاية [انظر الفصل الأول، القسم س]. ويرجع سبب هذا بشكل أساسي إلى طبيعة الصعوبات المتأصلة في إثبات التورط في حوادثالتلاعب بنتائجالمباريات (فمثلا:يكون الربط بين المشتبه فيه وبين واقعة التلاعب بنتائجالمباريات من خلال أحد أمرين، هما: تعقب الأموال المتعلقة بالمراهنات وإيجاد روابط مع أشخاص داخل الرياضة نفسها) من خلال طرق التحقيق التقليدية غير الاستباقية.
وبالتالي، فإنه يجب تدقيق النظر في الخيارات الأخرى المتاحة للأجهزة المعنية بإنفاذ القانونلمواجهة الذين يقومون بالتلاعب بنتائجالمباريات. وأول الخيارات وأوضحها هو التحقيق في ما إذا كان المشتبه فيهم متورطين في أي نوع آخر من أنواع الجريمة. وإذاثبت ذلك، يمكن استخدامهذه المعلومات لوقف مشاركتهم في أنشطة التلاعب بنتائجإحدى المباريات. وآخر الخيارات المتاحة لدى الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون هو مواجهة المشتبه فيه إذا لم تجدي إمكانية تعطيل ومنع نشاطهم.
وفي بعض الحالات، يكون المتلاعبون بنتائج المباريات خارج طائلة جميع التحقيقات التقليدية التي تجريها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون، فعلى سبيل المثال، هناك حالات لا يمكن الحصول فيها على موافقة بتسليم المشتبه فيه إلى البلد الذي تتولى الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون فيه التحقيق في الواقعة. ومن الأهمية بمكان، في الحالات التي يتورط فيها مثل هؤلاء الأشخاص، أن تتضافر جهود العديد من الأجهزة المعنية لمحاولة تعطيل أنشطة المشتبه فيهم – والقصد من وراء ذلك هو وضع أكبر عدد ممكن من الحواجز المانعة في طريقهم.

ويمكن أيضا أن تتخذ المنظمات الرياضية خطوات أخرى لتعطيل التلاعب المحتمل من خلال الخيارات المتاحة لها، ومنها:

- المراقبة من قِبَل المسؤولين الرياضيين وغيرهم من المشاركين الآخرين.
- توجيه الإنذارات إلى من يشتبه في تورطهم أو إبلاغهم بشكوكهم.
- تغيير مسؤلي المباريات.

- تغيير ترتيب الأحداث لمنع إقامة المباريات التي ليس لها تأثير على النتيجة النهائية للمنافسة أو المباريات التي تكون في خسارتها فائدة [انظر الفصل الأول،القسم ب. 2: دراسة حالة إفرادية-التلاعب في كرة الريشة في الألعاب الرياضية 2012].
- استبعاد المشتبه فيهم من المجالات الرياضية وحظرهم من وضع الرهانات لدى شركات المراهنات القانونية.

دراسة حالة إفرادية: تطبيق العقوبات المبتكرة لإيقاف المشاركين الفاسدين

في واقعة التلاعب بنتائج سباقات الخيل التي شارك فيها مالكو الأحصنة المسجلون السيد ساينس والسيد كريكمور [انظر الفصل 1، القسم جـ دراسة حالة إفرادية: التلاعب في سباق الخيل باستخدام حسابات المراهنات الوهمية]، وقد أسفرت نتائج الجلسة التأديبية عن حظر من سباقات الخيل لمدة 13 سنة.
كما شملت العقوبة منعا من التعاون مع المشاركين ذوي الصلة بالرياضة وهو ما يعني أنه لم يعد من المسموح للسيد ساينس والسيد كريكمور بالذهاب إلى أي اجتماعات للسباقات في المملكة المتحدة، باعتبار ذلك وسيلة لمنع/تفكيك نشاطاتهم السباقية الفاسدة.

2. تبادل المعلومات الاستخباراتية وحماية المعلومات

للنجاح في التغلب على التلاعب بنتائج المباريات، فإنه لابد من التأكيد بقوة على ضرورة تواجد قنوات فعالة وكافية لتبادل المعلومات الاستخباراتية على نطاق المشاكل الحيوية للتحقيقات بين جهة أو أكثر من الجهات التالية (اعتمادا على الحقائق والظروف الخاصة بالادعاءات).
الشكل6. تبادل المعلومات الاستخباراتية وحماية المعلومات.

لتسهيل عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية العملية على الصعيد المحلي، يجب على البلدان تأسيس برنامج محلي مختص بالتلاعب بنتائج المباريات بحسب ما ورد في المادة 13 من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية والذي أيضا يتوافق مع المادة 48(1)(أ)، و(د)،و(هـ)، و(و) (التعاون في تطبيق القانون) والمادة 61(2) (جمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها وتحليلها) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [انظر الفصل الثاني، القسم 1 والملحق أ).

ويجب أن تتضمن مهام البرنامج الوطني لتبادل البيانات والاستخبارات الخاصة بالتلاعب بنتائج المباريات ما يلي:

- العمل كمركز للاستخبارات يتولى جمع وتوزيع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بكل صاحب مصلحة، وبالتحديد تلك المتعلقة بالأفراد المشكوك في تورطهم في إحدى وقائع التلاعب بنتائج المباريات
- تلقي المعلومات الاستخباراتية وتحليلها وإدارتها مركزياً فيما يتعلق بالمراهنات المشكوك فيها وغير الطبيعية الموضوعة على المنافسات الرياضية التي تحدث في بلد ما وإصدار التحذيرات متى اقتضى الأمر
- إرسال المعلومات بخصوص الانتهاكات المحتملة للقوانين أو اللوائح الرياضية لصاحب المصلحة المعني
- التعاون مع كل المنظمات والسلطات ذات الصلة على الصعيد الدولي والمحلي

علاوة على ذلك، سعياً لتحقيق تبادل ناجح للمعلومات الاستخباراتية بخصوص التلاعب بنتائج المباريات العابر للحدود الوطنية، يتعين على البلدان:

- بناء علاقات الثقة مع جهات الاتصال ذات الصلة في البلاد الأخرى.
- استخدام الأنظمة الإقليمية/ الدولية المتواجدة بالفعل، مثل تلك التي يديرها الإنتربول لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

إن النطاق القانوني المتعلق بالإفصاح عن البيانات وحمايتها في بلد معين يمثل أحد الاعتبارات الهامة لتبادل المعلومات الاستخباراتية. وينطبق ذلك على جميع أصحاب المصلحة في تحقيق ما (بالرغم من احتمال وجود استثناءات محددة للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وغيرها من الجهات العامة)، وسوف يحدد إمكانية الوصول للأدلة الرئيسية، مثل سجلات الهاتف وسجلات المراهنات.

إن افتراض حظر جمع واستخدام المعلومات المتعلقة بأي شخص (شخص يمكن تحديد هويته) يمثل إحدى الممارسات الجيدة، إلا إذا تم ذلك بموافقته أو اقتضى القانون القيام بذلك. وبالتالي، على المحققين الإلمام بقوانين حماية البيانات في بلد ما.

وُضِعت قوانين ولوائح حماية البيانات لحماية الخصوصية وليس لحماية المشتبه فيهم في التلاعب بنتائج المباريات،أو أشخاص لهم منفعة،من تحقيق رسمي؛ وكذلك لم يكن الغرض من حماية البيانات عدم التشجيع على تبادل المعلومات بين الدول المتعاونة.

3. آليات الإبلاغ

بخصوص التلاعب بنتائج المباريات نفسه، يختلف القانون المتعلق بالآليات التي تيسر من عملية الإبلاغ عن جريمة اختلافاً كبيراً من بلد لآخر. وبالمثل، فإن طريقة الحصول على معلومات من تلك المصادر يمكن استخدامها في الإجراءات القانونية كما أن التدابير الموضوعة لحماية هؤلاء الذين يتطوعون لتقديم معلومات/استخبارات قد تختلف كذلك من بلد لآخر.

نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في حماية الأشخاص المبلغين، وهو دليل مفيد للمنظمات الرياضية والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

وتتضح الحاجة لتحسين عملية الإبلاغ، كما تؤكد استطلاعات الرأي، حيث يتم الإبلاغ عن أقل من 10 في المائة من وقائع الفساد في جميع القطاعات. وتتجلى الأهداف من هذا الدليل في مساعدة الدول الأطراف، والجهات المحلية الأخرى، في الوقوف على الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي قد تلزم لتلبية المتطلبات الدولية؛ وتحديد الموارد والدعم المتاح لهذه المهمة؛ وإبراز تلك الأمور التي تحتاج إلى مراجعة دائمة

كلما ظهرت التحديات. وفيما يلي نقاط التعلم الرئيسية في هذا الدليل والتي تتمثل في أنه يجب على الدول:

- مراجعة الأطر القانونية والاتفاقات المؤسسية لتعزيز الممارسات الجيدة الحالية وتحديد الفجوات المتعلقة بالابلاغ.
- استخدام التقنيات الحديثة وأساليب التواصل التقليدية لتسهيل الإبلاغ.
- تشجيع الرأي القائل بأن الإبلاغ عن الخطأ مقبول اجتماعياً.
- حماية الأشخاص المبلغين باستخدام مجموعة من المعايير القانونية والإجرائية والتنظيمية.
- النظر في كيفية توفير النصيحة للأشخاص المبلغين.
- ضمان توافر الولاية المناسبة والإمكانات والموارد والصلاحيات المناسبة لدى الجهات المعنية لاستلام التقارير والتحقيق في التصرفات الخاطئة وحماية الأشخاص المبلغين.
- الحرص على حصول فريق العمل في الجهات المعنية على التدريب المناسب وتمتعه بالمهارات الخاصة للتعامل مع البلاغات وحماية الأشخاص المبلغين.

وهناك العديد من أنظمة الإبلاغ التي يمكن أن يستخدمها المجتمع الرياضي لتسهيل الإبلاغ عن التلاعب بالأحداث الرياضية.

ومن النهج التي تستخدمها اللجنة الأوليمبية الدولية (IOC) آلية الإبلاغ السري. وهذه الطريقة تهدف إلى تحفيز الأشخاص على التطوع والإبلاغ حيث لا يمكنهم الإبلاغ بطريقة أخرى نظراً للضغط الواقع عليهم من أقرانهم أو الخوف من الجريمة المنظمة. وعليه، فإن هذه الآلية تستند إلى مبادئ السرية والحماية وإخفاء الهوية.

إلا أن أحد عيوب السماح بالإبلاغ مجهول الهوية يتمثل في أن المحققين التابعين للمنظماترالرياضية و/أو الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون قد يتعذر عليها المتابعة أو التحقق من صحة المعلومات المقدمة. علاوة على ذلك، يتعذر على المنظمات الرياضية مراقبة ما إذا كان المشاركون ملتزمين بواجباتهم نحو الإبلاغ، وهذه الواجبات منصوص عليها في عدد من اللوائح التنظيمية الرياضية.

من النهج الأخرى ضمان إخفاء هوية الشخص الذي يقدم الاستخبارات بما في ذلك إخفاء الهوية في المحاكمة أو جلسة الاجتماع، إذا ما تم توجيه التهم واقتضى الأمر تقديم أدلة رسمية. وفي السياق الرياضي، استخدمت محكمة التحكيم الرياضية هذا النهج في قضية إف كيه بوبيدا، وأليكزاندرا زابركانيك، ونيكول زدرافيسكي ضد الإتحاد الأوربي لكرة القدم.

4. دور وسائل الإعلام

أصبح دور الإعلام في التلاعب بنتائج المباريات أكثر أهمية. فبينما يميل بعض مسؤولي إنفاذ القانون للبعد عن التعاون مع الإعلام في مشاكل التلاعب بنتائج المباريات، فقد لا يكون ذلك الحل الأمثل، وخصوصاً حينما يتعلق الأمر بالتلاعب بنتائج المباريات حيث يمكن للإعلام أن يبدأ بتحقيقاته الخاصة.

وبالتالي، لكان من الأفضل لجهات إنفاذ القانون والمنظمات الرياضية تطوير علاقات جيدة مع مصادر ومنافذ إعلامية جديرة بالثقة. على

سبيل المثال، يتم في العادة نشر التلاعب بنتائج المباريات للعامة في شكل فضائح إعلامية، مما قد ينتج عنه ردود فعل سيئة من المنظمات الرياضية وجهات التحقيق والإدعاء غير المستعدة وغير المجهزة جيداً. ومن التصورات العامة السلبية، التي لا مفر منها، التي تصل لأصحاب المصلحة أن المسؤولين عن التحقيق ليسوا فقط على بعد خطوة أو أكثر من المتلاعبين ولكنهم أيضاً على بعد خطوة أو أكثر من الإعلام من ناحية اكتشاف

أنشطة التلاعب بنتائج المباريات.

دراسة حالة إفرادية: إعلامي متنكر يكشف عن تلاعب محدد من قبل لاعبي الكريكيت الدوليين

في أغسطس 2010، اتهم لاعبو الكريكيت الباكستانيين السيد سلمان بوت، والسيد محمد عاصف، والسيد محمد أمير، والوكيل مزهر مجيد بمخالفات لها علاقة بالتلاعب المحدد في مباراة تجريبية بين إنجلترا وباكستان في ملعب لورد للكريكيت. وكانت المخالفة مرتبطة بالرمي دون كرات في نقاط محددة خلال أدوار إنجلترا.

وكشف مراسل صحفي من صحيفة *ذا نيوز أوف ذا وورلد* المتوقفة عن الصدور حاليا، عن ذلك التلاعب المحدد نتيجة تنكر مارسه للتضليل. وقد عرض مراسل الصحيفة على السيد مجيد مبلغاً كبيراً من المال في مقابل معلومات بخصوص متى لم يكن هناك كرات للرمي. ورتب السيد مجيد مع المدعى عليهم الآخرين عدم رمي كرات في مقابل الدفعات المالية.

تم إصدار التهم الجنائية للتآمر ضد المدعى عليهم الأربعة في إنجلترا. وخضعوا لإجراءات تأديبية عن طريق إحدى الهيئات الإدارية المنظمة للرياضة. واشتملت الأدلة المقدمة في جلستي الاستماع معلومات من تسجيلات سرية ورسائل نصية من الصحفي المتنكر، ومعلومات من استجواب المدعى عليهم.

وتوصلت المحكمة الرياضية وهيئة المحلفين من خلال الأدلة المقدمة في الجلسة التأديبية والمحاكمة الجنائية إلى تصور بخصوص المتورطين. وقد ثبتت إدانة المدعى عليهم، ومُنعوا من ممارسة الرياضة ضمن الإجراءات التأديبية الواقعة بحقهم وأودعوا السجن لمدد مختلفة بعد إدانتهم في التهم الجنائية الموجهة لهم.

وتلتزم وسائل الإعلام والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية بقواعد مختلفة ولها أهداف مختلفة لا تُسهل التعاون ببساطة وقد تؤدي إلى اتباع منهج متباين في التعامل مع التلاعب بنتائج المباريات. فالأجهزة المعنية بإنفاذ القانون في معظمها تهتم بالعدالة العامة وإثبات الإدانات الجنائية، وهو منهج يتطلب شروط سرية صارمة واستخدام الاستخبارات التي لا يمكن للجهات الأخرى الحصول عليها. وفي المقابل، تحتاج وسائل الإعلام إلى الشفافية لتتمكن من خلق قصص للجمهور، وغالبًا ما تكون لأسباب تجارية بحتة.

و حيث إن العلاقة بين وسائل الإعلام والمحققين، سواء أكان الذي يجري التحقيق هو أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو إحدى المنظمة الرياضية، متوترة بالفعل أو غير موجودة (غالباً لأنه لم يسبق لهم التفاعل أبدا). وتشير الممارسة الجيدة إلى أن الثقة بين الأطراف المختلفة، ذوي الثقافات المختلفة تماماً، سوف تتعزز إذا كان بالإمكان تحديد منافع لكلا الجانبين. وعلى الرغم من الاختلافات المذكورة أعلاه، فإن كلاهما يتصرف في نطاق المصلحة العامة للكشف عن النشاط الإجرامي. وسيتحسن الوضع نظراً لوجود خطوط تواصل واضحة بين وسائل الإعلام والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية ذات الحدود التي لا يجب أن يقطعها أي طرف. وفي نهاية المطاف، يريد المحققون التأكد من أنهم يسيطرون على التعامل مع الاستخبارات المتعلقة بقضية معينة أو ادعاء معين.

إن وجود علاقة بناءة بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون ووسائل الإعلام تقلل احتمالية محاولة تدخل الإعلام في نشاطات الأجهزة المعنية ب إنفاذ القانون.

وفي الوقت نفسه، على المنظمات الرياضية أن تبنى علاقة بناءة تحتوي على طريقة بناءة في التعامل مع مشاكل النزاهة. وقد يسهم ذلك في تقليل احتمالية كشف المنظمات عن طريق الإعلام وتشويه سمعتها عن طريق قصص تدعي عدم وجود الاهتمام الكامل بمشاكل التلاعب بنتائج المباريات. كما يمكن أيضا تعزيز الثقة بين الأطراف من خلال الاجتماعات المعتادة والإحاطات التي تتم وفقا لشروط السرية التامة. وسيضمن ذلك إدارة

العلاقات بين وسائط الإعلام والمحققين في إطار سليم من المساءلة، بهدف نهائي هو حماية الشهود المحتملين وضمان نزاهة الأدلة المستخدمة في الإجراءات الجنائية والتأديبية.

كذلك من الممكن أن تسهم علاقة جيدة تخضع لإدارة سليمة بين الإعلام والمحققين في خلق نهج مفيد لجميع الأطراف وتفادي نشر قضايا التلاعب بنتائج المباريات كفضائح.

5. دور مراقبة المراهنات ومذكرات التفاهم

تبحث المنظمات الرياضية عن طرق لتستبق وتمنع أي تلاعب بالنتائج من الحدوث. على سبيل المثال، تعين الجهة الرقابية لسباقات الخيل في المملكة المتحدة خبراء مراهنات يقومون بمتابعة أسواق المراهنات بشكل مستمر ويبحثون عن أي مراهنة غير طبيعية قد تعطيهم أسبقية في ملاحظة أي تلاعب يحدث بالنتائج.

وقد أثبت ظهور شركات مراقبة المراهنات المتخصصة كذلك جدواه في المساعدة عن طريق الجمع بين العنصر التقني (مثل برمجيات مراقبة الأمور الغريبة بشكل خارجي) والعنصر البشري (متخصصو الرهانات ذوو الخبرة العريضة في المسائل الحسابية) للوقوف على الفوارق بين الاحتمالات الحقيقية والمتوقعة. وتوفر هذه الشركات الآن خدمات تجارية للمنظمات الرياضية والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون بما في ذلك تقديم تفاصيل بخصوص أي نشاط مراهنات غير طبيعي أو مشكوك فيه ومن ثم الحرص على توخي الحذر. وإذا تم التبليغ بهذه النشاطات الرهانية المشكوك بأمرها إلى المنظمات الرياضية قبل حدوث المباراة، فإنها تعطي الفرصة لإيقاف أو عرقلة التلاعب المستهدف.

دراسة حالة إفرادية: تعاون أحد أجهزة إنفاذ القانون ومنظمة مراقبة مراهنات يكشف تلاعب فريق ساذرن ستارز

في قضية ساذرن ستارز [انظر الفصل الثاني، القسم 1-1 ـ دراسة حالة إفرادية: فساد في فريق "النجوم الجنوبية" لكرة القدم في أستراليا بسبب رعايا بريطانيين وماليزيين]، كان من المحتمل أن يكون سبب الاستجابة السريعة من شرطة فيكتوريا هو الاستخبارات التي قدمتها منظمة مراقبة مراهنات رياضية لها علاقة جيدة مع وحدة استخبارات النزاهة الرياضية بشرطة فيكتوريا.

بدأت وحدة استخبارات النزاهة الرياضية في المراقبة المشتركة للمباريات في منطقة ملبورن حيث كان يلعب ساذرن ستارز. بينما كانت الوحدة تقوم بإجراء المراقبة على مباراة كرة قدم بين ساذرن ستارز ونادٍ آخر، كان محللو شركة مراقبة المراهنات في لندن يراقبون نشاط المراهنات في نفس المباراة. وخلال مباراة واحدة على الأقل، كانت الوحدة على الهاتف مع محللي مراهنات، والذين قاموا بإخبارهم بحركة الاحتمالات في الوقت الفعلي.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الهواتف المحمولة لبعض لاعبي النجوم الجنوبية مراقبة عن طريق وحدة استخبارات النزاهة الرياضية بشرطة فيكتوريا. بعد بضعة أسابيع من التحليل في الوقت الفعلي لسلوك اللعب لساذرن ستارز، ومقارنة بين أنماط المراهنات عن طريق المحللين في لندن ونشاطات التحقيق السرية عن طريق شرطة فيكتوريا في ملبورن، أصبح واضحا أن بعض لاعبي ساذرن ستارز وخصوصاً اللاعبون من المملكة المتحدة، قد تم توظيفهم من قِبَل بعض المتلاعبين بالنتائج في ماليزيا.

تم تطوير أنظمة التنبيه المبكر لجمع المعلومات مباشرة من منسقي المراهنات، واستناداً إلى اتفاقيات رسمية. وأينما لوحظ النشاط المشكوك بأمره، فإن هذه الأنظمة تبعث بتحذير لمنسقي المراهنات الآخرين، والمنظمات الرياضية والجهات الرقابية.

ومن هذه الأنظمة نظام مراقبة اليانصيب العالمي (GLMS)، والذي تم تطويره عن طريق اتحاد اليانصيب العالمي واليانصيب الأوروبي ويتم تشغيله عن طريق سبورت رادار. ويزود نظام GLMS أعضاء اليانصيب بمراقبة ممتدة لأسواق المراهنات المقدمة عن طريق اليانصيب المسموح به من الحكومة من أجل وكلاء المراهنات المستهدفين للربح فقط. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يزود أعضاء اليانصيب بإنذارات ومنصة للمستخدمين للتواصل

بشكل فعال بخصوص المباريات المحتمل الشك فيها.
يقوم اتحاد الأمن الرياضي الأوروبي (ESSA) بتشغيل نظام إنذار مبكر بهدف محدد هو رصد وتفكيك فساد أسواق المراهنات الخاصة بأعضائه عن طريق التلاعب بالأحداث الرياضية. وأعضاء اتحاد ESSA هم بالأساس منظمو رهانات أوروبيون مقننون، بالرغم من أن اتحاد فرسان هونج كونج هو أحدالأعضاء. وينتهج اتحاد ESSA آلية ذات مستويين للوصول لنظام التحذير المبكر، والذي يعمل كالتالي:

- يرصد أحد أعضاء اتحاد ESSA نمطاً غير طبيعي في حدث محدد (المستوى الأول، أنظمة الرقابة الداخلية).
- يتم الإبلاغ عن ذلك مباشرة لفريق الأمن التابع لاتحاد ESSA ووكيل المراهنات الرئيس. إذا تم اعتباره كخطر محتمل، يطلق النشاط المشكوك بأمره تحذيراً لكل أعضاءESSA (المستوى الثاني، نظام التحذير المبكر لـESSA).
- إذا تم إطلاق تحذير كهذا، وهو يحدث من خلال منصة الأمن المتقدمة الخاصة اتحاد ESSA، يكون مطلوبا من الأعضاء أن يتجاوبوا بشكل سريع لتأكيد ما إذا كان هناك توجهات مشابهة تمت رؤيتها في مكان آخر من الأسواقأم لا، وإن كان الأمر كذلك، يجب توفير أكبر قدر ممكن من التفاصيل.

و لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا شركة نظم الإنذار الخاصة به والتي تُعنى بحماية مباريات كرة القدم في كل بطولات الفيفا عن طريق مراقبة وتحليل سوق المراهنات الدولية الرياضية باستخدام وسائل الإبلاغ الشامل. وتتولى هذه الشركة كذلك، المعروفة باسم فيفا إيرلي وورنينغ سيستم جي.إم.بي.إتش (EWS)، مراقبة المباريات لأطراف خارجية سواء لكرة القدم أو للألعاب الأخرى. وتقوم إستراتيجية الشركة على ثلاثة أمور، التعاون مع وكلاء المراهنات والجهات الرقابية، ونظام المراقبة التقني، وشبكة معلوماتية.
وقد طورت اللجنة الأوليمبية الدولية طريقتها الخاصة، والتي يُطلق عليها نظام نزاهة المراهناتIBIS، والذي تأسس في يناير 2014. ولا يدخل هذا النظام ضمن أنظمة المراقبة، حيث إنه يقوم بجمع وتوزيع الاستخبارات والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالمراهنات الرياضية ليستخدمها جميع أصحاب المصلحة بالحركة الأولمبية. ويستند نظام IBIS إلى شبكة من الاتفاقات الفردية (مذكرة التفاهم) التي وقعتها اللجنة الأوليمبية الدولية وأصحاب المصلحة المختلفين، وبالأخص الجهات الرقابية للمراهنات، ووكلاء المراهنات، والاتحادات الدولية.
تستخدم الجهات الرقابية المحلية للمراهنات كذلك في البلدان المنظم والمشروع فيها المراهنات، آلية مراقبة قد تساعد في مكافحة الفساد المالي في الرياضة عن طريق التلاعب بالمباريات. وتتوفر لدى لجنة المقامرة في المملكة المتحدة وحدة استخبارات للمراهنات الرياضية تم إنشاؤها في عام 2010.ومن المبادئ المرجعية لتلك الوحدة (والتي تم مراجعتها في 2015)، "التعهد بمراقبة المراهنات على الأحداث الرياضية من قِبَل أشخاص محددين." ولا تتسم هذه الآلية باتساع نطاقها مثل الأنظمة الأخرى الواردة أعلاه، ولا تستخدم المراقبة العامة الاحترازية لأسواق المراهنات أو الأحداث الرياضية، حيث لا يزال ذلك هو دور وكلاء المراهنات والجهات الإدارية الحاكمة في الرياضة على التوالي.

6. جهات التواصل الفردية

إن الوضع الأمثل لكل من الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية أن يكون لديها جهة تواصل فردية خاصة بمشاكل التلاعب بنتائج المباريات.ويجب أن تكون هذه الجهة ملمة تماماً بكيفية التحقيق في الادعاءات الخاصة بالتلاعب بنتائج المباريات ولديها مسؤوليات رئيسية من أجل:

- طرح مبادرات للنزاهة داخل منظماتها والحفاظ عليها
- أن تكون أول مستقبل للمعلومات المتعلقة بالتلاعب بنتائج المباريات داخل منظمتها
- إجراء التحقيقات بخصوص المعلومات والادعاءات المستلمة، والتنسيق، عند الضرورة، بين جميع التحقيقات
- إنشاء صلات وبناء علاقات مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين ممن لديهم صلة بالأمر وكذلك الجهات الميدانية

ولكي تتمكن جهة التواصل الفردية من القيام بتلك المسؤوليات الرئيسية، فإنه يلزم دعمها بالقوانين أو اللائح ذات الصلة لاتخاذ القرارات عند ظهور واقعة أو ادعاء بتلاعب في نتائج إحدى المباريات.

7. مسؤولو النزاهة

يجب تشجيع المنظمات الرياضية على الاستعانة بمسؤولي النزاهة. فبالرغم من أن الدور قد يختلف بناء على الاحتياجات والمصادر الخاصة بالرياضة، فقد يكون مسؤول النزاهة قيمة لا تقدر بثمن، وخاصة في مرحلة البناء وخلال المرور بأي حدث مهم لهذه الرياضة. وتتمثل مهمة مسؤولي النزاهة الأساسية في ردع أي شكل من أشكال التلاعب بنتائج المباريات. ويجب أن يكون دورهم مميز عن دور مسؤول مكافحة المنشطات لأن هذه المناصب تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات.

ويوصى بأن يتمتع مسؤولو النزاهة في المنظمات الرياضية بالمهارات التالية:

- الإلمام بأسلوب المتلاعبين بنتائج المباريات
- معرفة الاختصاصات القضائية المختلفة التي قد تدخل أي ادعاءات في نطاقها (مثل: المنظمات الرياضية المحلية أو الدولية وأي دعوى جنائية محتملة)
- القدرة على تطبيق اللوائح الرياضية ومعرفة الدليل اللازم لإثبات المخالفة بناء على المعيارالمستخدم
- القدرة على تطوير مصادر المعلومات وإدارتها
- القدرة على الحفاظ على السرية وإخفاء الهوية متى أمكن
- المعرفة الأساسية بمبادئ عمل المراهنات

من الموصى به أن تتضمن واجبات مسؤولي النزاهة الأعمال التالية:

- تقديم برنامج تعليمي للنزاهة لكل المشاركين قبل الحدث
- إجراء زيارات نزاهة لفنادق الأفراد/ الفرق المشاركة ومسؤولي المباريات
- تقديم حضور واضح ومستقل للنزاهة على الأرض في كل مكان لإقامة المباريات والذي يكون بمثابة رادع واعتراض، إذا لزم الأمر، لكل من لديه النية في اتباع أساليب مشبوهة مع المشاركين
- ضمان الامتثال لقواعد النزاهة الرياضية بخصوص المعلومات الداخلية المتعلقة باستخدام وسائل التواصل من قِبَل المشاركين.

- التصرف كجهة اتصال مباشرة مع شركة مراقبة المراهنات وتقديم استجابة مباشرة، لدى رصد والتأكد من وقوع حوادث اشتباه تشمل أسواق المراهنات، للتحقيق في تلك الحوادث، وتحديد ما إذا كان هناك شرح منطقي لأنماط المراهنات غير المنتظمة/ غير الطبيعية
- إجراء استعلامات أو تحقيقات للبحث عن الحقائق بما يتفق واللوائح الرياضية

- الحصول على الأدلة وجمعها
- إجراءمقابلات مع الشهود، والأشخاص المشتبه بهم أو المتهمين، والمبلغين وما إلى ذلك
- إنشاء تقارير الحالة لإرسالها إلى هيئة تأديبية رياضية مستقلة لإصدار العقوبات

دراسة حالة إفرادية: مسؤولو النزاهة في كأس العالم للرجبي عام 2015

مثال حديث على الممارسات الجيدة في هذا السياق كان الاستعانة بمسؤولي النزاهة من قِبَل منظمي بطولة كأس العالم للرجبي عام 2015. حيث تم توزيع مسؤول نزاهة في كل استاد لكل مباراة. وقام المسؤولون كذلك بتقديم محاضرات تدريبية متعلقة بالنزاهة لكل الفرق.
كما كان مسؤولو النزاهة على اتصال دائم بشركة مراقبة المراهنات المتعاقد معها لمراقبة أسواق المراهنات على كل مباريات البطولة، والأهم من ذلك أنهم شاركوا في متابعة أي واقعات مثيرة للشبهة تحدث خلال البطولة.

مسؤول النزاهة في رياضة معينة قد يكون نفس الشخص الذي يعتبر جهة الاتصال الوحيدة في المشاكل المتعلقة بالنزاهة حتى لا يكون هناك مضاعفة للمجهود أو الموارد. وهذا هو النهج الذي يرشحه الفيفا، الهيئة المنظمة الدولية لكرة القدم، للأعضاء التابعين له في الاتحادات المحلية في توصياته المحددة بخصوص مكافحة التلاعب بالمباريات

8. وحدات النزاهة والاستراتيجيات داخل المنظمة الرياضية

تقع المسؤولية الرئيسية للحفاظ على نزاهة رياضة بعينها على عاتق هذه الرياضة. وتحقيقاً لهذه الغاية، طورت بعض الرياضات إمكانات لإجراء تحقيقات في التلاعب بنتائج المباريات ولديها استخبارات داخلية أو وحدات لمكافحة الفساد يشغل مناصبها في العادة بعض محققي ومسؤولي إنفاذ القانون السابقين. ومن الأمثلة على ذلك، وحدة النزاهة الخاصة بالهيئة البريطانية لسباق الخيل، ووحدة النزاهة لرياضة التنس، ووحدة الأمن ومكافحة الفساد التابعة للمجلس الدولي للكريكيت، وشبكة مسؤولي النزاهةالتابعة للفيفا. ويجب على هذه الهيئات إجراء تحقيقات دون الحصول على بعض الصلاحيات المتوفرة لجهات إنفاذ القانون والجهات القانونية الأخرى (مثال، احتجاز والقبض على المشتبه فيهم).
على المنظمات الرياضية التي تتطلع لتأسيس أو تحسين وحدة نزاهة قائمة بالفعل، وتتطلع بناءً على ذلك إلى الممارسات الجيدة في هذا السياق، أن تراعي العناصر التالية لاستراتيجية مكافحة التلاعب بنتائج المباريات.

تقييم المخاطر

نقطة البداية الموصى بها من أجل أن تقوم منظمة رياضية بتطوير استراتيجية نزاهة/ مكافحة التلاعب بنتائج المباريات هي تقييم المخاطرلأحد التهديدات

التي يفرضها التلاعب بنتائج المباريات على رياضتهم المعنية وعلى نقاط الضعف (مثال، داخل الرياضة، وسوق المراهنات، ونطاق العدالة الجنائية) التي تيسر الأمور أمام فارضي التهديد أو التي يستغلها فارضي التحديد.
المراهنات هي أحد مجالات التحليل. ويشكل قدر كبير من المراهنات على رياضة معينة تهديداً محتملاً. وتشتمل المعلومات الأخرى ذات الصلة

بالمراهنات على ما إذا كان يتم تقديمها خارج الرياضة بمن سوف يفوز بهذا الحدث، والذي يشار إليه عموماً بالرهان الجزئي أو المصغر. كما أن لبث الحدث الرياضي على شاشات التلفاز أو بثه على الإنترنت بشكل مباشر علاقة بالأمر، حيث كلما زاد الجمهور، زادت نسب حصول المراهنات.
الرياضات الفردية، مثل التنس أو السنوكر أو رمي السهام، قد تحمل مخاطرة أكبر من تلك التي تحملها الرياضات الجماعية، حيث إن الفاسدين قد يحتاجون فقط إلى التأثير على فرد واحد للتلاعب بنتيجة المباراة. وقد تتضمن المراهنات المصغرة في العادة التأثير على شخص واحد أو على فريق كامل، الأمر الذي يوضح أسباب استهداف المشاركين من غير اللاعبين مثل الحكام وملاك النوادي.
من الأمور الأخرى التي يجب مراعاتها سهولة تأثر المشاركين الرياضيين بأساليب الأفراد الفاسدين. وبالتحديد، ثبت أنه حين يحصل المشاركون على أجور ضعيفة، أو لدى وقوع تأخير في تلقي الأجور أو عدم تلقيها على الإطلاق، فإنهم يكونوا أكثر استهدافاً من قِبَل المتلاعبين بنتائج المباريات.

دراسة حالة إفرادية: كيف تم عرقلة نزاهة المراهنات في الألعاب الأولمبية لسنة 2012

في دورة الألعاب الأولمبية بلندن سنة 2012، قدمت وحدة التقييم المشترك (JAU)، وهي إحدى آليات جمع وتقييم ومقارنة المعلومات الخاصة بمشاكل نزاهة المراهنات قبل المباريات وخلالها والتي يستخدمها أصحاب المصلحة، ملفات تعريفية عن كل الرياضات الأولمبية بالتفصيل لإيجاد نقاط الضعف والمخاطر الكامنة في كل منها على حدة.
وللقيام بذلك، تحققت الوحدة مما إذا كان تاريخ أو ثقافة الرياضة قد تعرضت للفساد، بسبب الحوكمة الضعيفة أو المتضعضعة أو تعاطي المخدرات أو التلاعب بنتائج المباريات.

قد يكون وجود ثقافة فساد حقيقية وملموسة من العوامل الأخرى التي يجدر مراعاتها عند تقييم المخاطر لرياضة محددة.
وبشكل دقيق، سوف تعتمد الموارد التي قد تحتاج المنظمة الرياضية لتكريسها لوحدة نزاهة على نتائج تقييم المخاطر. على سبيل المثال، أحد الرياضات مثل سباق الخيول، نسبة التلاعب بنتائج مبارياتها تكون عالية بسبب الصلة النادرة بين المراهنات والمبالغ الكبيرة من الأموال التي من الممكن وضعها على سباق واحد. ومن الرياضات الأخرى التي قد يكون بها نسبة مخاطرة عالية بسبب الشعبية والتغطية التلفزيونية العالمية كرة القدم والتنس والكريكيت.

قواعد وسياسات واضحة

يجب أن تعمل كل المنظمات الرياضية وفق قواعد وسياسات واضحة في التعامل مع مخالفات النزاهة المتعددة، والتي تتراوح من المراهنات التي يضعها المشاركون إلى التلاعب الفعلي بنتائج المباريات.
وعندما يتعلق الأمر بالمراهنات التي وضعها أحد المشاركين الرياضيين، في بعض الحالات، قد يكون الحظر الكامل على المراهنة مناسبا، مثل الحظرالموضوع على المتسابقين في سباق الخيول. وقد يكون هناك على الأقل حظر على المراهنات في الأحداث/ المسابقات التي يتنافس فيها المشاركون.

المراهنات الفاسدة قد تتضمن إساءة استغلال المعلومات الداخلية، لذلك من المهم أن تقدم الرياضة تصوراً واضحاً عن ماهية تلك المعلومات ومن ثم تقديم التوجيهات الواضحة لجميع المشاركين عن كيفية التعامل مع هذه الأمور.

خلال الأحداث الرياضية، يكون حظر استخدام أي نوع من أجهزة التواصل من الطرق الوقائية المفيدة. كما يشكل الحصول على إذن وصول قانوني إلى تلك الأجهزة وإلى سجلات فواتير المشاركين المفصلة جزءاً لا يتجزأ من أي تحقيق يعقب ذلك، فضلاً عن كونه كذلك شرطاً بالنسبة للأشخاص المقرر حضورهم مقابلات وإجابة عن الأسئلة. ويمكن فرض هذه الالتزامات على المشاركين في قواعد و/ أو اتفاق المشاركة في المنافسات في أي رياضة.
ويلزم استكمال قواعد وسياسات الرياضة عن طريق نظام امتثال وتطبيق فعال يتضمن إجراءات تأديبية رسمية للتعامل مع أي مخالفات. بالإضافة

إلى ذلك، من الموصى به أيضا، ضرورة تسجيل المشاركين والمسؤولين في قانون مكافحة الفساد.

ترخيص المشاركين

ليس لكل الرياضات سياسة أو إجراءات ترخيص للمشاركين، ولكن بالنسبة للرياضات التي يتوافر بها هذا الأمر، فقد يكون الترخيص جزءا مهما في استراتيجية النزاهة. في سباقات الخيول في المملكة المتحدة، يجب على كل الفرسان والمدربين الحصول على ترخيص قبل التمكن من المشاركة في الرياضة. ويمكن للمنظمة الرياضية استخدام إجراءات الترخيص كنافذة تستطيع من خلالها فحص الأفراد والعمل على تعزيز النزاهة في تلك الرياضة.

بالنسبة لتلك الرياضات التي لا تتطلب حاليا ترخيص المشاركين، مازال من الموصى به، كإجراء وقائي، أن ينضم المشاركون الجدد عن طريق إجراءات رسمية. فالواقع يقول أن منع شخص محتمل فساده من الدخول في رياضة أجدى من رصده وطرده بعدما يتم ترخيصه.

حينما يتعلق الأمر بالأندية الرياضية، يجب على المنظمات الرياضية أن يكون لديها تدابير سارية لتنظيم وضمان شفافية ملكية وتمويل الأندية. وقد أسهم نقص الشفافية في هذا الأمر في جعل الأندية أكثر عرضة للاستحواذ عليها والاستثمار فيها عن طريق الجريمة المنظمة، حيث تستخدم الأندية كوسيلة لنشاطات التلاعب بنتائج المباريات.

دراسة حالة إفرادية: استثمار في كرة القدم البلجيكية من قِبَل رجل أعمال صيني

بدأت هذه القضية عندما قام رجل أعمال صيني بالاستثمار في ثمانية أندية لكرة القدم كانت تمر بضائقة مالية في بلجيكا. وهذه الاستثمارات تضمنت في بعض الحالات حق شراء النادي غير المشروط.

زُعِمَ أنه عندما تمت الاستثمارات، تم عرض أموال على لاعبي هذه الفرق للتأثير على نتائج المباريات للترجح عن طريقالتلاعب المسبق لنتائج هذه المباريات.

استغرقت تحقيقات جهة إنفاذ القانون البلجيكية ومنظمة كرة القدم 10سنوات في الفترة بين 2005 و2015، وشملت وكلاء لاعبين ومدربين ولاعبين ومحامين ورؤساء مجالس إدارة.

في 2015، حُكِم على إجمالي 31 شخص بالعديد من الجرائم، بما في ذلك الفساد وغسل الأموال والتحايل على الضرائب. ولا تزال القضية، حتى كتابة هذه السطور، سارية حيث قدم عدد من المحكوم عليهم دعاوى استئناف.

القدرات التحقيقية والاستخباراتية

الاستخبارات هي شريان الحياة لأي برنامج لمكافحةالفساد. والخبرة في بعض الرياضات، وأبرزها سباقات الخيل والكريكيت والتنس، تفيد بأن

جمع وتحليل ونشر الاستخبارات بغية التعرف على أنماط النشاط واستهداف المفسدين المشكوك بأمرهم من الأمور الناجزة في مكافحة تهديدات النزاهة بشكل ناجح.

أوصى تقرير أصدرته لجنة نزاهة المراهنات الرياضية في المملكة المتحدة في 2010 بأن كل الرياضات يجب أن تنتهج نهجا مماثلا ويكون لديها قسم إدارة للمعلومات والاستخبارات مبني على تكنولوجيا المعلومات، أو على الأقل يكون لديهم القدرة على استخدام تلك الوسائل.

كما أن الحاجة تقتضي وجود خبراء الاستخبارات والتحليل الذين لديهم القدرة على تحويل المعلومات والاستخبارات إلى أدلة لأي جلسة تأديبية قادمة.

كذلك، يُعد التحقيق الصارم لأي نشاط مراهنات مريب على أي حدث رياضي من العوامل المهمة لاستراتيجية النزاهة في هذه الرياضة.
بعض المنظمات الرياضية لديها القدرة على ذلك ولكن البعض الآخر لا يملك هذه القدرة، وقد يعتمد على المساعدة الخارجية.بشكل قاطع، كل ادعاء يجب أن يحقق فيه بسبب الخوف من الاحتجاز أفضل وسيلة ردع ممكنة.

الإجراءات الانضباطية القوية والعقوبات

لضمان أن إجراء تحقيق سليم في ادعاءات لها علاقة بالتلاعب بنتائج المباريات قد قامت به رياضة معينة، وأن حقوق المتهمين لم تمس خلال التحقيق، فإنه يتعين أن يكون لدى الرياضة إجراءات انضباطية قوية (وعملية استئناف مستقلة) والتي تساهم في جلسة استماع عادلة من قِبَل الهيئة الانضباطية المعنية لهذه الرياضة (انظر الفصل الثاني، القسم ك-6). وإذا توافرت قناعة لدى مسؤول أو هيئة جلسة الاستماع بصحة قضية تلاعب بنتائج المباريات، فإنه يجب أن تكون العقوبة الموقعة قوية ومتناسبة ومتوافقة. وفي الحالات الأكثر خطورة، فإن ذلك يعني حظراً لمدى الحياة من الرياضة المعنية. وتعمل هذه العقوبات بدورها كرادع بارز.

العمل التعاوني مع منظمي المراهنات ومنظمات المراقبة

من الأهمية بمكان أن تتعاون المنظمات الرياضية ووكلاء المرهانات في حل مشاكل النزاهة فمن المرجح أن تكون أسواق المراهنات هي مصدرالاستخبارات على نشاطات المراهنات المريبة. والأدلة التي تثبت هوية من وضع المرهانات ووقت وضعها ستزيد من فرص نجاح التحقيق التأديبي اللاحق.
الرياضات التي تعلو فيها نسبة المراهنات قد تنظر في توظيف محللي مراهنات يمكنهم متابعة أسواق المراهنات بشكل استباقي. وأقل ما يجب على المنظمات الرياضية هو أن يكون لديهم القدرة على الوصول لشخص يستطيع المساعدة في تفسير بيانات المراهنات وتحضير أدلة المراهنات من أجل جلسات الاستماع التأديبية.
ومن الخيارات الأخرى أمام المنظمات الرياضية الاستعانة بخدمات المشغلين التجاريين المتخصصين في مراقبة أسواق المراهنات.
وعند تبني نهج استباقي، فإنه من الممكن استخدام الاستخبارات الفورية الآنية الواردة من وكيل المراهنات أو من شركة مراقبتها لمنع التلاعب بنتائج إحدى المباريات من الحدوث.

التعليم

يُعد التعليم وزيادة الوعي من العوامل الأساسية لأي استراتيجية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات. فالتعليم يزيد من الوعي عند جميع المشاركين في الرياضة ويحميهم من الأشخاص الذين يسعون لإفسادهم. وكلما ازداد استعداد المشاركين، تحسنت قدرتهم على معرفة الأساليب التي يستخدمها المتلاعبون بالنتائج ومقاومتهم لها.

إن الهدف من التعليم بخصوص التلاعب بنتائج المباريات يتمثل في تعريف جميع المشاركين بقواعد المراهنات والتلاعب في النتائج واستخدام (أو الأدق إساءة استخدام) المعلومات الداخلية.
قد يتخذ التعليم بخصوص التلاعب بنتائج المباريات عديد من الأشكال، من التدريبات المباشرة والتدريب عبر الانترنت إلى المواد المكتوبة مثل المنشورات وبطاقات التذكير. ويجب أن يعتمد نوع الطرق المستخدمة على الجمهور المستهدف ويجب أن تتعاون المنظمات الرياضية مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك اتحادات اللاعبين ومنظمات المراهنات الرياضية الموثوقة، لجعل التعليم وثيق الصلة بالأمر ولزيادة تأثيره.

على المشاركين والمسؤولين الاستعداد لاستكمال برنامج تعليمي قبل الدخول في رياضة وحضور/استكمال البرامج الدورية لتجديد المعلومات.
الأهم من ذلك، أنه يجب على المنظمات الرياضية أن تضع في اعتبارها ضرورة اعتبارالتعليم وزيادة الوعي جزءاً من استراتيجية النزاهة الشاملة وليس بديلا عنها.

III.

الفصل الثالث : الاستنتاجات ونقاط التعلم الرئيسية

أ. نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات

التلاعب بنتائج المباريات خطر له أوجه عديدة يهدد نزاهة الرياضة حول العالم. فهو انتهاك من نوع خاص يتطلب مهارات خاصة للتصدي له بشكل سليم. وهذا الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في تحقيقات التلاعب بنتائج المباريات يزود الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية وغيرها من الهيئات الأخرى ذات الصلة بأدوات عملية وأساليب منهجية وإرشادات من أجل المساعدة في التصدي لهذا الخطر وجعل التلاعب بالمباريات أقل جذبا لمَنْ هم داخل الرياضة وخارجها؛ مما يؤدي إلى تعزيز نزاهة الرياضة.

وبالنسبة للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون، فإن استخدام المواثيق الدولية الحالية وعلى الأخص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واعتماد أحكامها في المسار الخاص بادعاءات التلاعب بنتائج المباريات سيساعد هذه الأجهزة في عملية التحقيق التي تقوم بها. وعلى الرغم من أن المنظمات الرياضية والهيئات المعنية الأخرى ذات الولاية والسلطات القضائية التي تخولها من التحقيق في ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات غير مُلْزَمة بجميع الصكوك الدولية المذكورة في هذا الدليل المرجعي، فإنها تستطيع الحصول على المساعدة من مبادى هذه الصكوك.

وفيما يلي نقاط التعلم الرئيسية التي ورد تفصيلها في هذا الدليل المرجعي والتي تخص الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية وسائر الهيئات المعنية الأخرى:

- ضرورة أن يستند أصحاب المصالح في تصرفاتهم على أطر قانونية دولية (ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية). وعلى التشريع الوطني
- يبين هذا الدليل المرجعي لمختلف جهات التحقيق أفضل السبل في تطبيق مجموعة منتقاة من طرائق التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات في المجال الرياضي لبلوغ النتائج المنشودة من طرق الكشف عن هذا النوع من التلاعب والحصول على الاستخبارات اللازمة له، والأنشطة التحقيقية الخاصة به.
- أدت أسواق المراهنات العالمية والتكنولوجيا المتقدمة إلى زيادة حدة الخطر الناجم عن التلاعب بنتائج المباريات.
- الشكل الرئيسي من أشكال التلاعب بنتائج المباريات هو الشكل المتعلق بالمراهنات. غير أنه يمكن أن ترتكب أنشطة التلاعب بنتائج المباريات لأسباب رياضية وهي ليست أقل خطورة.
- تعريف التلاعب بنتائج المباريات/التلاعب مأخوذ من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمنافسات الرياضية. وهو "تعمد ترتيب أو ارتكاب فعل أو إغفال آخر بهدف إحداث تغيير في نتيجة مسابقة رياضية أو في مسارها بشكل غير سليم من أجل المحو الكامل أو الجزئي لطابع المسابقة الرياضية سابقة الذكر الذي لا يمكن التنبؤ به بهدف الحصول على مزية غير مستحقة لصالح من قام بذلك أو للغير."

- السياقات المتباينة التي يعمل فيها كلا من المحققين الرياضيين ومحققي الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون تؤثر على طريقة سير عملهم بشكل مشتقل، وتحدد شكل الطريقة التي يعملون بها معا على قضية من قضايا التلاعب بنتائج المباريات التي تنطوي على نشاط يخالف القواعد التنظيمية الرياضية والقوانين الجنائية.
- تتجذب الجريمة المنظمة إلى التلاعب بنتائج المباريات؛ إذ أنه حاليا أحد الأنشطة قليلة المخاطر كثيرة العوائد.
- يعتبر التلاعب بنتائج المباريات شكل محدد من أشكال الفساد المالي المعقدة الذى يلقي بظلاله الوخيمة على المجتمع ككل.
- يخدع التلاعب بنتائج المبارة عدد من أصحاب المصالح في المجال الرياضي، من بينهم المشجعون ومنظمو المراهنات.
- التلاعب بنتائج المباريات جريمة عالمية عابرة للحدود يصعب التحقيق فيها بسبب انعدام القوانين المختصة بها وكثرة النُهُج التي تتناوله.
- تسهم الصكوك الدولية القانونية والرياضية في التصدي لهذا الخطر، ومن تلك الصكوك اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية المجلس الأوروبي بشأن التلاعب بالمنافسات الرياضية، ومدونة الحركة الأولمبية التابعة للجنة الأولمبية الدولية لمنع التلاعب بالمسابقات.

ب. التحقيق في قضايا التلاعب بنتائج المباريات

- لواقعة التلاعب الناجح بنتائج المباريات أربع مراحل هي: تخطيط المؤامرة، ووضع المراهنات، وتنفيذ التلاعب في مضمار اللعب، وجمع الأرباح غير القانونية.
- إذا كان أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون هو الجهة التي تقود تحقيقات ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات، يجب عليها حينئذٍ أن تتشارك مع المنظمة الرياضية المعنية وتستفيد من معلوماتها بالرياضة محل التلاعب.
- من الأهمية بمكان، مهما كان مصدر زعم ادعاء التلاعب المسبق بنتائج المباريات (منسقو المراهنات أو الأشخاص)، عدم إهمال الاستخبارات بدون استكشاف عدد من الخيارات لمحاولة إثبات الخبر، وبخاصة استقصاء الأدلة من أسواق المراهنات.
- معيار الإثبات في أي قضية جنائية هو أن يكون إثباتا لا يداخله شك معقول. أما معيار الإثبات في جلسات الاستماع التأديبية الرياضية فهو معيار أقل درجة يتراوح ما بين رجحان الاحتمالات والقبول والارتضاء.
- الهدف الأساسي لأي تحقيق، سواء أجراه أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو أية هيئة أخرى، هو تتبع الأدلة بشكل منهجي ومنطقي.
- أدلة المراهنات في العادة فنية ومعقدة، ولذا يجب إشراك الخبراء لتقديم المساعدة.
- يجب توخي الحذر عند التعامل مع المشاهد التصورية الخاصة بحادث تلاعب مزعوم بنتائج المباريات لأن هوامش الأخطاء الصغيرة بالنسبة للمشاركين الرياضيين ذوى المهارات العالية تجعل من الصعب إثبات تعمد التصرفات المشكوك فيها
- .يجب الحصول على سجلات الهواتف والمراهنات الحسابات المصرفية من الأطراف المتهمة لإيجاد الروابط بينهم. ويجب تقديم هذه المعلومات وعرضها بشكل واضح أمام المحكمة الجنائية أو المحكمة الرياضية (في رسومات أو جداول زمنية).

- وسائل التواصل الاجتماعي مصدر له أهميته في الاستخبارات، لكن يجب تنفيذ أي عمليات بحث والحصول على أي أدلة بشكل ينم عن وعي بالشروط والقيود القانونية.
- عند اتخاذ قرار الاستعانة بأحد الخبراء في بعض الأدلة (مثل المراهنات أو المشاهد التصورية)، يجب أن يؤخذ في الاعتبار استقلالهم وخبرتهم وأدائهم في المحكمة.
- يجب أخذ الحيطة عند إجراء المقابلة مع المتآمرين المشاركين في الادعاء بسبب احتمالية أن كل شخص منهم يسعى فقط لحماية نفسه.
- تتبع أثر الأموال في تحقيق التلاعب بنتائج المباريات قد يمكن الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون من التعرف على أشخاص آخرين داخل الرياضة وخارجها، لا يربطهم شيء سابق بالمؤامرة.
- الولاية القضائية والسلطات الممنوحة للمنظمات الرياضية محدودة وهذا يؤثر على قدرتهم على إجراء التحقيق في ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات، وإن كانت لديهم الرغبة حقا في إجراء التحقيق.
- المنظمات الرياضية غير مُلْزَمة بنفس القواعد الصارمة الخاصة بالأدلة كما هو الحال مع الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. وهذا يعينها على إتخاذ إجراءات ضد المشاركين الرياضين المنتمين إلى إحدى الألعاب الرياضية والذين هم جزء من مؤامرة التلاعب.
- بالرغم من ضرورة توافر عناصر الاستقلالية في كل المحقق والمدعي العام، فإن التعاون والتواصل المنتظم بينهما ضروري في المرحلة المبكرة بشأن الأمور التي تخص طبيعة التحقيق ونطاقه العام والوسائل المحددة للتحقيقات.

ج. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات

- أحد النهج البديلة التي تهدف إلى تقليل الصعوبات المتأصلة في إثبات تورط الأشخاص في حوادث التلاعب بنتائج المباريات هو التحقيق في ما إذا كان المشتبه فيهم متورطين في أي نوع آخر من النشاط الإجرامي أم لا.
- يجب على البلدان منفردة أن تتطلع لإنشاء برامج وطنية من شأنها تسهيل عملية مشاركة الاستخبارات وتبادلها.
- تهدف قوانين وأحكام حماية البيانات إلى حماية الخصوصية ويجب أخذها في الاعتبار عند التحقيق مع المشتبه فيهم بالتلاعب بنتائج المباريات.
- من مصلحة جميع الأطراف المعنية إيجاد تواصل الفعال بين وسائل الإعلام والأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية، وإن كان هذا التواصل من الإجراءات الكثيفة الاستخدام للموارد.
- أصبحت نظم مراقبة المراهنات وبرامج مشاركة الاستخبارات مصدرا مهما للأدلة في قضايا التلاعب بنتائج المباريات ويجب الاستفادة منها بالقدر الذي تسمح به من الموارد البشرية والمالية.
- يجب توفير نقطة إتصال مشتركة وموحدة بشأن قضايا التلاعب بنتائج المبياريات بين جميع الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمنظمات الرياضية.
- ضرورة أن يكون لدى المنظمات الرياضية مسؤول نزاهة، وحبذا لو كانت وحدة مسؤولة عن النزاهة تكون مهمتها الأساسية العمل على ردع التلاعب ووضع استراتيجيات خاصة بالنزاهة.
- تثقيف جميع المشاركين لزيادة الوعي بالتهديد الذي يمثله التلاعب بنتائج المباريات وبكيفية مكافحته.

الملحق أ

مدى انطباق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على مكافحة التلاعب بنتائج المباريات

المادة	النص ذو الصلة فيها	مدى انطباق التطبيق على مكافحة التلاعب بنتائج المباريات
المادة 1 بيان الأغراض	أغراض هذه الاتفاقية هي: (أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع؛ (ب) ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.	• يقع التلاعب بنتائج المباريات تماما ضمن أغراض الاتفاقية لكونه أحد أشكال الجريمة المالية العابرة للحدود.
المادة 3 نطاق الانطباق	تنطبق هذه الاتفاقية، وفقا لأحكامها، على منع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وارجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية.	• التلاعب بنتائج المباريات هو شكل معين من أشكال الفساد يتطلب تطوير استرداد العائدات الإجرامية.
المادة 5 سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية	2- تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد. 3- تسعى كل دولة طرف إلى اجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الادارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته. 4- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار اليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.	• هناك العديد من التدابير الوقائية التي يمكن أن تساعد في مكافحة التلاعب بنتائج المباريات. • وبما أن الضالعين في التلاعب بنتائج المباريات يطورون بشكل دائم طريقة عملهم، فمن الضروري تقويم نُهُج وأساليب التحقيق. • لا يمكن التصدي بفعالية للتلاعب بنتائج المباريات إلا من خلال التعاون على الصعيد الدولي.

المادة 12 القطاع		

الخاص	تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ولتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعّالة ومتناسبة ورادعة على عدم الامتثال لهذه التدابير.	• قد يتورط في بعض الأحيان موظفون عموميون في التلاعب بنتائج المباريات. • عادة ما ينطوي التلاعب عناصر إجرامية منظمة وأشخاص رياضية عاملة في القطاع الخاص .
المادة 14 تدابير منع غسل الأموال	1- على كل دولة طرف: (أ) أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال إحالة الأموال أو كل ما له قيمة، وعند الاقتضاء على الهيئات الأخرى المعرّضة بوجه خاص لغسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، ويتعين أن يشدد ذلك النظام على المتطلبات الخاصة بتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، عند الاقتضاء، وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة؛ (ب) أن تكفل، دون مساس بأحكام المادة 46 من هذه الاتفاقية، قدرة السلطات الإدارية والرقابية والمعنية بإنفاذ القانون وسائر السلطات المكرسة لمكافحة غسل الأموال، (بما فيها السلطات القضائية، حيثما يقضي القانون الداخلي بذلك)، على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنظر، لتلك الغاية، في إنشاء وحدة معلومات استخبارية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال المحتملة، ولتعميم تلك المعلومات.	•غالبًا ما يتم غسل عائدات التلاعب بنتائج المباريات من خلال منسقي المراهنات، لكن يمكن أن يكون ذلك أيضا عن طريق شراء أصول رياضية، مثل النوادي واللاعبين أو الاستثمار في ذلك. • وبطبيعة الحال، يمكن للمتآمرين المشتركين في التلاعب استخدام القنوات التقليدية لغسل الأموال، مثل غسل الأموال من خلال المؤسسات المالية وشراء الممتلكات.

المادة 21 الرشوة في القطاع الخاص	تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا أثناء مزاولة أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية: (أ) وعد أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما، مما يشكل إخلالا بواجباته. (ب) التماس أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما، مما يشكل إخلالا بواجباته.	• الجريمة الرئيسية المتضمنة في التلاعب بنتائج المباريات هي الرشوة بالمال أو بأي منفعة مالية أخرى يدفعها المجرم غالباً عن طريق طرف ثالث إلى المشارك الرياضي (صاحب التأثير المباشر) للتلاعب بنتيجة مباراة / منافسة رياضية معينة.
المادة 23 غسل العائدات الاجرامية	تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا: (أ) (1) إبدال الممتلكات أو إحالتها، مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه مصدر تلك الممتلكات غير المشروع أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته؛ (2) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية؛ (ب) ورهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني: (1) اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت استلامها، بأنها عائدات إجرامية؛ (2) المشاركة في ارتكاب أي فعل مجرّم وفقا لهذه المادة، أو التعاون أو التآمر على ارتكابه، والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.	• يجب على العناصر الإجرامية المنظمة أن تقوم بغسل الأموال عن طريق قنوات مشروعة حتى تنجح في عمليات التلاعب بنتائج المباريات. • ومما تنفرد به جريمة غسل الأموال أنها غالبا ما تتم من خلال منسقي المراهنات وقد تكون من خلال شراء أصول رياضية، مثل النوادي واللاعبين أو الاستثمار في ذلك. • وبطبيعة الحال، يمكن للمتآمرين المشتركين في التلاعب استخدام القنوات التقليدية لغسل الأموال، مثل غسل الأموال من خلال المؤسسات المالية وشراء الممتلكات.

المادة 27 المشاركة والشروع	تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لكي تجرّم، وفقا لقانونها الداخلي،	• يجب أيضاً التحقيق مع من تثبت مشاركتهم في أعمال التلاعب بنتائج المباريات، كما يجب ملاحقتهم قضائيا، لتوفير رادع شامل دون ارتكاب هذه الأعمال.

	[أ] المشاركة بأي صفة، كطرف متواطئ أو مساعد أو محرض مثلا، في فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية. [ب] أي شروع في ارتكاب فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية. [ج] الإعداد لارتكاب فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية.	• ويعد ضالعا في التآمر كل شخص ممن يؤدي أعمالا مثل القيام بدور الوكيل/الوسيط/الطرف الثالث بين المجرم الذي يدير عملية التلاعب والمشارك الرياضي الموجود في المضمار. • لا تنجح محاولات كل من يشرع في التلاعب بالرياضة من أجل المال نتيجة المفشل أو الإحباط، ومن ثم يجب وضع أحكام للتصدي لهذا التلاعب في القوانين الجنائية ذات الصلة.
المادة 30 الملاحقة والمقاضاة والجزاءات	تجعل كل دولة طرف ارتكاب فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية خاضعا لعقوبات تُراعى فيها جسامة ذلك الجرم.	• إذا اعتقد أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أن ثمة فساد حدث في الرياضة من خلال التلاعب بنتائج المباريات، وجب عليه أن يشرع في التحري عن جميع المشاركين في التآمر، وأن يلاحقهم قضائيا، حسب قوة الأدلة، طبقا لقوانين مكافحة الفساد ذات الصلة في هذا البلد.
المادة 31 التجميد والحجز والمصادرة	1- تتخذ كل دولة طرف، إلى أقصى مدى ممكن ضمن نطاق نظامها القانوني الداخلي، ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة: (أ) العائدات الإجرامية المتأتية من أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، أو ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات؛ (ب)الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى التي استُخدمت أو كانت معدّة للاستخدام في ارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية. 2- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من كشف أي من الأشياء المشار إليها في الفقرة 1 من هذه المادة أو اقتفاء أثره أو تجميده أو حجزه، لغرض مصادرته في نهاية المطاف. 4- إذا حُوّلت هذه العائدات الإجرامية إلى ممتلكات أخرى أو بدلت بها، جزئيا أو كليا، وجب إخضاع تلك الممتلكات، بدلا من العائدات، للتدابير المشار إليها في هذه المادة. 5- إذا خُلطت هذه العائدات الإجرامية بممتلكات اكتُسبت من مصادر مشروعة، وجب إخضاع تلك الممتلكات للمصادرة في حدود القيمة المقدّرة للعائدات المخلوطة، مع عدم المساس بأي صلاحيات تتعلق بتجميدها أو حجزها. 6- تُخضع أيضا للتدابير المشار إليها في هذه المادة، على نفس النحو وبنفس القدر الساريين على العائدات الإجرامية، الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من هذه العائدات الاجرامية، أو من الممتلكات التي حُوّلت تلك العائدات إليها أو بُدّلت بها، أو من الممتلكات التي اختلطت بها تلك العائدات.	• ومن نقاط الضعف الرئيسية في الاستراتيجيات والإجراءات التي تُتَّخذ فيما يتعلق بالتلاعب بنتائج المباريات فشل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وغيرها من الهيئات ذات الصلة في محاولة استرداد العائدات المكتسبة من هذه الجريمة. • ولذلك، يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على "تتبّع أثر المال" بنفس الطريقة التي تقوم بها الهيئات ذات الصلة في أشكال الفساد الأخرى التي تنطوي على جريمة منظمة خطيرة. وسوف يتطلب أيضًا مشاركة وتعاون المؤسسات المالية ومنسقي المراهنات.

المادة 32 حماية الشهود والخبراء	1- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة وفقا لنظامها القانوني الداخلي، وضمن حدود إمكانياتها، لتوفير حماية	• من الأهمية بمكان توفير الحماية لِمَنْ يمتلكون الشجاعة الكافية لتقديم معلومات عن الأنشطة الفاسدة من خلال التلاعب

والضحايا	فعّالة للشهود والخبراء الذين يُدْلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء، من أي انتقام أو ترهيب محتمل. 2- يجوز أن تشمل التدابير المتوخّاة في الفقرة 1 من هذه المادة، ودون مساس بحقوق المدعى عليه، بما في ذلك حقه في محاكمة حسب الأصول: (أ) إرساء إجراءات لتوفير الحماية الجسدية لأولئك الأشخاص، كالقيام مثلا، بالقدر اللازم والممكن عمليا، بتغيير أماكن إقامتهم والسماح، عند الاقتضاء، بعدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن تواجدهم أو بفرض قيود على إفشائها؛ (ب) توفير قواعد خاصة بالأدلة تتيح للشهود والخبراء أن يدلوا بأقوالهم على نحو يكفل سلامة أولئك الأشخاص، كالسماح مثلا بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات، مثل وصلات الفيديو أو غيرها من الوسائل الملائمة.	بنتائج المباريات ومَنْ هم في نهاية المطاف مستعدون للتعاون مع سلطات إنفاذ القانون لضمان إدانة ناجحة لمرتكبي تلك الجريمة. • وثمة أهمية متعاظمة لهذا التلاعب في الجرائم التي تتورط فيها الجريمة المنظمة لأنها غالبا ما تكون متمرسة في ترهيب الشهود. • يجب أن يتمتع الشهود بالحماية القصوى لأن هؤلاء المتورطين سيستخدمون أساليب مختلفة لمحاولة إخفاء نشاطاتهم الفاسدة مما يعني أنه غالبا لا يوجد سوى القليل من الأدلة الأخرى التي يمكن استخدامها.

المادة 33 حماية المبلّغين	تنظر كل دولة طرف في أن تُدخل في صلب نظامها القانوني الداخلي تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوّغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نيّة	• من الأهمية بمكان توفير الحماية لمن لديهم القدر الأكبر من الشجاعة للجهر بآرائهم وتقديم معلومات عن الأنشطة الفاسدة من خلال التلاعب بنتائج المباريات.

	ولأسباب وجيهة، بابلاغ السلطات المختصة بأي وقائع تتعلق بأفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية.	• وهذا خاصة هو شأن الحالات التي يتورط فيها المشاركون الرياضيون أنفسهم ثم يتقدمون بشكاواهم. إنهم في الغالب لا يتمكنون من إدراك خطورة هذا الجرم في البداية، ثم يتعرضون للخطر إذا رفضوا التعاون. • ومن الأشخاص الآخرون الذين قد يجاهرون برأيهم أولئك الذين تورطوا في مؤامرة فساد الألعاب الرياضية أو أولئك المشاركين الرياضيين الآخرين أو الجمهور الذين لديهم معلومات.
المادة 37 التعاون مع سلطات انفاذ القانون	1- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة لتشجيع الأشخاص الذين يشاركون أو شاركوا في ارتكاب فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية على تقديم معلومات مفيدة إلى السلطات المختصة لأغراض التحقيق والاثبات، وعلى توفير مساعدة فعلية محددة للسلطات المختصة يمكن أن تسهم في حرمان الجناة من عائدات الجريمة واسترداد تلك العائدات. 2- تنظر كل دولة طرف في أن تتيح، في الحالات المناسبة، إمكانية تخفيف عقوبة المتهم الذي يقدم عونا كبيرا في عمليات التحقيق أو الملاحقة بشأن فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية.	• قد تسمح قوانين بعض البلدان للمجرمين الضالعين في مؤامرة التلاعب بنتائج المباريات بتخفيض عقوبتهم إذا تعاونوا بشكل كامل مع التحقيق. • وينبغي استحسان ذلك في حالة ما إذا كان بإمكان الفرد توفير معلومات/سبيل للوصل إلى أحد من اشتركوا في التآمر ممن هم أعلى السلسلة التي تدير مؤامرة التلاعب بنتائج المباريات.
المادة 39 التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص	1- تتخذ كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير لتشجيع التعاون بين السلطات الوطنية المعنية بالتحقيق والملاحقة وكيانات القطاع الخاص، وخصوصا المؤسسات المالية، فيما يتصل بالأمور المتعلقة بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية. 2- تنظر كل دولة طرف، في تشجيع رعاياها وغيرهم من الأشخاص الذين يوجد مكان إقامتهم المعتاد في اقليمها على إبلاغ السلطات الوطنية المعنية بالتحقيق والملاحقة عن ارتكاب فعل مجرّم وفقا لهذه الاتفاقية.	• وبما أن أن التلاعب بنتائج المباريات يعد أساسا شكلا من أشكال الفساد في القطاع الخاص، فإن هيئات الإدارة الرياضية من الكيانات الخاصة التي سيكون من الضروري تعاون أجهزة إنفاذ القانون معها على المستوى الوطني. • وبحكم نوع الهيكل التنظيمي وهذه الجريمة، فقد يكون منسقو المراهنات ومنظموها أيضًا من كيانات القطاع الخاص تحقيقا لغرض هذه المادة.

المادة 42 الولاية	1- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير لكي	• غالبية أنشطة التلاعب بنتائج المباريات متجاوزة للحدود

القضائية	تخضع لولايتها القضائية ما جرمته من أفعال وفقا لهذه الاتفاقية في الحالتين التاليتين: (أ) عندما يُرتكب الجرم في اقليم تلك الدولة الطرف؛ 2- رهنا بأحكام المادة 4 من هذه الاتفاقية، يجوز للدولة الطرف أن تُخضع أيضا أي جرم من هذا القبيل لولايتها القضائية في الحالات التالية: (أ) عندما يُرتكب الجرم ضد أحد مواطني تلك الدولة الطرف أو شخص عديم الجنسية يوجد مكان اقامته المعتاد في اقليمها؛ 3- لأغراض المادة 44 من هذه الاتفاقية، تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير لاخضاع الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية لولايتها القضائية عندما يكون الجاني المزعوم موجودا في إقليمها ولا تقوم بتسليمه لمجرد كونه أحد مواطنيها. 4- يجوز لكل دولة طرف أيضا أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير لاخضاع الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية لولايتها القضائية عندما يكون الجاني المزعوم موجودا في اقليمها ولا تقوم بتسليمه. 5- إذا أُبلغت الدولة الطرف التي تمارس ولايتها القضائية بمقتضى الفقرة 1 أو 2 من هذه المادة، أو علمت بطريقة أخرى، أن أي دول أطراف أخرى تجري تحقيقا أو ملاحقة أو تتخذ إجراء قضائيا بشأن السلوك ذاته، وجب على السلطات المعنية في تلك الدول الأطراف أن تتشاور فيما بينها، حسب الاقتضاء، بهدف تنسيق ما تتخذه من إجراءات.	الوطنية، مما يجعل التحقيقات معقدة من منظور الولاية القضائية. • يمكن أن يُسَهِّل استخدام أحكام هذه المادة الحوار حول البلد الذي له الأولوية القضائية لإجراء تحقيق معين في أنشطة التلاعب بنتائج المباريات.

المادة 43 التعاون	1- تتعاون الدول الأطراف في المسائل الجنائية، وفقا للمواد	

الدولي	44 إلى 50 من هذه الاتفاقية. وتنظر الدول الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا ومتسقا مع نظامها القانوني الداخلي، في مساعدة بعضها البعض، في التحقيقات والاجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والادارية ذات الصلة بالفساد.	• يكتسي التعاون الدولي في التحقيقات المتعلقة بالتلاعب بنتائج المباريات عبر الحدود أهمية قصوى لضمان عدم قدرة المشتبه بهم الرئيسيين والأدلة والشهود على التهرب من القانون.
المادة 44 تسليم المجرمين	1- تنطبق هذه المادة على الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية عندما يكون الشخص موضوع طلب التسليم موجودا في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب، شريطة أن يكون الجرم الذي يُلتمس بشأنه التسليم جرما خاضعا للعقاب بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف متلقية الطلب. 2- على الرغم من أحكام الفقرة 1 من هذه المادة، يجوز للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن توافق على طلب تسليم شخص ما بسبب أي من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية والتي لا يعاقب عليها بموجب قانونها الداخلي. 4- يعتبر كل من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجا في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بادراج تلك الجرائم في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في كل معاهدة تسليم تبرم فيما بينها. ولا يجوز للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن تعتبر أيا من الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية جرما سياسيا اذا ما اتخذت هذه الاتفاقية أساسا للتسليم. 5- إذا تلقت دولة طرف، تجعل تسليم المجرمين مشروطا بوجود معاهدة، طلب تسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم، جاز لها أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يخص أي جرم تنطبق عليه هذه المادة. 9- تسعى الدول الأطراف، رهنا بقوانينها الداخلية، إلى التعجيل بإجراءات التسليم وتبسيط ما يتصل بها من متطلبات إثباتية فيما يخص أي جُرم تنطبق عليه هذه المادة.	• وبالنظر إلى الطبيعة عبر الوطنية للجرم المتضمن في التلاعب بنتائج المباريات، يجب على البلدان أن تتعاون على أساس هذه المادة لتسليم المشتبه بهم إلى السلطة القضائية التي تقود التحقيق. • وفي الماضي، كان عدد كبير من المشتبه بهم الرئيسيين في أنشطة التلاعب بنتائج المباريات العابرة للحدود قد أفلتوا من الملاحقة القضائية بسبب عدم القدرة على ضمان تسليمهم إلى البلد صاحب الأولوية القضائية.

المادة 46 المساعدة القانونية المتبادلة	1- تقدِّم الدول الأطراف بعضها إلى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والاجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.	• تعتبر المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) بين البلدان ذات أهمية خاصة في مجال التلاعب بنتائج المباريات، حيث أنها

	4- يجوز للسلطات المعنية لدى الدولة الطرف، دون مساس بالقانون الداخلي، ودون أن تتلقى طلبا مسبقا، أن ترسل معلومات ذات صلة بمسائل جنائية إلى سلطة مختصة في دولة طرف أخرى، حيثما تعتقد أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطة على القيام بالتحريات والإجراءات الجنائية أو إتمامها بنجاح، أو قد تُفضي إلى تقديم الدولة الطرف الأخرى طلبا بمقتضى هذه الاتفاقية.	غالباً ما تكون مشكلة مع وجود عنصر عبر وطني قوي، وأن المساعدة القانونية المتبادلة تقوم على جمع الأدلة من خلال تدابير قسرية أو في شكل مقبول للمحاكمة.
المادة 48 التعاون في مجال إنفاذ القانون	1- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها تعاونا وثيقا، بما يتوافق مع نظمها القانونية والإدارية الداخلية، كي تعزز فاعلية تدابير إنفاذ القانون من أجل مكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية. وتتخذ الدول الأطراف، على وجه الخصوص، تدابير فعالة لأجل: (أ) تعزيز قنوات الاتصال بين سلطاتها وأجهزتها ودوائرها المعنية، وإنشاء تلك القنوات عند الضرورة، من أجل تيسير تبادل المعلومات بطريقة آمنة وسريعة عن كل جوانب الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، بما فيها صلاتها بالأنشطة الإجرامية الأخرى، إذا رأت الدول الأطراف المعنية ذلك مناسبا؛ (ب) التعاون مع الدول الأطراف الأخرى، فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، على إجراء تحريات [...] (د) تبادل المعلومات، عند الاقتضاء، مع الدول الأطراف الأخرى بشأن وسائل وطرائق معينة تُستخدم في ارتكاب الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، بما في ذلك استخدام هويّات زائفة أو وثائق مزّورة أو محوّرة أو زائفة أو غيرها من وسائل إخفاء الأنشطة؛ (و) تبادل المعلومات وتنسيق ما يُتخذ من تدابير إدارية وتدابير أخرى، حسب الاقتضاء، لغرض الكشف المبكّر عن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية. 3- تسعى الدول الأطراف إلى التعاون، ضمن حدود إمكانياتها، على التصدي للجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، التي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا الحديثة.	• التعاون في مجال إنفاذ القانون أمر حتمي لنجاح التحقيقات في مطابقة، سواء من حيث الوقاية والتحقيق. • لا يمكن التقليل من أهمية المعلومات وتبادل المعلومات الاستخبارية نظراً لقلة الفهم والأدلة عالمياً. • التكنولوجيا الحديثة تقود خطر التلاعب بنتائج المباريات، لذلك يجب أن تحظى أجهزة إنفاذ القانون بنفس القدر من التقدم والإعداد لمواجهة هذا التهديد.

المادة 49	تنظر الدول الأطراف في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية	• وقد يلزم، بناءً على القرار المتعلق بالولاية القضائية

التحقيقات المشتركة	أو متعددة الأطراف تجيز للسلطات المعنية أن تنشئ هيئات تحقيق مشتركة، فيما يتعلق بالأمور التي هي موضع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية في دولة واحدة أو أكثر. وفي حال عدم وجود اتفاقات أو ترتيبات من هذا القبيل، يجوز القيام بتحقيقات مشتركة بالاتفاق حسب الحالة. وتكفل الدول الأطراف المعنية مراعاة الاحترام التام لسيادة الدولة الطرف التي سيجري ذلك التحقيق داخل إقليمها.	الملائمة للنظر في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات، إجراء تحقيقات مشتركة بين بلدين أو أكثر نظرًا للطابع المعقد والطبيعة عبر الوطنية لبعض تحقيقات هذا النوع من التلاعب.
المادة 50 أساليب التحري الخاصة	1- من أجل مكافحة الفساد مكافحة فعالة، تقوم كل دولة طرف، بقدر ما تسمح به المبادئ الأساسية لنظامها القانوني الداخلي، وضمن حدود إمكانياتها ووفقا للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي، باتخاذ ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاتها المختصة من استخدام أسلوب التسلم المراقب على النحو المناسب وكذلك، حيثما تراه مناسبا، إتباع أساليب تحر خاصة كالترصد الالكتروني وغيره من أشكال الترصد والعمليات السرية، استخداما مناسبا داخل اقليمها، وكذلك لقبول المحاكم ما يستمد من تلك الأساليب من أدلة. 2- لغرض التحري عن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، تُشجَّع الدول الأطراف على أن تبرم، عند الضرورة، اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف مناسبة لاستخدام أساليب التحري الخاصة تلك في سياق التعاون على الصعيد الدولي. وتُبرم تلك الاتفاقات أو الترتيبات وتُنفذ بالامتثال التام لمبدأ تساوي الدول في السيادة، ويُراعى في تنفيذها التقيد الصارم بأحكام تلك الاتفاقات أو الترتيبات.	• وبالنظر إلى أن الفساد من خلال التلاعب بالرياضة هو مجال جديد نسبيا للنشاط الإجرامي، وهو نشاط من طبيعته الخفاء، فإن هناك حاجة في كثير من الأحيان إلى تقنيات خاصة (حديثة) لاعتراض أنشطة التلاعب بنتائج المباريات وتعطيلها والتحقيق فيها.

المادة 51 استرداد	استرداد الموجودات بمقتضى هذا الفصل هو مبدأ	

الموجودات - حكم عام:	أساسي في هذه الاتفاقية، وعلى الدول الأطراف أن تمدّ بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال.	• "تتبع أثر المال" واسترداد الموجودات سيحد بشدة من استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين. ولذلك، ينبغي مواصلة هذا الإجراء.
المادة 52 منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة	تتخذ كل دولة طرف، دون إخلال بالمادة 14 من هذه الاتفاقية، ما قد يلزم من تدابير، وفقا لقانونها الداخلي، لإلزام المؤسسات المالية الواقعة ضمن ولايتها القضائية بأن تتحقق من هوية الزبائن وبأن تتخذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين المنتفعين للأموال المودعة في حسابات عالية القيمة، وبأن تجري فحصا دقيقا للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قبل، أو نيابة عن، أفراد مكلّفين أو سبق أن كلّفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم. ويصمّم ذلك الفحص الدقيق بصورة معقولة تتيح كشف المعاملات المشبوهة بغرض إبلاغ السلطات المختصة عنها، ولا ينبغي أن يؤول على أنه يثني المؤسسات المالية عن التعامل مع أي زبون شرعي أو يحظر عليها ذلك.	• غالباً ما ستمر العائدات الجنائية لجريمة التلاعب بنتائج المباريات من خلال المؤسسات المالية في بعض مراحل محاولات غسل الأموال. • وبالتالي، فإن تتبّع أثر المال واسترداد عائدات الجريمة سيحد بشدة من استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين. ولذلك، ينبغي مواصلة هذا الإجراء.
المادة 60 التدريب والمساعدة التقنية	تقوم كل دولة طرف، بالقدر اللازم، باستحداث أو تطوير أو تحسين برامج تدريب خاصة لموظفيها المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته.	• يجب السعي لتدريب أفراد إنفاذ القانون وغيرهم من الأشخاص المسؤولين عن مكافحة التلاعب بنتائج المباريات، لأن ذلك سيساعد عملية التحقيق بشكل كبير.

المادة 61 جمع المعلومات المتعلقة	1- تنظر كل دولة طرف في القيام، بالتشاور مع الخبراء، بتحليل اتجاهات الفساد السائدة داخل	• جمع المعلومات والاستخبارات الخاصة بالتلاعب بنتائج

بالفساد وتبادلها وتحليلها	إقليمها، وكذلك الظروف التي تُرتكب فيها جرائم الفساد. 2- تنظر الدول الأطراف في تطوير الاحصاءات والخبرة التحليلية بشأن الفساد والمعلومات وتقاسم تلك الاحصاءات والخبرة التحليلية والمعلومات فيما بينها ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية، بغية إيجاد تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة قدر الإمكان وكذلك معلومات عن الممارسات الفضلى لمنع الفساد ومكافحته. 3- تنظر كل دولة طرف في رصد سياساتها وتدابيرها الفعلية لمكافحة الفساد وفي إجراء تقييمات لفعالية تلك السياسات والتدابير وكفاءتها.	المباريات وتحليلها وتبادلها داخل البلد الواحد وعلى الصعيد العالمي سيعزز التفاهم ويحسن عدد التحقيقات والملاحقات القضائية الناجحة.
المادة 62 تدابير أخرى: تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية	1- تتخذ الدول الأطراف تدابير تساعد على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية قدر الإمكان، من خلال التعاون الدولي، آخذة في اعتبارها ما للفساد من آثار سلبية في المجتمع عموما وفي التنمية المستدامة خصوصا.	• يشكل التلاعب بنتائج المباريات تهديداً للرياضة على جميع المستويات، وبالتالي فإنه يضر بالمجتمع، وله تأثير على نسبة كبيرة من السكان. وعليه، يمكن وضع الاستراتيجيات لتسليط الضوء على هذه المسألة.

الملحق ب

أحكام الصكوك القانونية الدولية الأخرى المقابلة للتحقيقات في التلاعب بنتائج المباريات

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	لاتفاقية لمجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية
المادة 1 بيان الأغراض	المادة 1 بيان الأغراض	المادة 1 الغرض والأهداف الأساسية
المادة 3 نطاق الانطباق	المادة 3 نطاق الانطباق	المادة 1. الغرض والأهداف الأساسية
المادة 5 سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية	المادة 31 المنع	
المادة 12 القطاع الخاص		
المادة 14 تدابير منع غسل الأموال	المادة 7 تدابير مكافحة غسل الأموال	المادة 11 مكافحة المراهنة الرياضية غير القانونية المادة 16 غسل عائدات الجرائم المتعلقة بالتلاعب بالمنافسات الرياضية
المادة 21 الرشوة في القطاع الخاص	المادة 5 تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة	المادة 15 الجرائم المتعلقة بالتلاعب بالمنافسات الرياضية
المادة 23 غسل العائدات الاجرامية	المادة 6 تجريم غسل عائدات الجرائم	المادة 16 غسل عائدات الجرائم المتعلقة بالتلاعب بالمنافسات الرياضية
المادة 27 المشاركة والشروع		*المادة 17 المساعدة والتشجيع*

المادة 30 الملاحقة والمقاضاة والجزاءات	المادة 11 الملاحقة والمقاضاة والجزاءات	المادة 22 الجزاءات الجنائية ضد الأشخاص الطبيعيين
المادة 31 التجميد والحجز والمصادرة	المادة 12 المصادرة والضبط	المادة 25 الضبط والمصادرة
المادة 32 حماية الشهود والخبراء والضحايا	المادة 24 حماية الشهود	المادة 21 إجراءات الحماية
المادة 33 حماية المبلّغين		المادة 21 إجراءات الحماية
المادة 37 التعاون مع سلطات انفاذ القانون	المادة 26 تدابير تعزيز التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون	المادة 4 التنسيق الداخلي المادة 13 البرنامج الوطني
المادة 39 التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص		المادة 4 التنسيق الداخلي المادة 13 البرنامج الوطني
المادة 42 الولاية القضائية	المادة 15 الولاية القضائية	المادة 19 الولاية القضائية
المادة 43 التعاون الدولي		المادة 26 تدابير من أجل التعاون الدولي في المسائل الجنائية المادة 28 التعاون الدولي مع المنظمات الرياضية الدولية
المادة 44 تسليم المجرمين	المادة 16 تسليم المجرمين	المادة 22 الجزاءات الجنائية ضد الأشخاص الطبيعيين المادة 26 تدابير من أجل التعاون الدولي في المسائل الجنائية
المادة 46 المساعدة القانونية المتبادلة	المادة 18 المساعدة القانونية المتبادلة	المادة 26 تدابير من أجل التعاون الدولي في المسائل الجنائية
المادة 48 التعاون في مجال إنفاذ القانون	المادة 27 التعاون في مجال إنفاذ القانون	المادة 26 تدابير من أجل التعاون الدولي في المسائل الجنائية
المادة 49 التحقيقات المشتركة	المادة 19 التحقيقات المشتركة	
المادة 50 أساليب التحري الخاصة	المادة 20 أساليب التحري الخاصة	

المادة 51 حكم عام		
المادة 52 منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة	المادة 31 المنع	
المادة 60 التدريب والمساعدة التقنية	المادة 29 التدريب والمساعدة التقنية	المادة 6 التثقيف وزيادة اتوعية
المادة 61 جمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها وتحليلها	المادة 28 جمع وتبادل وتحليل المعلومات عن طبيعة الجريمة المنظمة	المادة 12 تبادل المعلومات بين السلطات العامة المختصة والمنظمات الرياضية ومنسقي المراهنة الرياضية المادة 13 البرنامج الوطني المادة 14 حماية البيانات الشخصية
المادة 62 تدابير أخرى: تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية		

الملحق ج.
دور العلاقات الإعلامية الفعالة أثناء حالات التلاعب بنتائج المباريات

1.المقدمة

تستطيع وسائل الإعلام أن تلعب دورا حاسما في التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات. ولا يقتصر هذا الدور على تثقيف الرأي العام والمساعدة على تشكيله، بل بمقدور العلاقات الإعلامية الفعالة أن تشكل المواقف الإيجابية، وتعزز مصداقية المنظمة التي تقوم بالتحقيق (أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو إحدى المنظمات الرياضية)، كما أنها قد تساعد في الكشف عن مزيد من المعلومات والتي يمكن بدورها أن تدعم إحدى القضايا.

غير أن التعامل مع أجهزة الإعلام له بالفعل آثار على المحقق من حيث الوقت والطاقة والموارد فيما يتعلق بالتفاعل مع الصحفيين واالتراهات. ويهدف هذا الملحق إلى تزويد المحققين في مزاعم التلاعب بنتائج المباريات (ومسؤولي النزاهة الرياضة) بالمزيد من التفاصيل بشأن طرق التعامل الفعال مع الطلبات الواردة من وسائل الإعلام، إلى جانب تقديم بعض النصائح النافعة حول التفاعل مع الصحفيين ومشاركة المعلومات الخاصة بأحد التحقيقات مع مختلف منافذ الإعلام.

2. أنواع وسائل الإعلام.

كان لنمو صناعة الإعلام في العالم[33] إلى جانب النمو السريع لشبكات التواصل الاجتماعية أثر بالغ على طريقة جمع الأخبار وتوصيلها، وعلى طريقة تناول الناس لها والتفاعل معها.

ومن الأهمية بمكان، قبل استكشاف أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها عند التعامل مع استفسارات وسائل الإعلام، أن يكون هناك فهم لمنابر وسائل الإعلام المختلفة، وأنواعها المتاحة لمساعدة المحققين القائمين بإجراء أحد التحقيقات.

ومنابر وسائل الإعلام الأساسية التي يجب أن يكون المحققون على دراية بها أربعة منابر هي:

33- تقرير وسائل الإعلام العالمية 2014_ نظرة عامة على الصناعة العالمية، شركة ماكينيز.

- وسائل الإعلام المكتوبة – وتأخذ شكل الصحف والمجلات والدوريات والرسائل الإخبارية والمواد الأخرى المطبوعة أو المنشورة على شبكة الإنترنت.
- وسائط الإذاعة والتلفزة - وتشمل كلا من التلفزيون والإذاعة، وتتمتع بمدى واسع الانتشار والتأثير، في ظل وجود قنوات إخبارية على مدار 24 ساعة توفر تغطية إخبارية آنية لحظة بلحظة.
- وكالات الأنباء – وهي وكالات تبث الأخبار المطبوعة و/أو تقارير الأخبار الإذاعية التي تنشر على مستوى العالم من خلال المنافذ الإخبارية المشتركة فيها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الوكالات ذات أهمية بالغة في مشاركة الأخبار وإدارتها.
- شبكات مواقع التواصل الاجتماعي – وهي منابر أو برامج على الشبكة تجمع الأشخاص في مجتمعات وشبكات افتراضية، حيث يمكن للأفراد أو المجموعات التشارك في محتوى من إنشاء أحد المستخدمين، والمشاركة في إنشاءه، ومناقشته، وتعديله.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اختفاء الفروق التقليدية بين هذه المنابر في ظل تلاقيها في نقاط مشتركة، مما جعل المشهد الإعلامي يزداد تعقيدا.

وفضلا عن أنواع المنابر أو الأبواق الإعلامية المختلفة، فمن الأهمية أيضًا النظر في جمهور القراءوالموضوع الصحفي أو المجال المتخصص.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمحقق، أن يكون على دراية بالمنافذ الإعلامية البارزة والعناوين المحلية والوطنية والمتخصصة التي قد تكون ذات صلة بالتحقيق بالتلاعب بنتائج المباريات. وهذه المعلومات سوف تساعد فرق الإعلام والتواصل المرتبطة بسلطات التحقيق (الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو الرياضة) وستساعدهم في تحديد الأولويات وسرعة الوفاء بالطلبات بفعالية أثناء تقدم التحقيق.

3. رابطة وسائل الإعلام - الممارسه المثالية

إن من الأهمية إنشاء علاقة فعالة مع وسائل الإعلام، وبصفة خاصة مع مراسلي التحقيقات.
ويمكن أن تعمل العلاقة المهنية على تأكيد سمعة ومصداقية المنظمة التي تجري التحقيق. كما يمكن أيضا أن يساعد تبادل المعلومات مع الصحفيين في عمل وحدة النزاهة وفي استمرار التحقيق.
ومع ذلك، فبينما تقدم وسائل الإعلام يد العون والمساعدة بالغة الأهمية للمحقق، فإنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن التفاعل مع وسائل الإعلام من الإجراءات الكثيفة الاستخدام للموارد. وتشير الأبحاث إلى أن بعض كبار مسؤولي التحقيق يقضون ما بين 20 و40 في المائة من وقتهم في التعامل مع وسائل الإعلام في أول يومين من أي التحقيق.
وعليه، فمن المهم أن تعمل فرق الاتصالات والإعلام (تلك الموجودة داخل المنظمات الرياضية والمسؤولة عن الاتصالات/العلاقات العامة)، إن وُجدت، على إقامة علاقات فعالة مع وسائل الإعلام وفهم الطلبات المقدمة منها وفحصها وسرعة الاستجابة لها.

3.1. ما الذي يبحث عنه الصحفيون؟

يهدف هذا القسم إلى تقديم بعض التوجيهات المتعلقة بنوع المعلومات التي يبحث عنها الصحفيون والنُهج المستخدمة والنصائح السريعة والتقنيات التي يمكن استخدامها لتسهيل سبل الاتصال.
ومع ظهور الانترنت التي أحدثت ثورة في تفاعل الناس مع وسائل الإعلام، اضطر الصحفيون والمنظمات إلى التكيف بشكل جذري مع

طرق جمع الأخبار القيام بتطويرها، مما أسفر عن عن وجود بيئة إعلامية سريعة الوتيرة تتسم بالتنافسية الشديدة. ونتيجة لذلك، فمن الأهمية بمكان بالنسبة للمحقق عند تلقي طلب إعلامي أو اتصال من قبل أحد الصحفيين أن يسرع في الاستجابة له والتعامل معه بطريقة مهنية.

3.2. الاستجابة للطلبات المقدمة من وسائل الإعلام

ومن الأهمية بمكان أن يقوم فريق الاتصالات والإعلام، حال توفره، بالمشاركة الفورية لأي تحقيق إعلامي أو تجاوب مع أحد الصحفيين.
ومن المرجح أن يكون هناك تفاعل مع وسائل الإعلام في مرحلة محددة من التحقيق. وغالبًا ما يقوم المحققون بإدارة معلومات بالغة السرية والحساسة بالنسبة للرأي العام، وإذا ما نشرها أحد الصحفيون أو كشف عن هوية المبلغ عن المخالفات أو مصدرها فقد تُشَهِّر بالتحقيق أو يكون لها تأثير بالغ على الأشخاص والمنظمات المرتبطة بالقضية بشكل مباشر أوغير مباشر. لذلك، من الضروري أن يدرك الإعلاميون دائما أنه من الواجب على المحققين توخي الحرص في الأمور التي تتعلق بإدارة المعلومات أثناء التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات.
ونتيجة لذلك، يجب توخي الحذر عند الاستجابة لأي طلب مقدم من وسائل الإعلام، كما يجب إجراء المشاورات المناسبة بغض النظر عما إذا كان الطلب بشكل رسمي أو غير رسمي.
وفيما يلي بعض المعلومات والوسائل السريعة التي تساعد على الاستجابة للطلبات المقدمة من وسائل الإعلام بشأن إحدى قضايا التلاعب بنتائج المباريات:

أمور يجب فعلها

تحقق من سياسة المؤسسة بشأن طلبات وسائل الإعلام/التحدث مع الصحفيين.

لدى العديد من المنظمات سياسات مؤسسية خاصة بتقديم التوجيه بشأن إجراءات المؤسسة ونقاط الاتصال الخاصة بهذه الطلبات.

قم بتأجيل الاستفسارات واطلب المشورة من فريق الإعلام / الاتصالات.

ضرورة إدارة جميع الاستفسارات بالمشاركة مع فريق الإعلام/الإتصالات قد الإمكان. وقد يكون أحد الزملاء على معرفة بالمراسل مقدم الطلب ويستطيع التحدث معه مسبقا بشأن الطلب المقدم، مما يتيح الوقت لترتيب إجابة مفيدة ومدروسة تأخذ في الاعتبار سياسة المؤسسة عند الاستجابة لطلبات وسائل الإعلام.

اطلب أكبر قدر ممكن من المعلومات

ثمة معلومات يجب السؤال عنها تحديدا عند تلقي اتصال غير متوقع من أحد الصحفيين، وتشمل هذه المعلومات السؤال عن الاسم، وبيانات التواصل (البريد الإلكتروني/رقم الهاتف) آخر موعد للتحقيق الصحفي، وطبيعته، ومَنْ الذين ججرى التواصل معهم بخصوص القضية، وملخص القصة الخبرية المقترحة/أو تصورهم للموقف الحالي/القضية.

اجعل ردودك سريعة ولائقة وملائمة في توقيتها

وبغض النظر عما إذا كان بإمكانك تقديم تعليق أم لا، يمكنك إظهار حسن النية عند الرد على الطلب بطريقة مهنية. وسوف يتذكر الصحفي التحقيق جيد الإدارة وسيعود للمنظمة من أجل أخذ رد أو تعليق على موضوعات وأخبار أخرى في وقت لاحق.

احرص على المتابعة مع فريق الإعلام / الإتصالات في اللحظة المناسبة

قم بالتنسيق مع فريق الإعلام / الإتصالات عقب المقابلة للحصول على الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في الطلبات المستقبلية.

أمور يحظر فعلها

تجاهُل التحقيق الصحفي

إذا كنت غير قادر على الرد والتعليق، فعليك شرح السبب بصورة مهذبة.

اعلم أنه من واجبك سرعة الرد عند تلقي اتصال هاتفي

من الأفضل دائمًا التحضير للتحقيقات الصحفية الإعلامية والتشاور مع فريق الإعلام / الإتصالات التابع للمنظمة عند الإمكان.

حدد وقتًا، كلما أمكنك ذلك، لإجراء مقابلة بدلاً من تقديم رد فوري. وإذا لم تكن متأكداً، اطلب من المراسل التواصل عن طريق البريد الإلكتروني لطرح أي أسئلة. قد يساء فهم الإجابات المقدمة في المكالمة الهاتفية، أو قد تفهم خارج سياقها، والحصول على المزيد من الوقت سيعطي الفرصة لتقديم إجابة ملائمة وكافية ودقيقة على أي استفسار مطروح.

تضليل أحد الصحفين بشأن إعطاء مقابلة صحفية / بيان موجز

إذا لم تكن لديك القدرة على التحدث عن قضية في وقت معين، فباستطاعتك قول ذلك. حدد موعدًا زمنيًا يمكنك فيه إجراء مقابلة صحفية أو اجعل فريق وسائل الاعلام/ الاتصالات يتابع تحديد الوقت المناسب.

عليك إعادة توجيه مجموعة رسائل البريد الإلكتروني الواردة من فريق الإعلام أو العلاقات الإعلامية التابع للمنظمة

يوصى بعدم مشاركة مناقشات البريد الإلكتروني داخل منظمة التحقيق، وهذا يعد من الممارسات الجيدة.

3. 3. التحدث مع الإعلام

في بعض الأوقات يكون التحدث إلى وسائل الإعلام أمراً شاقا في حينه، لكن من الأهمية أن هذا من الأدوار الهامة التي تقوم بها.

يتيح التحدث إلى وسائل الإعلام فرصة حيوية لمشاركة المعلومات حول قضية التلاعب بنتائج المباريات مع جمهور أكبر، وتوصيل معلومات قد تصب في المصلحة العامة.

قبل استكشاف بعض طرق وأساليب التحدث مع وسائل الإعلام، من الأهمية فهم الاشكال المختلفة للمقابلات مع وسائل الإعلام أو للحديث معها. وتشمل هذه الأشكال ما يلى :

- اتصالات هاتفية / مقابلات مباشرة
- مؤتمرات صحفية
- اجتماع المائدة المستديرة لوسائل الاعلام أو التغطية الإعلامية

- مقابلة إذاعية / تلفزيونية (مباشرة أو مُسجلة)
- بيان/تصريح صحفي مكتوب
- الاعمدة الصحفية
- الخُطب / التقديمات أو الاجتماعات العامة

من الأهمية بمكان ترتيب النقاط الرئيسية للرسالة سلفا، وحبذا أن يكون ذلك الترتيب مع فريق الإعلام / الاتصالات. ومن المستحسن تخصيص بعض الوقت لترتيب نقاط الحديث والأسئلة المطروحة والتدرب على تقديمها سلفا.

من الأهمية أن تضع في الحسبان، عند التحدث إلى أي صحفي، أن الثقة أحد العناصر الهامة في الحديث وأن تدرك أن العلاقة متبادلة. يمكن للمحققين تقديم بعض المعلومات القيمة للصحفيين. ومع ذلك، في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه يجب على المحققين توخي الحرص تجاه الحفاظ على الأدلة داخل القضية، وكذلك تجاه المصادر والمبلغين عن المخالفات الذين يتعاونون معهم طوال التحقيق. وعند تلقي طلب للحصول على معلومات أو لإجراء مقابلة صحفية وكان من المحتمل أن يؤدي هذا إلى تداول وكشف هذه المعلومات أو الأدلة، وجب تدقيق النظر في ما إذا كان من المناسب الاستمرار في تبادل هذه المعلومات أم لا.

3.4. عبارات مفيدة

يقدم هذا القسم بعض النصائح السريعة وأساليب التحدث مع وسائل الإعلام.

أوقات تشغيل / إيقاف التسجيل

يشيع استخدام هده العبارة في المقابلات التي تجرى عادة بشكل مباشر بين شخصين في نفس. ووقت المقابلات يتأرجح بين تشغيل التسجيل أو إيقافه. ومع ذلك، عليك توخي الحذر عند سماع عبارة إيقاف التسجيل، وعليك معرفة الوقت الذي تعمل فيه أجهزة التسجيل والوقت الذي توقف فيه. ولا تذكر أي شيء تعلم ضرورة عدم نشره.

عدم التصريح بالمصدر

قد يقترح الصحفي الإشارة إليك كمصدر، وقد تفضل عدم وضع اسمك / اسم منظمتك إلى جوار بيان أو تصريح أو تعليق. وكما سبقت الإشارة، يوصى بتوخي الحذر إذا فضلت ذلك، لكن لا يجب استخدام هذه الطريقة إلا في الوقت المناسب وبعد التشاور مع فريق الإعلام / الإتصالات بمنظمتك الذي تربطه علاقة وطيدة بوسائل الإعلام.

الخلفية الأساسية

تستخدم هذه العبارة لتوضيح المعلومات التاريخية أو الوقائع المتعلقة بقضية معين، والتي تساعد الصحفي على فهم ما حدث في السابق. وإذا كان استلزم الأمر إعطاء هذه الخلفية، وحصلت على موافقة مسبقة على إعطاء هذه المعلومات من المدير المباشر وفريق الإعلام / الاتصالات، فيمكنك مشاركة الأخبار أو المقالات أو المستندات السابقة مع الصحفي للاطلاع عليها والتزود بمعلومات حول القضية.

بعض النصائح الأخرى المفيدة:

كُن واثقًا وواضحًا وموجزًا

يتذكر الجمهور غالبا الانطباعات ولا يتذكر الحقائق.

الاستعداد للمقابلة عامل أساسي

عليك دائما الاستعداد للمقابلات الصحفية بمشاركة فريق الإعلام / الاتصالات:

- تعرف من خلال البحث على الجمهور - الذي يصل إليه هذا المنبر الإعلامي وتعرف على الصحفي؟
- تعرف من خلال البحث على مادة المقابلة – إعرف المادة التي تريد التصريح بها
- تعرف على السلبيات - ما هي الأسئلة التي لا ترغب في توجيهها إليك؟
- توقع الأسئلة المطروحة
- التمرن المسبق

كُن على علم بـ "الفكرة" أو "الحجة"

القصة دائما قائمة على فكرة معينة ويجب أن تكون على علم بها قبل إجراء مقابلة. ويمكنك الإجابة، إن كنت تفضل ذلك، عن أي أسئلة صعبة في بيان مكتوب قبل المقابلة. وكذلك، إن أمكن، اطلب من فريق الإعلام / الاتصالات التابع للمنظمة تغطية أي نقاط مثيرة للجدل مسبقًا، خاصةً بالنسبة للمقابلات الإذاعية.

ركز

أغلق الهواتف واحرص على التواصل البصري مع الشخص الذي يجري المقابلة. وبالنسبةللمقابلات الإذاعية، استمع بعناية إلى مقدمة المحاور؛ فمن شأن ذلك تحديد طابع الحوار.

سَجل محادثتك

من العادات الجيدة، ومن المفيد دائمًا تسجيل المقابلات أو البيانات الموجزة في حال احتجت إلى الرجوع إليها في وقت لاحق.

تعامل بسلاسة

- حاول التمسك بثلاث نقاط واضحة
- تجنب الرطانة، والتي ستؤدي إلى إرباك الجمهور ولن يستوعبها بسهولة
- لاتخش تكرار النقاط الرئيسية

استخدم الأمثلة

يجب دائمًا دعم البيانات بحقائق صحيحة ومثيرة للاهتمام.
استخدم أسلوب الإطراء / التصرف للإجابة عن الأسئلة الصعبة

- "هذا سؤال مثير للاهتمام ..." (إطراء)
- "ومع ذلك، فإن أرقامنا الأخيرة تظهر ..." (تصرف)

استخدم عبارات مترابطة للرد على الأسئلة الصعبة

- "هذا جزء من تحقيق مستمر، لذا لا يمكنني مناقشة التفاصيل ولكن يمكنني عرض السياق لك ..."
- "ليس لدي تفاصيل دقيقة بشأن هذه القضية، ولكن ما أعرفه هو ..."
- "هذا سؤال مثير للاهتمام، لذلك دعونا نحاول نضعه في إطارهالصحيح ..."
- "لديك كل الحق في سؤالي عن ذلك، لكني أعتقد أن الأمر الأكثر صلة بالموضوع هو ..."

لاتخضع للضغط

لا تخضع لضغط يقودك إلى كشف معلومات سرية أو التحدث نيابة عن شخص آخر. وركز دائمًا على ما يمكنك الإسهام به بدلاً من التفكير في ما يعتقده الآخرون.

ولا تتردد في الحديث إن كنت ترى أن إجابتك قد استوعبت كل نقطة في السؤال.

تجنب التلقين

لا تأتي بمفكرة إلى استوديو التلفزيون. ولكن بالنسبة للإذاعة، إذا لزم الأمر، يمكنك تدوين عدد قليل من النقاط البسيطة.

3. 5 النصائح والتقنيات المستخدمة في وسائل الإعلام

بصفتك شخصًا لديه حق الوصول إلى معلومات ذات قيمة لأي مؤسسة إخبارية، من المهم فهم بعض الأساليب التي يستخدمهابعض الصحفيين عند العمل على قصة أو إجراء مقابلة.

- الاتصال بزملاء آخرين - للتحقق منصحةالمعلوماتأو الحصول على معلومات أخرى، قديتصلبعض المراسلين بالزملاء أو المنظماتالتيقدتشاركفي القضية.
- طلبات حرية المعلومات - خاصة فيما يتعلق بالسلطات العامة والدوائر الحكومية، قد يقدم المراسلون طلبات حرية الحصول على المعلوماتمن أجل الحصول على معلومات حكومية.
- عمليات مشاهد الكاميرات / الميكروفونات المخفية - تشبه التقنيات المستخدمة من قبل المحققين ووكالات إنفاذ القانون، وهذا هو الأسلوبالمستخدم عادة من قبل المحققين الصحفيين.
- التلطيف - تقنية يستخدمها الإعلام قبل مقابلة أو عند التحدث عبر الهاتف. يمكن استخدام بعض الدعابات والإطراء في بعض الأحيان لاستخراج معلوماتأو تصريحات إضافية.
- ترك الكاميرا أو الميكروفون أو ارتفاع الصوت بعد إجراء مقابلة - هذه تقنية يستخدمها العديد من المحققين الصحفيين مصممة لالتقاطالتعليقات المسجلة.
- المثابرة - في بعض الأحيان، يمكن للمنظمات الإعلامية أن تتصل بانتظام بمحققي أو مسؤولي النزاهة من أجل الحصول على معلومات أو التحقق من صحتها أثناء الدعوى.

4. الخلاصة

كماتضح في بداية هذا الملحق، يمكن أن تكون العلاقة الفعالة والإيجابية مع وسائل الإعلام مصدراً قوياً لأي منظمة.

إلى جانب التقنيات وأفضل الممارسات الموضحة، ففي بداية أي حالة تلاعب جديدة، يوصى المحققون بالاتصال بفريق الإعلام / الاتصالات،إن أمكن، والنظر في تعيين مسؤول علاقات وسائل الإعلام / الاتصالات أو تعيين جهة اتصال ثابتة للتعامل مع الاستفسارات الإعلامية.وهذا من شأنه ضمان توجيه الخبراء بشأن المسائل الإعلامية وأن يتم إجراء التحقيق بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

إن إعداد تقارير صحفية عن التلاعب بنتائج المباريات من قبل صحفيين في كثير من دول العالم عزز من أهمية العلاقات الإعلامية الفعالة لكثير من المحققين ومسؤولي النزاهة.

في النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الحديث إلى وسائل الإعلام يدخل في إطار الأدوار الحيوية والخدمات العامة، فضلاً عن مهارة تتطلب الصبر والخبرة لإتقانها.ومن خلال العمل مع فريق الإعلام / الاتصالات والمراسلين، يمكن بناء علاقة فعالة وإيجابية مع وسائل الإعلام من شأنها تعزيز أي حالة من حالات التلاعب بنتائج المباريات.

الملحق د.
دراسات الحالة الواردة في الدليل المرجعي

دراسة الحالة	الفصل/الملحق	القسم والعنوان	رقم الصفحة
أحد حكام كرة السلة يزود مقامر محترف بمعلومات مستقاة من مصادر داخلية	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 1- منهج التعريف	4
أحد مديري مكاتب المراهنات في أوروبا يدفع الرهان على نتيجة مبارة كرة قدم لم تُلْعب فى جمهورية روسيا البيضاء.	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 1- منهج التعريف	4
لاعب تنس يحصل على حظر لمدة خمس سنوات لتعمُده الخسارة بعد التحاور معه عبر السكايب	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 2. الظروف النموذجية	5
حظر نشاط رئيس أحد أندية كرة القدم مدى الحياة لإعطاءه أوامر لفريقه بالخسارة المتعمدة فى إحدى المنافسات	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 2. الظروف النموذجية	6
تلاعب الحكام بنتائج المباريات في مباريات الإحماء قبل كأس العالم 2010 بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 2. الظروف النموذجية	7
التلاعب بالأضواء الكاشفة في المملكة المتحدة	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 2. الظروف النموذجية	7
استخدام معلومات مستقاة من مصادر داخلية لتحقيق أرباح غير مشروعة من سباق الخيل	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 2. الظروف النموذجية	8
التلاعب في كرة الريشة فى الألعاب الأوليمبية 2012	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 2. الظروف النموذجية	8
تعمد فريقiBuyPower الهبوط فى مباراة ألعاب اليكترونية	الفصل الأول: نظرة عامة على التلاعب بنتائج المباريات	ب. ما هو التلاعب بنتائج المباريات ؟ 4. نشأة التلاعب بنتائج المباريات: الرياضة الاليكترونية	10

دراسة الحالة	الفصل/الملحق	القسم والعنوان	رقم الصفحة
سقوط تهم جنائية ضد حُكام مباريات كرة قدم من البرازيل للتلاعب بنتائج المباريات والتورط في الجريمة المنظمة	الفصل الأول: ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟	ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟ 1. استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين	12
التلاعب في سباق الخيل باستخدام حسابات المراهنات الوهمية	الفصل الأول: ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟	ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟ 1. استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين	13
لجنة المراهنات في بريطانيا العظمى	الفصل الأول: ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟	ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟ 1. استهواء التلاعب بنتائج المباريات للمجرمين	14
كرة القدم تخسر رعاة رسميين بعد ظهور فضيحة للتلاعب بنتائج المباريات	الفصل الأول: ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟	ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟ 2. الأثر الرياضي	15
فساد في فريق "النجوم الجنوبية"لكرة القدمفي أستراليا بسبب رعايا بريطانيين وماليزيين	الفصل الأول: ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟	د. كيف يكون التلاعب بنتائج المباريات قضية دولية ؟ 1. نظرة عامة على الطبيعة عبر الوطنية/عبر الحدودية للتلاعب بنتائج المباريات	17
إتهام شخص من سنغافورة بإدعاءات بالتلاعب بنتائج مباريات في أكثر من بلد ذو اختصاص قضائي مختلف.	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	د. كيف يكون التلاعب بنتائج المباريات قضية دولية ؟ 2. العوامل المؤثرة على من سيجري التحقيق فى إحدى حالات التلاعب بنتائج المباريات عبر الوطنية	18
التعاون الدولي يؤدي إلى استرداد الأصول الثابتة من أحد المتلاعبين العالميين بالمباريات	الفصل الأول: ج. ما هي أهمية التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات؟	د. كيف يكون التلاعب بنتائج المباريات قضية دولية ؟ 2. العوامل المؤثرة على من سيجري التحقيق فى إحدى حالات التلاعب بنتائج المباريات عبر الوطنية	19
أدلة خبير المراهنات أساس إصدار جزاءات في التلاعب المسبق بنتائج المباريات	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ف. الأدلة 4.تحليل أدلة المراهنات	35
حظر لاعب رياضة السنوكر من اللعب لتعمده الخسارة فى الدور الأول	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ف. الأدلة 5. استنتاج الأدلة من لقطات التصوير الخاصة بواقعة التلاعبالمسبق لنتيجة مباراة	37
استخدام سجلات المكالمات والمراهنات في إثبات مؤامرة تلاعب بنتائج سباق الخيل	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ف. الأدلة 7. تحليل سجلات بيانات الاتصالات	39

دراسة الحالة	الفصل/الملحق	القسم والعنوان	رقم الصفحة

استخدام الجداول الزمنية لإثبات تلاعب أحدلاعبي السنوكر البارزين بالمباريات	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ف. الأدلة 8. ربط الأدلة – الرسومات والجداول الزمنية	41
ثبوت أهمية نشاط اللاعبين على شبكات التواصل الاجتماعي في إصدار أحكام بالإدانة في واقعة تلاعب بنتائج المباريات	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ف. الأدلة 9. خيارات استخبارات المصادر العلنية	42
منشورات على الفيسبوك تكشف علاقة بين المتآمرين المشتركين في تحقيق بخصوص تلاعب بنتائج أحد سباقات الخيل	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ف. الأدلة 9. خيارات استخبارات المصادر العلنية	42
ثبوت كذب أحد المتآمرين على التلاعب اثناء إجراء المحققين المقابلة معه	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ز.إجراء المقابلات 4. المقابلات المبدئية للمشتبه فيه	47
نجم كرة اليد الفرنسي يواجه دعاوى الاتهام والملاحقة القضائية لقيامه مع 15 آخرين بالتلاعب بنتيجة إحدى المباريات	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ح.الاتهام	49
حظر أحد مسؤولي كرة القدم في البرازيل لتحريضه على ارتكاب فضيحة تلاعب بالمباريات لأسباب سياسية	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ي. المسائل التحقيقية المحددة التي تواجه المنظمات الرياضية 3. أثر وجود ادعاءات ضد كبار أعضاء إحدى المنظمات الرياضية	52
	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ي. المسائل التحقيقية المحددة التي تواجه المنظمات الرياضية 5. استخدام الأدلة	53
تطبيق العقوبات المبتكرة لإيقاف المشاركين الفاسدين	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات 1. كيفية التعطيل والتفكيك	58
إعلامي متنكر يكشف عن تلاعب محدد من قبل لاعبي الكريكيت الدوليين	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات 4. دور وسائل الإعلام	61
تعاون أحد أجهزة إنفاذ القانون ومنظمة مراقبة مراهنات يكشف تلاعب فريق ساذرن ستارز	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات 5. دور مراقبة المراهنات ومذكرات التفاهم	62

دراسة الحالة	الفصل/الملحق	القسم والعنوان	رقم الصفحة

مسؤولو النزاهة في كأس العالم للرجبي عام 2015	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات 7. مسؤولو النزاهة	65
كيف تم عرقلة نزاهة المراهنات في الألعاب الأولمبية لسنة 2012	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات 8. وحدات النزاهة والاستراتيجيات داخل المنظمة الرياضية	66
استثمار في كرة القدم البلجيكية من قِبَل رجل أعمال صيني	الفصل الثاني: التحقيق في حالات التلاعب بنتائج المباريات	ل. النُهج البديلة والتكميلية لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات 8. وحدات النزاهة والاستراتيجيات داخل المنظمة الرياضية	67

الملحق إي. مسرد المصطلحات الواردة في الدليل المرجعي

Balance of probabilities رجحان الاحتمالات	هو معيار الإثبات الأكثر استخدامًا في تحقيقات المنظمات الرياضية والإجراءات التأديبية. يجب على المنظمات الرياضية أن تقدم دليلاً على أنه من المرجح أن تكون الجريمة قد وقعت بالفعل.
Beyond reasonable doubt لا يداخله شك عقلي	هو معيار الإثبات في الدعوى الجنائية. وهذا يتطلب من المدعي العام الجنائي أن يقدم أدلة واضحة وقوية على أنه لا يمكن أن يكون هناك شك منطقى في ذهن الشخص العاقل وبأن المدعى عليه مذنب بجريمة التلاعب بنتائج المباريات.
Comphortable satisfaction الرضا والقبول الارتضاء	هو معيار إثبات فريد من نوعه خاص بالرياضة. وهو أكثر من مجرد رجحان الاحتمالات ولكن أقل من الدلائل التى لا يداخلها شك عقلي. وتوصي محكمة التحكيم الرياضية بأن تستخدم المنظمات الرياضية هذا المعيار في جميع حالات الفساد الرياضي (الذي يتضمن التلاعب بنتائج المباريات).
تعارض المصالح Conflict of interest	هو وضع يواجه فيه الفرد أو الكيان الذي يعمل لصالحه الإختيار بين واجباتهم ومتطلبات وظيفتهم وبين مصالحهم الخاصة.
الفساد Corruption	هو إساءة إستعمال السلطة الموكلة لهم بغرض تحقيق مكاسب خاصة بهم.
المؤثرون المباشرون Direct influencers	هم اللاعبون أو مسؤولو المباريات المشاركون في الحدث الرياضي والذين يقومون بإفساد هذه المسابقة.
الإضطراب أو التعطيل Disruption	هى إجراءات تتخذها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون أو الهيئات الرياضية التي تمنع التلاعب بالحدث الرياضي من خلال تعطيل أنشطة من يعتقد أنهم يخططون / يشاركون في التلاعب.
الخبير Expert	هو الشخص الذي صدرت له التعليمات بالحصول على أدلة الخبراء أو إعدادها بغرض استكمال الإجراءات القضائية. ويجب أن يكون لدى هذا الشخص الدراية الفنية ذات الصلة ويشترط أن يكون غير متحيز وأن تكون أدلتة موثوقة. ويقع مسؤول عن مهامه أمام المحكمة أو اللجنة التأديبية الرياضية.
أدلة الخبراء Expert evidence	هى الأدلة المتعلقة بالمسائل ذات الطبيعة فنية أو العلمية. وهى تتضمن بصورة عامة رأي الخبير.
الرهان الرياضي غير المشروع Illegal sport betting	هو أي رهان من المراهانات الخاصة بالأنشطة الرياضية لا يُسمح بوجوده ولا بوجود منسقه بموجب بموجب القانون المعمول به في الولاية القضائية التي يقع فيها المستهلك.
المؤثرون غير المباشرين Indirect influencers	هُم الجهات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على البيئة التي يقام فيها الحدث الرياضي (على سبيل المثال، الوكلاء أو مالكي الأندية الرياضية أو عناصر الجريمة المنظمة).

المعلومات Information	هي أي بيانات أولية قد تكون ذات صلة بالفساد / الممارسات الخاطئة في الرياضة (مثل الأسماء والعناوين وأرقام

	الهواتف)
المعلومات الداخلية Inside information	هى المعلومات المتعلقة بأي منافسة يمتلكها الشخص بحكم موقعه/ موقعها في الرياضة أو المنافسة، ويستثنى منها أي معلومات منشورة بالفعل أو معرفة مشتركة، يسهل وصول الأفراد المهتمين من الجمهور إليها، أو الكشف عنها وفقًا للقواعد واللوائح الحاكمة للمنافسة الرياضية ذات الصلة.
الإستخبارات Intelligence	هى المعلومات التي جمعها وتحليلها والتي تتوقع وتراقب وترصد الفساد / الممارسة السيئة في الرياضة.
الرهان الرياضي غير المنتظم Irregular sport betting	هو أي رهان خاص بالانشطة الرياضية والذي يتعارض مع أنماط السوق المعتادة الموتقعة.
أحد الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون Law enforcement agency	هى قوة الشرطة أو أي جهة أخرى تؤدي وظيفة مشابهة لها.
التلاعب بنتائج المباريات (التلاعب بالمباراة) Match-fixing (match manipulation)	تعمد ترتيب أو ارتكاب فعل أو إغفال آخر بهدف إحداث تغيير في نتيجة مسابقة رياضية أو في مسارها بشكل غير سليم من أجل المحو الكامل أو الجزئي لطابع المسابقة الرياضية سابقة الذكر الذي لا يمكن التنبؤ به بهدف الحصول على مزية غير مستحقة لصالح من قام بذلك أو لغيره."
معلومات المصادر العلنية Open-source information	هى المعلومات التي يتم جمعها بشكل قانوني وأخلاقي من مصادر متاحة للجمهور. وتشمل هذه المصادر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة.
النائب العام Prosecutor	هو المحامي أو المترافع أو أي شخص آخر يتمتع بالمؤهلات المماثلة والذي يرفع القضية ضد المدعى عليه في محكمة جنائية أو جلسة تأديبية رياضية.
المنظمات الرياضية Sports organizations	هى أي منظمة تحكم الرياضة أو رياضة معينة، وأي شخص (بأي شكل قانوني) يقوم بتنظيم أحداث / مسابقات رياضية.
التلاعب المحدد (التلاعب المصغر) Spot-fixing (micro manipulation)	التلاعب المحدد بأحد عناصر المنافسة الرياضية
أصحاب المصلحة Stakeholders	أي أشخاص أو مجموعات أو منظمات لها مصلحة في الرياضة أو في لعبة رياضية
الرهان المشبوه Suspicious betting	هو أي نشاط يراهن على الألعاب الرياضية، وفقًا لدليل موثوق ومنسق، يتبين أنه مرتبط بالتلاعب في المسابقة الرياضية التي يتم وضعه عليها.

UNODC

مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, www.unodc.org

V.16-05961